جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة "الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً"

إعداد
رائد محمد عبد الفتاح دبعي

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2012م

أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة "الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً"

إعداد

رائد محمد عبد الفتاح دبعي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2012/2/13م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:	**التوقيع**
1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. احمد فارس عودة / ممتحناً خارجياً	.....
3. د.مسعود اغبارية / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى الرجل الذي تعلمت منه أن الحياة ثبات على المواقف

والدي

إلى والدتي الحبيبة وإخوتي " رائدة وفلسطين ومجد وعمير وزوجته سعاد "

إلى أبنائهم

" آية وريم وعمرو"

إلى روح الشهيد البطل روحي شومان

والرجل الذي تعلمت من مواقفه حب الوطن

الأسير البطل ياسر أبو بكر "أبو عاهد "

اهدي هذا العمل

الشكر والتقدير

الشكر والامتنان لله سبحانه وتعالى الذي أعانني على إتمام هذا العمل.

والشكر الموصول إلى كل من علمني حرفا أو قدّم لي نصحا وإرشادا . إلى أستاذيّ الكريم الدكتور رائد نعيرات.

وإلى جميع أعضاء هيئة التدريس في برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة "الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية، أو بحث علمي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
الملخص	ك
المقدمة	**1**
مبررات الدراسة	3
مشكلة الدراسة	3
أهمية الدراسة	3
أهداف الدراسة	4
أسئلة الدراسة	5
فرضية الدراسة	5
منهجية الدراسة	6
حدود الدراسة	6
الدراسات السابقة	7
الفصل الأول: التعريف بالمفاهيم والتعريفات	**10**
أولاً: الإسلام السياسي	12
الرافضون للمصطلح	12
التنمية السياسية	19
تحديات التنمية السياسية	24
أزمة الاستقرار السياسي	27
التغيير والتغيير السياسي	28
التغيير	28
مصطلح التغيير في القرآن الكريم	29
التغيير السياسي	31
التغيير السياسي عند المودودي	32

الموضوع	الصفحة
مراحل التغيير السياسي عند المودودي	33
أنواع التغيير	34
أسباب التغيير	34
نظريات التغيير السياسي	35
الدولة المدنية	37
الفصل الثاني: الإخوان المسلمون النشأة والأهداف	**40**
عوامل ظهور حركات الإسلام السياسي في مصر قبل تأسيس حركة الأخـــوان المسلمين	41
أولاً: الإستعمار البريطاني	42
ثانياً: الصراع الفكري بين دعاة الحداثة ودعاة التراث	44
ثالثا: البنية الاجتماعية المصرية وتردي الأحوال الاقتصادية للمواطنين	46
رابعاً: الحرب العالمية الأولى وسقوط الخلافة	49
خامسا: البنية الحزبية المترهلة وضرورة وجود البديل	49
الإخوان المسلمون، النشأة والأهداف والجذور	50
حسن البنا: مؤسس الجماعة ومرشدها الأول	50
الإطار الفكري للحركة	54
الإطار التنظيمي لحركة الإخوان المسلمين	55
الهيئات الرئيسة للإخوان	56
1- المرشد العام	56
2- مكتب الإرشاد	60
3- مجلس الشورى	61
4- مجالس شورى المحافظات	63
5- مكتب إداري المحافظة	63
الأهداف والوسائل لحركة الإخوان المسلمين	64
التنظيم العالمي للإخوان المسلمين	65
عالمية الفكرة عند البنا	65
البدايات العملية للتنظيم الدولي	66
التحديات التي تواجه التنظيم الدولي	68

الموضوع	الصفحة
علاقة الإخوان بالحركات الإسلامية في الفروع	70
المراحل التي مرت بها حركة الإخوان المسلمين	73
1- مرحلة التأسيس والظهور والانتشار	73
علاقة الجماعة بالقصر	76
بلورة البناء الهيكلي للجماعة	80
محاولات حل الجماعة	81
2- المرحلة الثانية: المرحلة القطبية الناصرية	82
3- المرحلة الثالثة: مرحلة الانفتاح الاقتصادي وثبات الفكر " مرحلة الرئيس الراحل محمد أنور السادات "	87
4- المرحلة الرابعة: مرحلة المراجعة والتحولات الكبرى " مرحلة الرئيس السابق محمد حسني مبارك "	91
المرحلة الأولى: مرحلة التجاهل والتسامح	91
المرحلة الثانية: بداية الصراع	93
المرحلة الثالثة: مرحلة الصدام المباشر وسياسة الإجهاض المبكر	95
الفصل الثالث: التغيير السياسي عند الإخوان	**100**
البنا والتغيير السياسي	102
أولويات التغيير لدى البنا للوصول الى النهضة	104
الثالوث التغييري في فكر البنا	104
التغيير السياسي في فكر سيد قطب	108
الإخوان والتغيير "نظرة معاصرة"	111
وسائل التغيير عند حركة الإخوان المسلمين	115
الأسلوب الأول: الأسلوب الدعوي الفكري الديني:	115
الأسلوب الثاني: المشاركة السياسية الديمقراطية	116
الخطوات الأولى للجماعة في المشاركة في العملية السياسية:	117
المشاركات السياسية المعاصرة وبداية مرحلة الانخراط السياسي الديمقراطي	118
الإخوان والتحالفات مع القوى الأخرى	119
الأداء الإخواني في البرلمان	122
الأسلوب الثالث: الأسلوب السري العنفي	123

الموضوع	الصفحة
الجهاد في فكر الجماعة	123
العنف والعمل السري	124
تشكيلة النظام الخاص	126
العنف السياسي	126
التجسس على الأحزاب الأخرى	127
الهضيبي والموقف المناوئ للعمل السري	128
تجدد العمل السري في المرحلة الناصرية	129
التحول في مسيرة الجماعة	130
الإعلام في خدمة الرؤية التغييرية للجماعة	131
رأس المال في صناعة التغيير	134
الإخوان والآخر	138
1- الإخوان والأقباط	138
البنا والأقباط	140
الأقباط في فكر منظري الجماعة	142
موقع الأقباط في الممارسة الفعلية للإخوان في الميدان السياسي	144
الأقباط في مبادرات الإخوان ورآهم المعلنة:	144
الأقباط ضمن خطة التمكين	145
2- الإخوان والمرأة	146
البنا والمرأة	147
المرأة في رؤى مفكري الجماعة ورموزها	149
المرأة في مبادرة الإخوان للإصلاح	150
3- الإخوان والأحزاب	152
مرحلة العداء والتشكيك	153
مرحلة الانفتاح على الأحزاب	156
4- الإخوان والإصلاح السياسي	157
البنا والإصلاح السياسي	157
المبادرة الإصلاحية للإخوان	159
النتائج والتوصيات	**163**

الموضوع	الصفحة
قائمة المصادر والمراجع	165
الملاحق	186
Abstact	b

أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة :
"الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً"

إعداد
رائد محمد عبد الفتاح دبعي
إشراف
د. رائد نعيرات

الملخص

تبحث هذه الدراسة في أساليب التغيير السياسي لدى حركة الإخوان المسلمين في مصر " 1928-2005 " وذلك في إطار الدور الذي تلعبه حركات الإسلام السياسي في الحراك السياسي والاجتماعي في العالمين العربي والإسلامي والذي من المتوقع أن يتنامى في ظل الثورة التي تجتاح العالم العربي وما أفرزته من نتائج في الانتخابات التي نظمت في عدد من الدول مثل تونس والمغرب ومصر والتي أوضحت تنامي دور حركات الإسلام السياسي كشريك في صناعة القرار بعد غياب دام لعشرات السنوات عن المشهد السياسي الرسمي.

تكمن إشكالية الدراسة في أن حركة الإخوان المسلمين المصرية انتهجت خلال سعيها لإحداث التغيير الذي ترتئيه في المجتمع المصري عدد من الأساليب والآليات المختلفة والمتناقضة أحيانا إلا أن آلية الاختيار بين تلك الأساليب وكيفية ممارستها في ظل حالة الحظر الذي تعيشه الحركة تقترب في الكثير من الأحيان من تغييرات في الفكر.

ومن أجل ذلك تطرح الدراسة العديد من التساؤلات حول طبيعة الأساليب والآليات التي انتهجتها حركة الإخوان المسلمين المصرية في سعيها نحو تحقيق تغيير شامل في المجتمع المصري منذ تأسيسها عام 1928 وحتى عام 2005 وأبرز التحولات التي طرأت على تلك الأساليب ونظرة الحركة لعدد من القضايا مثل المرأة والأحزاب والأقباط والإصلاح السياسي.

وبناء على ذلك تفترض الدراسة تعدد الأساليب التي اتبعتها حركة الإخوان المسلمين المصرية من أجل إحداث التغيير السياسي الذي يتوافق ورؤاها الفكرية إلا أنها لم تنجح في

مساعيها التغييرية في تشكيل حكومة ذات مرجعية إسلامية خلال فترة الدراسة الممتدة منذ العام 1928-2005.

انتهج الباحث عدد من منهجيات البحث العلمي في دراسته تمثلت بـــالمنهج المقـــارن، وذلك من خلال مقارنة المرجعيات الفكرية النظرية للحركة مع بعضها الـــبعض وممارســـتها الفعلية على أرض الواقع في صناعة التغيير والمنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجـــل تحليـــل مواقف وآراء وسلوكيات الحركة في مراحلها المختلفة في سبيل محاولاتها لإحـــداث التغييـــر الشامل في كل مرحلة من تلك المراحل ومدى اقتراب أو بعد تلك الأساليب من تحقيق أهـــداف الحركة ورؤاها الفكرية وكذلك المنهج التاريخي لتسليط الضوء على أبرز المحطات التاريخيـــة في مسيرة الحركة .

خرجت الدراسة بعدد من النتائج من أبرزها تأكيد فرضية الدراسة بعدم نجـــاح حركـــة الإخوان المسلمين في تحقيق رؤاها التغييرية خلال فترة الدراسة، وكذلك بـــان الحركـــة قـــد استطاعت أن تكتسب شرعية الانجاز والأمر الواقع خلال مسيرتها التغييرية على الـــرغم مـــن حالة الحظر التي عايشتها خلال معظم محطات وجودها، وهو الأمر الذي الـــذي اســـتطاعت الحركة تتويجه بفوزها في الانتخابات النيابية والرئاسية ما بعد الثورة المصرية التي كان أحـــد مخرجاتها رفع حالة الحظر التي واكبت مختلف محطات حركة الإخوان المسلمين منذ نشـــاتها عام 1928 وحتى قيام الثورة في مصر عام 2011.

أوصت الدراسة بضرورة قيام حركة الإخوان المسلمين بتغيير الصورة النمطية التي رافقتها حول تكرر استخدامها للعنف والعمل السري كوسيلة رئيسية للتغيير وأهمية أن تتبنى خطابا واضحا وغير قابل للتأويل حول رؤيتها لشكل الدولة المصرية ودور الأقباط والمرأة فيها.

المقدمة

لقد أظهرت نتائج الانتخابات الاخيرة في عدد من الدول العربية والاسلامية وبالاخص دول الثورات العربية – مصر، تونس، وغيرها من الدول مثل المغرب والكويت القوة الكبيرة التي تشكلها حركات الاسلام السياسي في تلك الدول وذلك من خلال قدرتها على تشكيل البديل القادر على تحقيق الانتصارات السياسية ما بعد ما عرف باسم الربيع العربي ، والذي اطاح بأنظمة حكمت مواطنيها لعشرات السنوات، ونشرت ثقافة التشكيك بقدرة قوى الاسلام السياسي على المشاركة في العملية الديمقراطية من جهة، وبنوايا تلك القوى تجاه عدد من القضايا من أبرزها تداول السلطة والدولة المدنية والاقليات الدينية مستخدمة وسائل الاعلام الرسمية والحزبية لاسناد مواقفها من تلك الحركات.

إلا ان وصول قوى الاسلام السياسي الى سدة الحكم في عدد من الدول لم يلغ جدلية العلاقة بين حركات الإسلام السياسي والمشاركة السياسية، ولم ينزع الشك الذي لا يزال يراود الكثير من القوى حول نوايا ومواقف قوى الاسلام السياسي الحقيقية تجاه الأقليات والمرأة والدولة المدنية وغيرها من القضايا التي تؤثر بشكل مباشر في النسيج الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات، حيث لا زالت قوى الاسلام السياسي أمام اختبار اثبات بانها لا تتخذ من أطروحات الديمقراطية والتعددية والتداول على السلطة ذريعة للوصول إلى السلطة وإلغاء الآخر لاحقا من خلال " تسييس الديني، وتقديس السياسي، لخدمة مصالحها الحزبية.

على الرغم من التخوفات الموضوعية التي يرى الباحث بانها إرثا شرعيا لا زال يواكب العديد من القوى الليبرالية والعلمانية والمواطن العادي ايضا حول نوايا قوى الاسلام السياسي وقدرتها على بناء نوذج ديمقراطي في الحكم، والناتجه عن المكنون النفسي المتراكم تجاه تلك القوى نتيجة لاستخدام خصومها مختلف الادوات من وسائل اعلام ومناهج التدريسية وغيرها من مؤسسات المجتمع التي وجهتها من خلال اسئثارها بالسلطة طوال الفترة الماضية والتي رسمت صورة نمطية لتلك القوى قائمة على السلبية والانتهازية وتسييس المقدس لخدمة اهدافها الحزبية من جهة، أو من خلال ممارسات تلك القوى ومواقفها وسلوكياتها واشراعها في

الكثير من الاحيان لأسلحتها الدينية أمام خصومها السياسيين لتحقيق اهداف دنيوية استطاعت من خلاله تحقيق مكاسب سياسية كبيرة،

إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة أن حركات الإسلام السياسي في العالم العربي والإسلامي استطاعت أن تفرض حضورا متجددا في ميدان العلاقات الاجتماعية والسياسية في البلاد العربية المعاصرة كفاعل كبير في صوغ مشهدها العام وفي توليد ديناميات جديدة فيها، بحيث لم يعد من الممكن التعبير الموضوعي عن حالة الحراك السياسي بمعزل عن حركات الإسلام السياسي، سواء كان ذلك من خلال قدرتها على تحريك الجماهير وتوجيهها كما لوحظ بشكل لافت خلال الحرب التي قامت بها إسرائيل على قطاع غزة 2008، أو من خلال قدرتها على المنافسة والفوز والانخراط في العملية الديمقراطية كما حدث مع العديد من حركات الإسلام السياسي سواء كان ذلك في تجربة حزب " العدالة والتنمية " في تركيا أو حركة " حماس " في فلسطين أو من خلال الدور المنظور في المستقبل القريب لحركات الإسلام السياسي في العملية السياسية في ظل الثورات العربية وتقدم حركات الإسلام السياسي في الانتخابات التي تجري في عدد من الدول مثل تونس ومصر والمغرب والكويت، وهو الأمر الذي يؤكد بأن قوى الإسلام السياسي وإن كانت مغيبة عن صناعة القرار السياسي من خلال المجالس النيابية او صعودها الى دفة القيادة كما حصل مؤخرا في تونس ومصر إلا أن ذلك يعود الى طبيعة الانظمة الشمولية في المنطقة العربية التي غيبت مختلف القوى المعارضة لسياستها بما فيها قوى الاسلام السياسي، وبالتالي فإن صعود قوى الإسلام السياسي ما بعد الثورة العربية لتصدر المشهد السياسي الرسمي انما يشكل انعكاسا للصورة الحقيقة للخارطة السياسية في تلك الدول .

أساليب التغيير السياسي لدى حركة الإخوان المسلمين بين الفكر والممارسة " الإخوان المسلمين في مصر نموذجا " هو بحث يدرس أساليب التغيير بين الفكر والممارسة عندها، من خلال دراسة رؤى الجماعة ومواقفها للعديد من القضايا الفكرية والعملية، ودراسة ابرز التغيرات التي رافقت مسيرة الحركة وكيف أثرت في حضورها وأساليبها في صناعة التغيير.

مبررات الدراسة

1- الرغبة بسبر أغوار حركات الإسلام السياسي، لما شكلته ومازالت من قوة فاعلة في الحراك الاجتماعي والسياسي خلال العقود الماضية، سواء من خلال مشاركتها في السلطة كما حدث في الكثير من الدول مثل مصر وتونس والمغرب ما بعد الثورة العربية، أو من خلال دورها كقوى معارضة استطاعت ان تفرض نفسها وتحافظ على وجودها على الرغم من المتغيرات الكبيرة التي عايشتها المنطقة العربية.

2- لم يعد من المنطقي أو الموضوعي الحديث عن مستقبل العالم العربي وكذلك تطورات الصراع العربي الاسرائيلي دون الأخذ بعين الاعتبار صعود وتنامي قوى الاسلام السياسي وعلى رأسها حركة الإخوان المسلمين المصرية التي تعتبر أقدم تلك الحركات في التاريخ الحديث.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أن حركة الإخوان المسلمين المصرية انتهجت خلال سعيها لإحداث التغيير الذي ترتئيه في المجتمع المصري عدد من الأساليب والآليات المختلفة والمتناقضة أحيانا إلا أن آلية الاختيار بين تلك الأساليب وكيفية ممارستها في ظل حالة الحظر الذي تعيشه الحركة تقترب في الكثير من الأحيان من تغييرات في الفكر.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من عدد من الأمور أهمها:

1- تنامي دور حركات الإسلام السياسي في الحياة السياسية في العالمين العربي والإسلامي سواء كان هذا الدور على الصعيد الرسمي أو الشعبي.

2- التأثير والريادية التي تميزت بها حركة الإخوان المسلمين المصرية على مختلف الحركات الإسلامية بشكل عام سواء كانت حركات راديكالية تنتهج العنف كوسيلة للتغير مثل جماعة

الجهاد التي قامت باغتيال الرئيس المصري الراحل أنور السادات، أو ديمقراطية تؤمن بالتغيير الديمقراطي السلمي، حيث كان للإخوان دورا في نشأة تلك الأحزاب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وبالتالي فان دراسة فكر جماعة الإخوان المصرية يمهد لفهم أعمق لمختلف حركات الإسلام السياسي الأخرى.

3- تعتبر دراسة تاريخ الجماعة عبر مسيرتها التي عن تزيد اثنين وثمانين عاما وسيلة هامة من اجل استشراف مستقبل الحركة ودورها القادم في الحراك السياسي والاجتماعي في مصر وبالأخص في ظل المرحلة الجديدة التي تقف مصر على أعتابها بعد الثورة وإعلان الجماعة تأسيس حزب الحرية والعدالة.

4- كما أن هناك أهمية أخرى للدراسة تتمثل في دراسة وتحليل التناغم بين فكر الإخوان النظري وممارساتها على أرض الواقع في سعيها نحو صناعة التغيير الذي يتوافق وفكر الجماعة.

5- الثوره العربية وما أنتجته من صياغة مشهد سياسي جديد على الساحة العربية تعتبر حركات الإسلام احد أهم المتأثرين به والمؤثرين فيه مما يؤسس لمرحلة سيكون لحركات الإسلام السياسي دورا مركزيا في صياغة مستقبلها ليس من خلال تأثيرها الشعبي فقط وإنما من خلال مشاركتها في صياغة القرار السياسي بعد غياب امتد لعشرات السنين.

أهداف الدراسة

1- تهدف الدراسة إلى التعرف على أساليب التغيير السياسي التي انتهجتها حركة الإخوان المسلمين المصرية وتبيان اسس التوافق ما بين أساليب التغيير المختلفة والخطاب السياسي المعلن من قبل حركة الإخوان المسلمين نحو إقامة دولة إسلامية.

2- إظهار موقف حركة الإخوان المسلمين للعديد من القضايا السياسية والاجتماعية في المجتمع المصري وأهمها قضايا الأقباط والأحزاب والمرأة والإصلاح والعنف السياسي.

أسئلة الدراسة

سيقوم الباحث بالإجابة عن الأسئلة التالية خلال الدراسة :

1- ما هي الأساليب والآليات التي انتهجتها حركة الإخوان المسلمين المصرية في سعيها نحو تحقيق تغيير شامل في المجتمع المصري منذ تأسيسها عام 1928 وحتى عام 2005؟

2- ما هي التغييرات التي طرأت على أساليب وأولويات الحركة من عام 1928-2005 ؟

3- هل كان انتهاج أساليب سرية وعنفية في سبيل إحداث التغيير بمثابة ضرورة فرضتها الظروف الموضوعية أم أنها مكون أساسي في فكر الحركة ؟

4- ما هي مساحة الاجتهاد والقرار المتاحة لحركات الإسلام السياسي في الفروع وما هي مساحة التأثير التي تلعبها الجماعة على تلك الحركات[1] ؟

5- ما هو دور المؤسسات المالية والإعلامية لحركة الإخوان المسلمين في صناعة التغيير؟

6- ما هي مواقف الحركة لعدد من القضايا مثل الأقباط والمرأة والأحزاب والإصلاح السياسي؟

7- ما هي ابرز التحديات والعقبات التي تواجه الحركة في مسيرتها التغييرية؟

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضيه أساسيه وهي:

تعددت الأساليب التي اتبعتها حركة الإخوان المسلمين المصرية من أجل إحداث التغيير السياسي الذي يتوافق ورؤاها الفكرية إلا أنها لم تنجح في مساعيها التغييرية بالوصول الى سدة الحكم خلال فترة الدراسة الممتدة منذ تأسيسها عام 1928 حتى عام 2005 .

[1] المقصود بالفروع حركات الاسلام السياسي في الدول الاخرى.

منهجية الدراسة

يقوم الباحث بانتهاج عدد من المنهجيات في دراسته وهي:

1- **المنهج المقارن:** وذلك من خلال مقارنة المرجعيات الفكرية النظرية لحركة الإخوان المسلمين مع بعضها البعض وممارستها الفعلية على أرض الواقع في صناعة التغيير.

3- **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك من أجل تحليل مواقف وآراء وسلوكيات الحركة في مراحلها المختلفة في سبيل محاولاتها لإحداث التغيير الشامل في كل مرحلة من تلك المراحل ومدى اقتراب أو بعد تلك الأساليب من تحقيق أهداف الحركة ورؤاها الفكرية.

4- **المنهج التاريخي** : وذلك من خلال استعراض السياق التاريخي في مسيرة الحركة والتباينات التي طرأت على مواقفها تجاه القضايا المشار اليها في أسئلة الدراسة.

حدود الدراسة

1- **الحدود الزمنية:** حدود الدراسة الزمنية هي الفترة الممتدة ما بين تأسيس حركة الإخوان المسلمين عام 1928 حتى الانتخابات النيابية المصرية عام 2005.

حيث أن الباحث قد اختار هذه الفترة الزمنية كون الانتخابات النيابية المصرية الاخيرة خلال بداية البحث كانت عام 2005.

2- **الحدود المكانية:** الحدود المكانية للدراسة من حيث الموضوع هي مصر بحكم أن حركة الإخوان المسلمين تأسست وخرجت منها، كما أن معظم منظري وقيادات الجماعة هم من المصريين.

والحدود المكانية للباحث هي فلسطين – المحافظات الشمالية – نابلس – جامعة النجاح الوطنية.

الدراسات السابقة

إن معظم الدراسات والمراجع التي تم الإطلاع عليها تعاني من مشكلة عدم الحيادية، فقد كانت إما بمثابة مرافعات دفاعية عن مواقف حركة الإخوان المسلمين وتجميل وتبرير وتقديس لرموزها ومواقفها وإما تهجم وتعرية لكل مسيرتها ورموزها ومواقفها.

يتناول عبد الحليم علي 2007 " **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف** "". بالرصد والتحليل تاريخ حركة "الإخوان المسلمون"، ويتوقف امام أهم المحطات الرئيسية، و موقف حركة الإخوان المسلمين من مفاهيم الحزبية والتعددية والديمقراطية والدولة والمدنية والأقباط وحرية الرأى والتعبير، مرورا بأهم أدبيات الحركة ولوائحها الداخلية وتطورها، وعلاقات المد والجزر الصدام والتهدئة (مع أنظمة الحكم المتعاقب في مصر طوال تلك الفترات من عصر احمد فؤاد حتى عصر مبارك ، كذلك تتعرض الدراسة للعلاقة بين جيلين "الحرس القديم" و "التيار السبعينى".. وصولا لاهم الأسئلة "الحاكمة" حول طبيعة العلاقة بين "الديني" و "السياسى".

ويناقش الدكتور عبد الله سامي إبراهيم الدلال " **الإسلاميون والديمقراطية في مصر عصف ورميم** "، 2007 محاولات حركة الاخوان المسلمين إقامة نظام إسلامي في مصر من خلال إنتهاج اساليب اساليب ديمقراطية وسعيهم نحو تحديد مسارات العمل السياسي في مصر من خلال العمل الديمقراطي.

ويستعرض عامر شماخ " **الإخوان والأقباط من يطمئن من؟**،2008. مساحات الالتقاء التي من شأنها تعزيز الثقة بين حركة الإخوان المسلمين والأقباط وبناء جسور ثقة بين الطرفين وذلك من خلال استعراض مواقف الاسلام المتقدمة تجاه اصحاب الديانات الاخرى وكذلك مواقف حركة الإخوان المسلمين وقياداتها المنفتحة تجاه أقباط مصر.

ويناقش محمود عبد الحليم " **الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ** " 1979، أبرز محطات حركة الإخوان المسلمين في الفترة 1948-1952، وعلاقتها بالسلطة الحاكمة في

مصر منذ قرار حل الجماعة الأول عام 1948، حيث يستعرض الكاتب بالتفصيل الأحداث البارزة التي رافقت تلك الفترة وأثرت في مسيرة الحركة ، وصورتها المستقبلية مثل عمليات الاغتيال السياسي وتأسيس النظام الخاص واغتيال المرشد العام وعلاقة حركة الإخوان المسلمين بالأحزاب السياسية.

ويعتبر كتاب أحمد عادل كمال " **النقط فوق الحروف الإخوان المسلمون والنظام الخاص** "، 1989، بمثابة توثيق للتجربة الشخصية للكاتب في حركة الإخوان المسلمين وسرد لأبرز المحطات التي عاصرها الكاتب باعتباره أحد أبرز قادة ومؤسسي النظام الخاص للحركة من عمليات الإعداد والتدريب والتنفيذ التي مارستها الحركة وعلاقة الجماعة بالنظامين الملكي والناصري.

فيما يستشرف كمال حبيب " **تحولات الحركة الإسلامية والإستراتيجية الأمريكية** "، 2006. مستقبل حركات الإسلامي السياسي في مصر، من خلال تسليط الضوء على التحولات الفكرية لحركات الإسلام السياسي في مصر وبالأخص للتيار الجهادي منه، ويستعرض الكاتب ابرز التيارات الجهادية المصرية المعاصرة ومنها التكفير والهجرة والمراجعات الفكرية في تسعينيات القرن الماضي لمنهجيات العمل داخل تلك الجماعات، وتأثير الإستراتيجية الأمريكية على تلك الجماعات.

ويعتبر كتاب عبد الرحيم علي " **الإخوان المسلمون فتاوى في الأقباط والديمقراطية والمرأة والفن** " مركز،2005، بمثابة دراسة ناقدة لمواقف عدد من منظري ومفتي حركة الإخوان المسلمين من قضايا الأقباط والمرأة والفن والديمقراطية، حيث يعتمد الباحث في كتابه على عدد من فتاوى منظري الإخوان في مجلة الدعوة حول تلك القضايا، ويستنتج الكاتب في نهاية كتابه بان الفكر الإخواني هو فكر إقصائي منغلق يرفض الآخر وينكر الديمقراطية.

فيما يتناول حماد محمود اسماعيل: **حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين بين الدين والسياسة 1928-1949**"، 2005، أوضاع المجتمع المصري قبل تأسيس حركة الإخوان المسلمين ودور البنا ونشأته في تأسيس الحركة ، واستعراض هيكل الحركة التنظيمي

وأيدلوجيتها ونظرة الإخوان لعدد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية في مصر وكذلك نظرتها للآخر ممثلا بالسلطة الحاكمة والأحزاب والتي امتازت ببراغماتية كبيرة حتى قرار حل الإخوان وكيفية تعاطي الجماعة معه

دكتور محمد حافظ دياب: **سيد قطب الخطاب والايدولوجيا**، 2010، يقدم دراسة حول الخطاب القطبي وتحليله ما بين السياسي والديني وتوضيح الوظيفة الأيدلوجية للخطاب في مسيرة الجماعة.

كما استعان الباحث بعدد من المواقع الالكترونية وبالأخص المكتبة الرقمية لمكتبة الإسكندرية، وكذلك مواقع حركة الإخوان المسلمين الالكترونية والتي وفرت بشكل جزئي إجابات عن العديد من الأسئلة التي حاول الباحث أن يحصل عليها من منظري الحركة ورموزها من خلال مراسلتهم عبر البريد الالكتروني دون أن يتمكن من الحصول على إجابات.

الفصل الأول

التعريف بالمفاهيم والتعريفات

الفصل الأول

دراسة المفاهيم والمصطلحات

تتسم العلوم الاجتماعية غالبا بتباين التعريفات والمصطلحات لذات المفهوم، على خلاف العلوم الطبيعية التي تتسم بالوضوح والثبات، فذات المفهوم في العلوم الاجتماعية قد نجد لـــه عشرات التعريفات، التي تتباين بتباين الفكر والايدلوجيا والمدارس الفلسفية للدارسين، فمفهـــوم العدالة قد يتباين من مدرسة فكرية الى أخرى بحيث قد يقترب من التنـــاقض، وكـــذلك مفهـــوم الحرية والديمقراطية والتعددية وغيرها من المفاهيم، وهو الأمر الذي قد يشتت القارىء ويبعده عن المقصود في الكثير من الابحاث والدراسات التي تخلو من تحديد المقصود مـــن المفـــاهيم بشكل دقيق وواضح ومحدد.

وهناك فرق بين المفهوم والمصطلح فالمفهوم هو " لفظ عام يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء، وهو عبارة عن تجريد للواقع بما يسمح لنا بأن نعبر عن هذا الواقع من خلالـــه "[1] وهو كذلك " المعنى الكلي الذي يتم به تحويل موضوع البحث من مواد خام خالية من المعنـــى والمعقولية الى معاني وعلاقات لها معقوليتها "[2] . بينما المصطلح، فهو "الوسيلة الرمزية التـــي يستعين بها الإنسان للتعبير عن المعاني، والأفكار المختلفة بغية توصيلها لغيره من الناس"[3].

لتناول مواضيع الدراسة كان لا بد من الوقوف على بعـــض المفـــاهيم والمصـــطلحات وتوضيح المقصوم منها، الإسلام السياسي، التغيير السياسي، التنمية السياسية، والدولة المدنيـــة ومعالجة موقف جماعة الإخوان المسلمين من هذه المفاهيم بشكل أو بآخر، حيث أن الهدف مـــن تناول تلك المفاهيم هو تحويلها من مفاهيم جامدة في متن الدراسة إلى مفاهيم إجرائية واضـــحة وغير قابلة للتأويل.

---

[1] Miriam webmaster, عـــــــــــــن الـــــــــــــرابط الالكترونـــــــــــــي http://www.merriam-webster.com/concise/%20concept%20

[2] الجابري، محمد جابر : العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1995، ص 8.

[3] Miriam webmaster, عـــــــــــــن الـــــــــــــرابط الالكترونـــــــــــــي. http://www.merriam-webster.com/concise/%20concept%20

أولاً: الإسلام السياسي

مصطلح الإسلام السياسي هو تعبيراً عن الحركات والقوى التي تصبو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية منهجاً حياتياً مستخدمة بذلك منهجية العمل السياسي الحديث القائم على المشاركة السياسية في السلطة، فكل حركة سياسية إسلامية تعتبر المشاركة السياسية منهجا تدخل ضمن هذا التعريف، وبالتالي فإن كلمة سياسي في مصطلح " الإسلام السياسي " ليست توصيفا للإسلام بمقدار ما هي توصيف وتعريف للحركات التي تقبل بمفهوم المشاركة السياسية وخوض الانتخابات والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، حيث أن هناك العديد من الحركات والأحزاب الإسلامية التي ترفض هذه القاعدة، وهناك العديد الذين يقبلون بهذه القاعدة، ولذا يأتي هذا التوصيف في هذه الأطروحة، فهو يعالج المنهجية التي تتبعها الحركات أكثر منها معالجة طبيعة ونظرة هذه الحركات والأحزاب إلى الدين الإسلامي.

- الرافضون للمصطلح

بعض المفكرين الإسلاميين يرفضون هذا المصطلح ويعتبرونه تطبيقاً لخطة وضعها خصوم الإسلام من أجل تفتيته وتجزئته بما يتوافق مع مصالحهم وأهدافهم ليغدو إسلامات متعددة مختلفة.

حيث يرى الشيخ يوسف القرضاوي* أن مصطلح الاسلام السياسي مرفوضا كونه جزء من مخطط وضعه خصوم الاسلام لتفتيته وتقسيمه جغرافيا أو تاريخيا أو مذهبيا فهناك الإسلام

* **يوسف عبد الله القرضاوي:** (9 سبتمبر 1926)، أحد أبرز العلماء السنة في العصر الحديث، ورئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ولد في قرية صفط تراب مركز المحلة الكبرى بمحافظة الغربية في مصر، حفظ القران الكريم وهو دون العاشرة،وقد التحق بالأزهر الشريف حتى تخرج من الثانوية، ثم التحق الشيخ بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر ومنها حصل على العالية سنة 1953، حصل على العالمية مع إجازة التدريس من كلية اللغة العربية سنة 1954م حصل يوسف القرضاوي على دبلوم معهد الدراسات العربية العالية في اللغة والأدب في سنة 1958، لاحقا في سنة 1960 حصل على الدراسة التمهيدية العليا المعادلة للماجستير في شعبة علوم القرآن والسنة من كلية أصول الدين، وفي سنة 1973 م حصل على (الدكتوراه) من نفس الكلية، انتمى القرضاوي لجماعة الإخوان المسلمين وأصبح من قياداتها المعروفين ويعتبر الشيخ منظر الجماعة الأول،، وكان يحضر لقاءات التنظيم العالمي للإخوان المسلمين كممثل للإخوان في قطر إلي أن استعفي من العمل التنظيمي في الإخوان، وقام الدكتور القرضاوي بتأليف كتاب الإخوان المسلمون سبعون عاما في الدعوة والتربية والجهاد يتناول فيه تاريخ الجماعة منذ نشأتها إلى نهايات القرن العشرين ودورها الدعوي والثقافي والاجتماعي في مصر وسائر بلدان العالم التي يتواجد فيها الإخوان المسلمون.

الثوري والإسلام الرجعي أو الراديكالي والكلاسيكي والإسلام اليميني والإسلام اليساري والإسلام المتزمت والإسلام المنفتح[1]، مشيراالى أنه ليس هناك سوى إسلام واحد هو إسلام القرآن والسنة.

وهناك من المفكرين الإسلاميين من يحرم المصطلح حيث يقول المفتي عبد الرحمن بن عبد الخالق اليوسف في إجابة إن كان هناك إسلام سياسي وإسلام غير سياسي وما هو مفهوم الإسلام السياسي:

" أن هذا المصطلح يندرج في إطار أخذ جزء من الإسلام وترك الآخر منه وهو كفر بالله تعالى لأن الدين الإسلامي هو دين واحد يشمل العبادات والمعاملات بما فيها قضايا الحكم والسياسة " [2].

فيما يرفض المستشار محمد العشماوي في كتابه " **الإسلام السياسي** " الخلط بين الدين والسياسة:

حيث يرى فيه تسييس للدين وتديين للسياسة، مشيرا بأن هذا الأمر قد فرق المسلمين وجعلهم يستخدمون الآيات القرآنية وفتاوى فقهاء الأنظمة لتبرير ممارساتهم القمعية ضد مواطنيهم سواء كان ذلك من خلال الأنظمة السياسية قبل إلغاء الخلافة الإسلامية أو على يد الحركات التي استخدمت الدين فيما بعد[3].

وهو الأمر الذي يؤكده محمد عمارة في كتابه "**الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي**": والذي يرى أن اختزال المفهوم في موضوع العمل بالسياسة يعرضه لشبهة اختزال الإسلام بالسياسة[4].

---

[1] السيد، رضوان: ***الإسلام السياسي والأنظمة العربية*، مجلة شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، لبنان، العدد 41، 1995م.

[2] اليوسف، عبد الرحمن بن عبد الخالق: **ما مفهوم الإسلام السياسي؟**، طريق الإسلام، 29-7-2008، عن الموقع الالكتروني http://ar.islamway.com/fatwa/22581

[3] العشماوي، محمد سعيد: **الإسلام السياسي**، مدبولي الصغير، القاهرة، 1996،ط4،ص.ص،22-24.

[4] عمارة. محمد: **الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، 2003 ص.ص 4-5.

المؤيدون له

هناك عدد من المفكرين الذين تعاملوا مع المفهوم باعتباره قد أضحى امرا واقعا فرض نفسه وبالتالي لا بد من تحديده وتعريفه ليسهل مفهوم المقصود منه.

إذ يعرّف الدكتور إبراهيم أبو عرقوب الإسلام السياسي :

"هو الإسلام الذي يدعو إلى المزج بين الدين والسياسة في الشؤون المحلية والعالمية ويرى في مبدأ "دع ما لله لله... وما لقيصر لقيصر شذوذاً عن طبيعة الإسلام كدين شامل للدين والدنيا"[1].

وبالتالي فإن أبو عرقوب يرى أن شمولية الإسلام كدين ينظم علاقة الأفراد بخالقهم وكذلك علاقة الأفراد ببعضهم البعض في إطار الدولة الواحدة أو في إطار العلاقات الدولية التي تنظم علاقة الدول بعضها ببعض هي من صميم مكونات الإسلام، وبالتالي فإن الإسلام السياسي جزء من النظام الإسلامي الشامل الذي لا يجوز تجزئته أو عزله عن الواقع الحياتي اليومي.

يعرّف رضوان السيد الإسلام السياسي:

بأنه " تلك الحركات التي تصرح بهدف معلن هو السعي بشتى الوسائل لإقامة هذه الدولة الإسلامية والتي تمتلك بنية تنظيمية علنية أو سرية وتحظى بدعم جماهيري يختلف من قطر وآخر من ناحية لأخرى من حيث الحجم والفاعلية لكنه صالح لأن يتخذ أساساً لإقامة النظام الإسلامي المنشود"[2].

هناك ملاحظتان في تعريف رضوان السيد للإسلام السياسي أولاهما ضرورة وجود حركة او تنظيم سياسي لها هدف معلن هو إقامة الدولة الإسلامية، وثانيهما هو استخدام مختلف الوسائل لتحقيق ذلك الهدف، إلا أن الكثير من حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي بما

[1] السيد، رضوان: **الإسلام السياسي والأنظمة العربية**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

فيها حركة الإخوان المسلمين المصرية التي استطاع مرشحها محمد مرسي ان يفوز بانتخابات الرئاسة المصرية، قد اعلنت قبولها بمبدأ الدولة المدنية التي تتعارض بشكل كبير مع أسس الدولة الدينية، وبالتالي فإن اعلان السعي نحو تأسيس دولة اسلامية قد استخدم من قبل تلك الحركات من أجل الصعود الى السلطة، ومن ثم الانصياع لمتطلبات السلطة والتزاماتها الداخلية والخارجية التي تختلف كثيرا عن الخطاب الشعبوي المعد لتعبئة الجماهير والحصول على اصواتهم، بما في ذلك استخدام عنصر الدين وما يحمله من قوة لما يشكله من نقاء في الوعي الجمعي للشعوب الاسلامية، والملاحظة الأخرى هي أن السيد يبيح استخدام كافة الوسائل لتحقيق التغيير دون استثناء الوسائل العنفية

و تعرّف "الموسوعة الحرة " الإسلام السياسي بأنه:

"مصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره نظاماً سياسياً للحكم"[1].

ويقصد محمد ظريف بالإسلام السياسي:

" تلك الجماعات التي لا تقيم تمييزا في تصوراتها وممارساتها بين الدين والسياسة، وهي بهذا تقوم بتسييس الدين وتديين السياسة "[2]

يشير محمد ظريف في تعريفه للإسلام السياسي الى قضية هامة، وهي قضية تسييس الديني وتديين السياسي وتشكليه بما يخدم مصالح الأفراد والمجموعات والدول، وهو أمر لا يقتصر على دين دون اخر، او حقبة زمنية دون غيها، إنما هي ظاهرة تضرب جذورها في التاريخ، فقد استخدم البابا اوربان الثاني " Pope Urban II " شعار الدفاع عن الصليب لتبرير

---

[1] الموسوعة الحرة عن الموقع الالكتروني http://ar.wikipedia.org/wiki

[2] ظريف.محمد: **الإسلام السياسي في الوطن العربي، المغرب: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، ط 2، نوفمبر 1992م، ص 5.

عدوانه على المشرق العربي وتحقيق أهدافه العدانية[1]، كما أن المجتمع الإسرائيلي من أكثر المجتمعات تأثراً برجال الدين، على الرغم من النشأة العلمانية للدولة، وهو الأمر الذي حذى بالجيش الاسرائيلي الى الاستعانة برجال دين عسكريين لمرافقة قوات الاحتلال الاسرائيلي في حربها على قطاع غزة عام 2008 [2]، وبالتالي فإن إقدام عدد من رموز الاسلام السياسي مثل يوسف القرضاوي على تقديم فتاوى تتعلق بتحريم التصويت لصالح رموز النظام المصري السابق في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مصر ليست الاولى في التاريخ الاسلامي،لعل ابرزها كان استخدام الدين في اتون الصراعات السياسية بين المسلمين خلال معركة صفين حينما رفع جيش معاوين بن ابي سفيان المصاحف لتحقيق مكاسب سياسية.

ويشير محمد ظريف بان حركات الإسلام السياسي تلتقي بثلاث خواص وهي:

1 – **بأنها جميعا تعطي الأولوية لمسألة السلطة سواء بكيفية مباشرة أو غير مباشرة،** وهي بهذا قد أحدثت قطيعة مع الإسلام السني الذي كان يوصي بضرورة الخضوع للحاكم ولو لم يلتزم أحكام الشرع حفاظاً على وحدة الجماعة.

2– **ترفض المنظومة السياسية والقانونية الغربية،** وترى أن البديل يتمثل في إقامة دولة الخلافة الإسلامية المحتكمة إلى العقيدة.

3– **تولي اهتماما خاصا للمسألة التنظيمية،** وتتخطى حدود التنظير والدعوة إلى تأسيس تنظيمات تؤطر دعوتهم كأبي الأعلى المودودي وحسن البنا وسيد قطب، حيث يرى محمد ظريف بأن المزاوجة بين التنظيم والتنظير هي التي تمنح حركات الإسلام السياسي ديناميكية[3].

---

[1] عمارة، عبد الله سليم : **حملات الفرنجة واسرائيل تشابه في المسار والمصير،** مجلة آفاق ثقافية مقدسية العدد (75) تموز 2009.

[2] تجنيد رجال دين بالجيس الاسرائيلي، صحيفة اليوم السابع، 4 يوليو 2011، عن الموقع الالكتروني http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=448288.

[3] ظريف.محمد: **الإسلام السياسي في الوطن العربي، المغرب،** مرجع سابق ص 5.

ويعرف راشد الغنوشي الإسلام السياسي بالقول:

"أقصد بحركة الإسلام السياسي،أن نعمل على تجديد فهم الإسلام.وأقصد أيضا هذا النشاط الذي بدأ في السبعينات والذي كان ينادي بالعودة إلى أصول الإسلام،بعيدا عن الأساطير الموروثة عن التمسك بالتقاليد"[1].

المختلف في فهم راشد الغنوشي وهو مؤسس حركة النهضة الاسلامية في تونس للإسلام السياسي هو طرحه لفكرة التجديد، التي تتخطى حدود التقاليد الموروثة نحو إطلاق الفكر والإبداع البشري وتحرير العقل الانساني من الأساطير السلبية، إذ أن الدين الاسلامي يحمل قدرة هائلة على الارتقاء بالبشرية وبحياة المواطنين وحقوقهم إذا تم استثماره بما يحقق خدمة البشر، لكن حينما يتم تحويله الى خدمة دنيا العشرات فأنه يتحول الى عكس ذلك، وبالتالي فإن القراءة التجديدة للدين بما يتوائم مع معطيات العصر وتحدياته وخدمة البشر والمواطنين هي واجب فردي وجماعي للأفراد والدول.

وهو الأمر الذي يعبر عنه الدكتور مصطفى محمود في كتابه " **الإسلام السياسي والمعركة القادمة** من خلال دعوته لتقديم قراءة تجديدية للدين تستخدم أسلحة العصر الحديث في تشكيل رؤاها لمختلف قضايا العصر برؤى إصلاحية حضارية تقدمية تهدف إلى تحقيق تقدم في حياة المواطنين وليس الوصول إلى الحكم " حيث يقول "... وهو لا يريد أن يحكم بل يريد أن يحرر، وهو يريد أن يحرر أرضه المغتصبة، ويريد أن يحرر عقولا قام الآخرون بغسلها وتغريبها، ويريد أن يسترد أسرته وبيته، بالكلمة الطيبة وبالحجة والبينة وليس بتفجير الطائرات وخطف الرهائن "[2].

إذ تقوم رؤية مصطفى محمود بأن الإسلام السياسي يقوم على تشكيل رأي عام إسلامي فاعل بحيث يستطيع التأثير على صناع القرار من اجل انتهاج رؤاه التغييرية بالطرق السلمية.

---

[1] بورغا، فرنسوا: **الاسلام السياسي – صوت الجنوب – قراءة جديدة للحركة الاسلامية في شمال افريقيا**، القاهرة: دار العالم الثالث , 1992، ص 13.

[2] محمود، مصطفى: **الإسلام السياسي والمعركة القادمة**، مطبوعات أخبار اليوم قطاع الثقافة،القاهرة، د.ت، ص 15.

فيما يعرف فرنسوا بورجا " Francois Borgia " مصطلح الإسلام السياسي:

بأنه " اللجوء إلى مفردات الإسلام الذي تقوم به في بداية الأمر الطبقات الاجتماعية التي لم تستفد من مظاهر التحديث الإيجابية والتي تعبر عن طريق مؤسسات الدولة أو في الغالب ضدها عن مشروع سياسي بديل لسلبيات التطبيق الحرفي للتراث الغربي"[1].

فيما يعرف الدكتور عبد الله تركماني" الإسلام السياسي بأنه:

"اللجوء إلى مفردات الإسلام كدين للتعبير عن مشروع سياسي"[2].

حيث يشير التركماني في مقاله بأنه يجدر التمييز بين الإسلام كعقائد ومبادرات وتراث ثقافي وبين الإسلام السياسي بوصفه ظاهرة سياسية هدفها المحوري هو الوصول للسلطة، مشيرا إلى أن الإسلام ليس دينا فحسب وإنما هو دين ودولة وفي طبيعة الإسلام أن تكون له دولة[3].

وهو الامر الطبيعي، فما من حركة سياسية مشغولة بالشأن العام حضورا وتاثيرا، من خلال السيطرة أو الضبط والتوجيه سواء كانت دينية التوجه أو علمانية المنطلق، إلا وكان الوصول الى السلطة هدفا رئيسيا لها وهو الأمر الذي يشير له عبد الله التركماني بمصطلح " مشروع سياسي ".

فيما يربط بعض الباحثين تعريف الإسلام السياسي كمصطلح بالمنهج حيث عرفه عبد الله تركمان:

"بأنه المسعى الذي يقوم به الإسلاميون بطرق سلمية من أجل الوصول إلى السلطة في بلدانهم"[4].

---

[1] محمود، مصطفى: **الإسلام السياسي والمعركة القادمة**، مرجع سابق، ص 70.

[2] تركماني، عبد الله: **ندوة دراسية بعنوان الإسلام السياسي خيارات وسياسات**. مركز الجزيرة للدراسات، 24 شباط 2010، عن الرابط الإلكتروني http://www.aljazeera.net

[3] عودة، عبد القادر: **الإسلام وأوضاعنا السياسية**، مؤسسة الرسالة، 1984، ص79-80.

[4] المرجع السابق

إن المشترك في التعريفات السابقة باستثناء تعريف مصطفى محمود هو سعي حركات الإسلام السياسي للوصول الى السلطة وممارسة الحكم من أجل تنفيذ رؤاها التغييرية في المجتمع وبالتالي فهي تعني في النهاية استخدام الديني لخدمة الهدف السياسي المتمثل بالوصول الى السلطة.

التنمية السياسية

يعرف " **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية** " التنمية السياسية على أنها:

"عمليات التغير السياسي التي تشهدها الدول النامية أو المجتمعات الانتقالية والتي أهم ما يميزها هو أنها لا تزال ترتبط بالقيادة الكاريزمية وتسيطر على نظمها السياسية والسلطة التقليدية والتنمية السياسية ترجع إلى قوى عديدة في المجتمع من التعليم والتصنيع والحضرية والتكنولوجيا وتطور وسائل الاتصال والأحزاب، فالتنمية السياسية ما هي إلا طريق لتحقيق الديمقراطية الكاملة"[1].

ومفهوم التنمية السياسية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم المواطنة والتحديث والإصلاح والتحول الديمقراطي والتعددية.ومن هنا تختلف تعريفات الكتاب والمفكرين لمفهوم التنمية السياسية وفقاً لمنطلقات دراسة المصطلح ورؤية كل باحث لها.

إذ تعتبر نظرية مراحل النمو لوالت روستو " Walt Rost " من أبرز نظريات التنمية المستلهمة من تجربة الدول المتقدمة واسقاطها على الدول النامية والتي يمكن تلخصيها بالخطوات التالية :

1- مرحلة المجتمع التقليدي "Traditional Society" :-

ما يميز المجتمع في تلك المرحلة هو الطابع البدائي واستهلاك الانتاج من جانب المنتجين، وانتهاج أسلوب المقايضة للسلع بين المنتجين، وتعتبر الزراعة هي الصناعة الأكثر

[1] عبد الفتاح، إسماعيل، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، ط1، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2008، ص100.

أهمية والإنتاج كثيف العمالة باستخدام كميات محدودة فقط من رأس المال هو شكل الانتاج السائد خلال تلك الفترة. يتم تحديد تخصيص الموارد إلى حد كبير بواسطة الطرق التقليدية في الإنتاج

2- مرحلة التهيئ للإنطلاق " the preconditions for takeoff " :-

تمتاز هذه المرحلة ببروز النخب التي تدعو للتغيير داخل المجتمع، وبروز المشاعر القومية، وعلى الصعيد الاقتصادي فتمتاز هذه المرحلة ببداية ظهور الطبقة الرأسمالية والتوجه نحو التخصص في الانتاج والانتاج الصناعي وظهر ما يطلق عليه روستو بالاستثمارات الاجتماعية مثل بناء الطرق.

3- مرحلة الانطلاق " Take Off " :-

تتميز هذه المرحلة بالتحول نحو الانتاج الصناعي والصناعات الثقيلة، وبروز مؤسسات اجتماعية وسياسية تدعم التصنيع.

4- مرحلة النضج " Drive to Maturity "

وهي المرحلة التي يكتمل فيها بناء محتلف القطاعات الاقتصادية، وتزداد فيه حجم التجارة الخارجية، وهو الامر الذي يؤدي الى نضوج أفراد المجتمع فكريا.

5- مرحلة الاستهلاك الوفير " High Mass Consumption "

هي المرحلة النهائية، وفيها يزداد الانتاج الفكري والفني للأفراد، ويحقق فيها الفرد اكتفاءا لاحتياجاته الاساسية ويتجه نحو الكماليات[1].

ويشير الباحث أحمد اعبيدات بأن الاهتمام عالمياً بمفهوم التنمية السياسية قد ابتدأ مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948م على أثر الحرب العالمية

[1] Rostow's Stages of Development: Concise Guide to Economic Development 22,4,2004 http://www.nvcc.edu/home/nvfordc/econdev/introduction/stages.html

الثانية، وبعده بصدور العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعيـــة والاقتصـــادية والثقافية، حينما أصبحت التنمية بمفهومها السياسي جزءاً لا يتجزأ من حقوق الأفراد والجماعات غايتها الأسمى هي الارتقاء بالفرد باعتباره محور التنمية وهدفها الأسمى[1].

فيما يشير أسامة الغزالي حرب بأن بدايات الاهتمام بقضايا التنمية السياسية قد ابتـــدأت من خلال إسهامات عدد من العلماء الذين ضمتهم لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الإجتماعية SSRC الأمريكي برئاسة جابرييل الموند، وتأثرت نظريات التنمية بحســـب الغزالي إلى مؤثرين:

- الايدولوجيا الليبرالية الأمريكية.
- الايدولوجيا التنموية[2].

يعرفها احمد اعبيدات بأنها:

" تأكيد حق المشاركة وتوسيع قاعدتها ونعني بها مشاركة المواطنين في شؤون الحكـــم والإدارة، وتفعيل هذه المشاركة وما يرافقها من تحديث وتطوير للنظم والإجـــراءات والوســـائل التي تكفل تحقيق هذه الأهداف "[3].

حيث تركز التعريفات السابقة لمفهوم التنمية السياسية على مشاركة المواطنين في صنع القرارات ورسم السياسات من خلال إدراكهم لحقوقهم وواجباتهم التي يكفلها الدستور ومن خلال التزام السلطة الحاكمة واحترامها لحقوق المواطنين كأفراد ومجموعات وأحـــزاب ومؤسســـات، وهذا يتطلب لكي يغدو حقيقة على أرض الواقع عدداً من الأسس والمرتكزات التي مـــن مهـــام السلطة الحاكمة وقوى المعارضة كحرية الصحافة التي تعبر عن رؤى الجماهير والمـــواطنين

---

[1] عبيدات، أحمد: **سيادة القانون والتنمية السياسية**، موقع بوابة المرأة الالكتروني، 8-7-2004. عن الموقع الالكتروني http://www.womengateway.com/arwg/e-+library/Studies/PoliticalParticipation/workpaperP.htm

[2] حرب، أسامة الغزالي: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، 1987، ص 42

[3] عبيدات، أحمد: **سيادة القانون والتنمية السياسية**، مرجع سابق.

ومعارضة سلمية تؤمن بالديمقراطية وتداول السلطة في ظل نظام ديمقراطي يقوم على العدالة والحرية.

فيما يضع لوسيان باي" Lucian Pye " عدة تعريفات لمصطلح التنمية السياسية معتبراً بأنها " التحديث السياسي ولا انفصام بينهما وكذلك هي البناء الديمقراطي بينما يعرفها بأنها:

"زيادة النظام السياسي في قدراته، من حيث تسيير الشؤون العامة وضبط النزاعات وتلبية المطالب، والزيادة في التوجه نحو المساواة من خلال المشاركة السياسية والانتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة، سواء من خلال طرق ديمقراطية – الاقتراع العام–، أو من خلال زيادة التعبئة السياسية، إضافة إلى التعيين في المناصب العامة على أساس الجدارة وليس عبر الطرق التقليدية"[1]

هذا وترى نداء الشريفي أن حدوث التنمية السياسية مشروطة بوجود عنصري شرعية النظام السياسي ووجود مجتمع يرغب بالنمو[2].

فيما نظر صمويل هنتينجتون " Samuel Huntington " إلى التنمية السياسية من منظور أحادي وهو النظام السياسي الذي يجب أن يرتقي إلى مقتضيات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية من خلال تعريفه للمفهوم باعتباره "عملية نمو في كفاءة المؤسسات"[3].

إذ يرى هنتينجتون أن أبعاد التحديث السياسي تتلخص تحت ثلاثة عناوين أساسية هي:

1- **ترشيد السلطة :** والذي يعني أن تستبدل السلطات السياسية التقليدية " الدينية والعائلية والعرقية "بسلطة سياسية موحدة وعلمانية وقومية.

2- **تمايز وظائف سياسية وتنمية أبنية متخصصة لممارسة هذه الوظائف.**

---

[1] أو وندي، عماد: **التنمية السياسية ودور الأحزاب السياسية**،الحوار المتمدن، العدد 2755، 31-8-2009، عن الرابط الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=183082 .

[2] العتوم، عبد الله: **مفهوم التنمية السياسية.** مرجع سابق.

[3] , Samuel Huntington, political development and political decay,Jaster, april 1965, p 2

3- **المشاركة المتزايدة في السياسة:** من جانب جماعات اجتماعية في المجتمع[1].

فيما يعرف نصر محمد عارف التنمية السياسية في مقال له بعنوان مفهوم التنمية بأنها: "عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية" حيث يقصد عارف بمفهوم الدول الصناعية الدول الأوروبية التي استطاعت أن تحقق نمو اقتصادياً في ظل نظام ديمقراطي قائم على الوطنية والسيادة والولاء للدولة القوية[2].

فيما يعرف جابريل الموند" Gabriel Almond " التنمية السياسية على أنها

"الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي والذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع" [3].

هذا ويرى الدكتور غالب فريجات 2002، " أن التنمية السياسية تهدف إلى خلق مجموعة من القيم والمبادئ ذات البعد الوطني والقومي والإنساني من خلال مشاركة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة في ترسيخ تلك الثقافة معتبراً بأن التنمية السياسية تتضمن ثلاث عمليات[4]:

1- عمليات تلقين واكتساب القيم الثقافية السياسية وغرس الاتجاهات في نفوس المواطنين.

2- عملية تغيير وتبديل تلائم الأهداف السياسية المنشودة والسلوك بصورة تلائم الأهداف السياسية المنشودة.

3- عملية التمرد على القيم السائدة بغية التوصل إلى قيم جديدة وهو يرى كذلك بأن التنمية السياسية تلعب الأدوار المحورية التالية:

---

[1] Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press, 1968) p.32

[2] عارف، نصر، مفهوم التنمية 2007/9/9 عن الموقع الإلكتروني: -Islamonline.net/iol arabic/awalia/mafatkem-2.9sp.

[3] Almond Gabriel **: Comparative political systems**, the journal of politics, 1956, vol 81, 301.

[4] الفريجات، غالب: **على طريق التنمية السياسية**، ط1، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص113.

أ- تكوين أو بناء الجماعة السياسية.

ب- المشاركة السياسية.

ت- التوازن والاستقرار السياسي.

ث- التجنيد والانتقاء السياسي وتولي المناصب العليا.

حيث يركز الفريجات على أهمية دور الأحزاب السياسية كونها كقوة منظمة الأكثر قدرة على تحقيق الوظائف السابقة[1].

- تحديات التنمية السياسية

يرى لوسيان باي" Lucian Pye " ، بأن هناك خمس أزمات تعاني منها دول العالم الثالث وتشكل عائقاً أمام انطلاقها إلى بوابة التنمية والحداثة وهي:

1- أزمة الهوية:

حيث يعني بها غياب فكرة المواطنة بين أفراد المجتمع مما يؤدي إلى انتفاء الشعور القومي الواحد وتعدد الولاءات داخل الدولة والتي لها عدداً من الأسباب أهمها:

أ- التباين العرقي داخل المجتمع الواحد.

ب- التخلف الاقتصادي والحضاري.

ج- التفاوت الطبقي داخل المجتمع الواحد[2].

---

[1] الفريجات، غالب: **على طريق التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص113.

[2] وهبان، أحمد: **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص17-21.

2- أزمة الشرعية:

حيث أن معظم دول العالم الثالث لا تسند حكمها برضا الجماهير المحكومة وتستخدم الإكراه المادي لإنفاذ قراراتها داخل المجتمع مما يؤدي إلى قناعة المحكومين إلى أن العنف هو الطريقة الأوحد لتداول السلطة داخل المجتمع مما يولد حالة من عدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع[1].

ولعل الثورات الشعبية التي تجتاح العالم العربي خير دليل على أزمة الشرعية في الوطن العربي.

3- أزمة المشاركة:

حيث تشير إلى تدني معدلات المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية نظراً للجوء الصفوة الحاكمة إلى وضع عدد من العراقيل والعقبات أمام الجماهير الراغبة في المشاركة في الحياة السياسية من خلال فرض قيود صارمة على تلك المشاركة واعتبارها عاملاً غير مشروع باعتبار أن الصفوة الحاكمة هي التي لها الحق الوحيد في الحكم والقرار، وقد عانت الدول المستقلة حديثاً من هذه الأزمة أكثر من غيرها حينما اعتبرت القيادات التي قادت عمليات الكفاح الوطني نفسها الأكثر قدرة على الحكم والقرار فألغت الأحزاب السياسية أو أوجدت أنظمة قائمة على شرعية الحزب الواحد بالإضافة إلى أسباب أخرى قد ساهمت في تكريس هذه الأزمة في دول العالم الثالث من أبرزها ارتفاع نسب الأمية في تلك البلدان واستشراء الفقر وشيوع البطالة بين قطاعات واسعة من المجتمع[2].

حيث تعتبر مصر خلال النظام السابق مثالا صارخا على استئثار الصفوة الحاكمة لكل مقدرات الوطن وعدم إتاحة أي فرصة حقيقية للمنافسة من خلال استحداثها لقانون الأحزاب الذي وضع شروطا غاية في التعقيد لأي قوة سياسية ترغب في المشاركة السياسية أو المجتمعية.

---

[1] وهبان، أحمد: **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، مرجع سابق، ص32-37.

[2] المرجع السابق، ص38-57.

4- أزمة التغلغل:

إن التغلغل يبين قدرة السلطة السياسية على الوصول إلى كل ما تريده من المواطنين الخاضعين لحكمها والذين تمارس سلطتها في مواجهتهم وذلك يتحقق عندما تكون كافة قوانين وسياسات الحكومة المركزية نافذة في سائر أرجاء إقليم دولتهم[1].

وللقدرة على التغلغل بعدين اثنين أولاهما احتكار السلطة الحاكمة لأدوات الإكراه المادي وثانيهما مقدرتها على التحكم في ميول المحكومين ونيل رضاهم.

وبالتالي فإن انتفاء هذه القدرة لدى السلطة الحاكمة بالتأكيد سيؤدي إلى عدم مقدرة السلطة الحاكمة على بسط نفوذها وأعمال قوانينها وخططها التنموية.

5- أزمة التوزيع:

ترتبط أزمة التوزيع بقدرة الدولة على توزيع المنافع على سائر مواطنيها سواء أكانت هذه المنافع مادية أو خدمات تقدم للأفراد والجماعات، حيث تمخض إخفاق الدولة في تحقيق عدالة توزيعية للمنافع عن تفاوت طبقي حاد يهدد استقرار المجتمع وسلمه الأهلي.

حيث يرد عدد من المفكرين ومنهم ماركس وأنجلز الصراع السياسي في المجتمع إلى جذور اقتصادية أساسها هو التصارع على أدوات الإنتاج[2].

وترتبط أزمة التوزيع في المجتمعات وبخاصة في دول العالم الثالث بالفساد السياسي واستثمار السلطة الحاكمة بالمنافع وأدوات الإنتاج وحرمان الطبقات الأخرى والتي تشكل القاعدة الأعرض في المجتمع من تلك المنافع[3].

---

[1] Lapalombara.Josehp. penetration، a crises of government، Binder، P20.

[2] وهبان، احمد: **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**. مرجع سابق، ص67-72.

[3] يوسف، فاروق: **النظم السياسية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1985، ص55-63.

أزمة الاستقرار السياسي

حيث أن لهذه الأزمة ثلاثة وجوه:

1- أزمة استقرار الدولة:

يشير الدكتور أحمد وهبان في كتابه "**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**" إلى أن أزمة استقرار الدولة تنشأ بفعل التباين العرقي لأفراد المجتمع الواحد واستئثار مجموعة عرقية بالسلطة دون غيرها، مما ينشئ مجموعات سياسية واجتماعية تهدف إلى الانفصال أو العمل على تخليص جماعاتها من نير اللامساواة والاضطهاد[1].

حيث تلجأ تلك الأقليات عادة إلى استخدام وسائل عنيفة لتحقيق أهدافها السياسية، ولعل من الأمثلة الراسخة في الأذهان في هذا الخصوص الصراعات العرقية بين قبيلتي التوتسي والهوتو في رواندا والتي أسفرت عن مصرع ما لا يقل عن مليون قتيل خلال عام 1994 وحده[2].

2- أزمة استقرار النظام السياسي:

تنشأ هذه الأزمة بفعل الانقلابات السياسية التي تطيح بحكومة ما فينشأ نظام سياسي آخر يحمل توجهات أيدلوجية وبرامج عمل تختلف عن النظام المخلوع مما يغيب إمكانية التداول السلمي للسلطة.

3- أزمة تنظيم السلطة:

حيث يقصد بتنظيم السلطة "خضوع تقلدها وممارستها وتداولها لنظام قانوني "دستور" مسبق، بحيث يلتزم به الحاكمون والمحكومون على قدم المساواة، وباستنادها إلى دستور مسبق

---

[1] يوسف، فاروق: **النظم السياسية**، مرجع سابق، ص73-80.

[2] المرجع السابق، ص79.

تنسلخ السلطة عن شخص القائم عليها، فهو مجرد عامل عليها يمارسها لحساب صاحبها الأصيل المتمثل في الدولة"[1].

وأزمة تنظيم السلطة هي إحدى ظواهر التخلف السياسي والتي تتمثل في احتكار السلطة الحاكمة للقرار وإنفرادهم به وتعطيل الدستور الذي هو دستور شكلي في العديد من الدول النامية وتمتد هذه الأزمة لتشمل اعتلاء السلطة وممارستها أو تداولها وشخصنتها في شخص القائد الأوحد أو الحزب الأوحد[2].

هذه الدراسة ستعمل على سبر أغوار شكل التنمية المنشودة في فكر حركة الإخوان المسلمين من خلال تسليط الضوء على مواقفها من عدد من القضايا المرتبطة ارتباط وثيقا بالتنمية السياسية ومن أهمها مواضيع المواطنة والتحول الديمقراطي والإصلاح وذلك من خلال دراسة مواقف مفكري الإخوان لتلك القضايا وانعكاس تلك الايدولوجيات على مواقف الجماعة وممارساتها وابرز التغييرات التي واكبت مسيرة الجماعة وتأثيراتها على نظرتهم لشكل التنمية السياسية .

- **التغيير والتغيير السياسي**

- **التغيير**

تتعدد مفاهيم التغيير وتختلف باختلاف الزاوية التي تدرس منها أو ينظر إليه من خلالها، فبعض الدارسين يدرسونه من زاوية أسبابه وبعضهم الآخرون من زاوية النتائج، بينما يعرّفه البعض من زاوية المظاهر والأعراض.

[1] طه، بدوي؛ حوسي، ليلى: **النظم والحياة السياسية**، بدون ناشر، الإسكندرية، 1991م، ص25.

[2] وهبان، أحمد: **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص100.

وكذلك فهناك من يدرس طبيعة المفهوم من حيث المضمون والشكل وهناك من يناقش علاقات التغيير من حيث الترابط والتشابك ومن حيث العلاقات التبادلية والسببية ومن حيث الاتجاه والتأثير والتأثر[1].

يشير مصطلح التغيير لغوياً إلى "إحداث شيء لم يكن قبله"[2] أو إلى "انتقال الشيء من حالةٍ إلى حالةٍ أخرى"[3].

فيما يرى أكرم البني إلى أن التغير يعني:

"تعديل جذري في البنى والهياكل القائمة في المجتمع، وهو غالباً ما يعني انتقالاً شاملاً وليس جزئياً في مختلف مناحي الحياة وأنشطتها، من وضع إلى وضع آخر مختلف تماماً يشبه ظاهرياً الثورات ويتميز بدرجة واسعة من المشاركة السياسية والشعبية، وفق عمليتي هدم وبناء مترابطتين بإزالة البنى والآليات القديمة وإحلال آليات جديدة على أنقاضها"[4].

فيما يركز بعض الكتاب الإسلاميين في تعريفهم للتغيير على أساليبه فيعرف جمعة أمين التغيير في مقال له بعنوان مفهوم التغيير ومعناه

" بأنه بذل الجهد البشري عبر عملية طويلة ومتدرجة يتم خلالها صياغة مجتمع متكامل–كيان أمة– يبدأ بالفرد ثم الأسرة ثم المجتمع[5].

– مصطلح التغيير في القرآن الكريم

لقد جاء مصطلح التغيير في القرآن الكريم في أربعة مواضع مختلفة في سور مدنية النزول.

---

[1] الخضيري، محسن: **إدارة التغيير**. ط1، دار الرضا للنشر، دمشق، 2003، ص15–16.

[2] الجرجاني، **باب التاء**، مادة التغيير– التغير.

[3] المرجع السابق.

[4] أكرم البني، **مفهوم التغيير**، عن الرابط الإلكتروني: .www.Al/modulcs. Php?name=news and file= anticle www.Aladwaaand sid= 969.

[5] جمعة أمين، مقال بعنوان "مفهوم التغيير ومعناه" عن الرابط الإلكتروني:.www.Manaraat.net.Play.php?catsmKtba=7136

أولها في سورة النساء[1] في قوله تعالى"وَلَأٓمُرَنَّهُمۡ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلۡقَ ٱللَّهِ " حيث يشير العلماء إلى أن التغيير هنا يعني تغيير فطرة الناس المبنية على الإسلام أو تغيير الحلال حراماً والحرام حلالاً حيث تشير هذه الآية الكريمة إلى غواية إبليس للبشر[2].

فيما جاءت في سورة الأنفال في إشارة إلى تغير نعمة الله على عباده إن هم قابلوا نعمه بالكفر والفسق والعصيان في قوله تعالى "ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرٗا نِّعۡمَةً أَنۡعَمَهَا عَلَىٰ قَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ"[3]، فيما جاءت في سورة الرعد بمعنى تغير ما بأنفس القوم حيث يقول عز وجل "إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ "[4].

وتشير الباحثة " حنان عبد المجيد في كتابها " **التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث** " بأن معنى التغيير في القران الكريم جاء على وجهين:

1- تغيير صورة الشيء دون ذاته

2- تبديل الشيء بغيره[5]

حيث تستدل الباحثة بالآية القرآنية " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم "[6]

---

[1] سورة النساء، الآية 119.

[2] عبد الحكيم، درقاوي، **مفهوم التغيير في القرآن الكريم**، موقع آفاق للشريعة 2010/1/16م، عن الموقع الإلكتروني: www.Alukah.net/sharia/0/9223.

[3] سورة الأنفال، الآية53.

[4] سورة الرعد، الآية 11.

[5] عبد المجيد، حنان محمد: **التغيير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط1،ص.35.

[6] سورة الرعد آية 11.

مشيرة بأن عملية التغيير الايجابي في الفكر الإسلامي تقوم على" تبديل العناصر الفاسدة السائدة في المجتمع، مع الإبقاء على جوانب الصلاح في المجتمع، ثم يعقبها عملية أخرى هي تنمية هذه الجوانب ودعمها "[1].

التغيير السياسي

يعرف " **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية التغير السياسي**" على أنه:

"تغير يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية، وهو كل تغير كيفي أو نوعي أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج"[2].

فيما تعرّف موسوعة العلوم السياسية التغيير السياسي على أنه:

"مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول"[3].

ويعرف هشام مرسي في مقالته تعريف التغير وأنواعه التغيير السياسي على أنه "انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً"[4].

حيث يوضح مرسي بأنه يقصد بالمجتمع أي تجمع بشري من دول أو أحزاب أو مؤسسات ويشير كذلك إلى أن التغيير في نظره يجب أن يحدث بعموم الرغبة والإرادة لذلك المجتمع بمؤسساته وهيئاته وأفراده من أجل الوصول إلى حالة اجتماعية أكثر تطوراً ورقياً.

---

[1] عبد المجيد، حنان محمد: التغيير **الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث**، مرجع سابق، ص. 36.

[2] عبد الفتاح، إسماعيل: **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص92.

[3] مقلد، إسماعيل صبري؛ ربيع، محمد محمود، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت، جامعة الكويت، 1999، ص47.

[4] مرسي، هشام: **تعريف التغيير وأنواعه**، عن الموقع الإلكتروني: www.Manaraat.net.Play.php?catsmKtba=7136.

حيث يرى الباحث أن هذا التعريف وإن كان يعبّر عن الأسلوب الأمثل في عملية التغيير إلا أنه لا يوفر تعريف شامل لمفهوم التغيير، حيث أن هناك العديد من الأمثلة التي استطاعت بها قلة إحداث تغيير سياسي في مجتمع معين من خلال امتلاكها لقوة الإكراه الإجباري المتمثلة بامتلاك مصادر القوة ومن الأمثلة على ذلك الانقلابات العسكرية في دول العالم الثالث، حيث أن المجتمع بعمومه يلعب دور المتفرج بها والأداة التي تمارس عليه عملية التغيير.

فيما يرى ابن خلدون بأن التغيير السياسي هو أحد سمات الدول والمجتمعات حيث يقول: "إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول "[1].

التغيير السياسي عند المودودي*

يعتبر المودودي من أبرز المفكرين الإسلاميين في العالم الذي كان له أثر عميق في أفكار سيد قطب.

ينطلق أبو الأعلى المودودي في تحديده لمنهاج التغيير السياسي من فهمه للحضارة الإسلامية، حيث يرى بأن التغيير السياسي ينطلق من عدد من القضايا يمكن إيجازها بما يلي:

1- أن الهدف الأسمى للتغيير السياسي هو إقامة الدولة الإسلامية التي تطبق القانون الإلهي وأن هذا التغيير هو من واجب كل المسلمين الذين من واجبهم العمل لإقامة الدولة الإسلامية التي تقيم الشرع وتنشر الدعوة في العالم[2].

---

[1] زريقات، مراد بن علي: **التغير الاجتماعي عند ابن خلدون**،ورقة عمل مقدمة لندوة إبن خلدون التي تعقدها الجمعية السعودية لعلم الاجتماع،2007، عبر الرابط الالكتروني
http://www.murad-zuriekat.com/articles16.html

* **أبو الأعلى المودودي:** "1903-1979" ولد بمدينة "جيلى بورة" القريبة من أورنج أباد في ولاية حيدر أباد بالهند من أسرة مسلمة محافظة اشتهرت بالتدين والثقافة، أسس الجماعة الإسلامية في لاهور، كان ظاهر هذه الجماعة هو الإصلاح الشامل لحياة المسلمين على أساس الفهم الصحيح النقي للإسلام، تأثر بأفكاره عدد من مفكري جماعة الإخوان المسلمين منهم سيد قطب، له 120 مؤلفا من أهمها الجهاد في الإسلام.

[2] سليمان، محمد: **التغيير السياسي عند المودودي**، 2003/12/13م، عن الموقع الإلكتروني
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4782

2- هناك مراحل حتمية لعملية التغير السياسي تستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية والسيرة وبالتالي فإن المودودي يرى أن أي عملية تغيير يجب أن تقتدي بتجربة الرسول محمد "صلى الله عليه وسلم" وإلا فإن مصيرها الحتمي هو الفشل[1].

3- يرى المودودي بأن التغيير السياسي هو تابع للتغيير الاجتماعي فالدولة الإسلامية هي حصيلة التغيير النفسي والاجتماعي[2].

4- يرى المودودي بأن أدوات التغيير مرتبطة بقدرات الإنسان واجتهاداته ويستخدم مصطلح التجديد الإسلامي للدلالة على المصطلح حيث يقصد به تحرير الإسلام من كل أجزاء الجاهلية ثم العمل على إحياءه خالصاً قدر الإمكان[3].

مراحل التغيير السياسي عند المودودي

يرى المودودي بأن عملية التغيير لا يقوم بها شخص واحد إنما هي ثمرة حراك اجتماعي شاملة وتمر بعدد من المراحل المتناسقة على النحو التالي:

1- عرض الإسلام ونشر قيمه وأفكاره بالحجة والبرهان، وذلك من خلال عرضه برواية عصرية مفهومة ووضع برامج لتحويلها إلى حقيقة قابلة للتنفيذ، وبالتالي فإن المودودي يرى بأن عالم الدين يجب أن يكون ملماً بقضايا وأسس الحضارة العلمية والثقافية، ملماً كذلك بأسس الحضارة الغربية لكي يستطيع نقدها بشكل معرفي عميق[4].

2- تشكيل حركة أو جماعة تدعو لهذه المبادئ تتسم بشمولية نشاطها وينضم إليها كل مؤمن بفكرتها، حيث تضم في جنباتها الصالحين والصادقين المتسلحين بالحجة والبرهان القائم على الشريعة الإسلامية والأخلاق[5].

---

[1] سليمان، محمد: **التغيير السياسي عند المودودي**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] المودودي، أبو الأعلى: **منهاج الانقلاب الإسلامي**، دار الأنصار، القاهرة، 1985، ص10.

[5] المرجع السابق، ص12.

3- إحداث الانقلاب الاجتماعي وما يرتبط به من تبدل في أفكار العوام وقيمهم ومشاعرهم.

4- إقامة الدولة الإسلامية الفكرية وهي محور التغيير وهدفه في رأي المودودي حيث يرى المودودي بان طريق الحسنى والصبر على الأذى هي الطريقة الأمثل لكسب قلوب أبناء المجتمع وهو الذي سيؤدي إلى خلق وعي عام بالإسلام مما سيخلق رأي عام ينادي بإقامة الدولة الإسلامية[1].

أنواع التغيير

يقسم التغيير بشكل عام إلى قسمين:

1- **التغيير الشامل العميق:** وهو التغيير الذي يبدأ بتغيير القيادة السياسية أو السلطة الحاكمة ويمتد ليشمل جميع مناحي النظم الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتشريعية والدينية والقضائية[2].

وقد يكون التغيير الذي حدث بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 مثالاً على ذلك التحول.

2- **التغيير الجزئي:** وهو التغيير الذي يتناول جزئية من الجزئيات كالتغيرات التي تتناول الإصلاح الاقتصادي أو الدستوري أو العسكري حيث ينشأ التغير الجزئي إما لكون الجوانب الأخرى في المجتمع ليست بحاجة لتغيير أو لعدم توفر القدرة أو الرغبة على إحداث تغيرات جذرية في المجتمع[3].

أسباب التغيير

يرى الدكتور عبد الرحمن توفيق في كتابه التغيير بأن التغيير ينشأ استجابة لواحد أو أكثر من الأسباب التالية:

---

[1] المودودي، أبو الأعلى: **منهاج الانقلاب الإسلامي**، مرجع سابق، ص26-28.

[2] مرسى، هشام: **تعريف التغيير وأنواعه**، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

1- **الأزمة:** وتعني الإدراك بأن الأمور لا بد أن تتحرك من مكانها وتتغير وذلك نتاج أزمة يمر بها النظام السياسي بحيث يصبح معها التغير حتمي وضروري.

2- **الرؤية:** وذلك عند امتلاك الجهة صاحبة النظرية التغييرية صورة واضحة للمستقبل ليمكن عملية التغيير من إحداث تطورات إيجابية على المجتمع.

3- **الفرصة:** وذلك حينما ترى القوى الفاعلة في عملية التغيير بأن التغيير سيحمل نتائج ايجابية وواقع أفضل وبالتالي فإنه يجب استثمار الفرصة لإحداث التغيير المنشود.

4- **التهديد:** أي التنبؤ بحدوث تغيرات سلبية على بنية النظام السياسي وعلى المجتمع ككل وبالتالي فإن إحداث تغيرات في بنيته يغذو ذو أهمية عالية[1].

- **نظريات التغيير السياسي**

تتعدد نظريات التغيير باختلاف المفكرين، ففي حين تقوم نظرية "كارل ماركس " Karl " Marx " على أن التغيير ينشأ بفعل عوامل هي في الأساس اقتصادية بحتة. حيث يرى ماركس في نظريته المادية التاريخية " historical materialism " أن تلك العوامل هي:

1- طاقة الإنتاج" productive forces ".

2- علاقات الإنتاج "relations of production " .

3- طرق الإنتاج"mode of production".

حيث يربط ماركس التغيير بالصراع بين طبقات المجتمع للوصول إلى المجتمع الشيوعي[2].

---

[1] توفيق، عبد الرحمن: **التغيير**. مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2008، ط2، ص20.

[2] بادوي، مصطفى: **بحث بعنوان عوامل التغيير الاجتماعي عند كارل ماركس**، منتدى آفاق السسيولوجيا والانثروبولوجيا المغرب،16-5-2009، عن الرابط الالكتروني http://afaksocio.ahlamontada.com/t232-topic

فيما يرى " ريتشارد ابيلباوم " " Richard Appelbaum " بأن نظريات التغيير على اختلافها تندرج ضمن واحد من النظريات التالية:

1- **النظريات التطورية** " Evolutionary theories ": حيث تمتاز هذه النظريات بكونها ذات صفة تراكمية تؤدي إلى زيادة تعقد البنا المجتمعية وتكيفها في آن واحد.

2- **نظرية التوازن** " Equilibrium theory ": سميت بذلك كونها تركز على مفهوم التوازنات داخل المجتمع، وتركز هذه النظرية على الشروط التي تجعل من التغيير وسيلة للاستقرار في المجتمع.

3- **نظرية الصراع** " Conflict Theory ": تقوم هذه النظرية على فرضية أن مختلف النظم الاجتماعية تميل نحو التغيير مما يولد الصراع داخل المجتمع، وتركز هذه النظرية على الشروط التي تجعل من التغيير أداة لعدم الاستقرار.

4- **نظريات الارتفاع والسقوط** " Raise and Fall Theories ": تقوم على أن المجتمعات والثقافات تتباين ما بين التقدم والتراجع وبأن مستويات التغيير واتجاهاتها تتباين ما بين مجتمع وآخر[1].

ويعتبر الباحث موضوع التغيير والتغيير السياسي من أهم القضايا التي يجب التركيز عليها عند دراسة حركة الإخوان المسلمين، فالحركة تعتبر نفسها حركة تغيير سياسي واجتماعي واقتصادي، كما أن مراحل التغيير ومناهج وأساليب التغيير عند الإخوان نفسها مثار جدل على مدى تحقيق هذه الأساليب للأهداف المرجوة، فيما شكلت الوسائل التي اتبعتها الجماعة في بعض مراحل حياتها السياسية إشكالية كبرى في فهم الحركة وتصنيفها بل ووصمها في بعض الأحيان ببعض الصفات التي طالما رفضتها الجماعة وعلى رأسها تبنيها لأساليب عنفية في صناعة التغيير.

[1] Appelbaum P, Richard: **Theories of social change**, Markham Publishing,Chicago,1970,P. 9

وعليه فإن موضوعة التغيير السياسي ومناهجه لدى حركة الإخوان المسلمين سيكون محور الدراسة الرئيسي، حيث سيقوم الباحث بدراسة هذه الأدوات والمناهج والسياسات لـــدى الحركة للوقوف على منهجية التغيير السياسي لديها.

- الدولة المدنية

الدولة المدنية هي الدولة التي تحتكم الى القانون وتتبني النظام الديمقراطي، وهي التي تســتند الى مبدا المواطنة في التعامل مع مواطنيها بغض النظر عن أصولهم او لــونهم أو ديــانتهم أو معتقدهم الديني او السياسي، وهي الدولة التي تقوم على مجموعة من الحقوق والواجبات التــي تحدد طبيعة علاقة المواطن بالنظام القائم.

يعرف الفقيه القانوني يحيى الجمل الدولة المدنية بأنها:

" الدولة التي تكون الإرادة فيها للناس وفكرهم، ذلك أن الدولة المدنية تقوم علــي مبــدأ أساسي مقتضاه أن إرادة الناس هي مصدر كل السلطات ومرجعيتها النهائية" [1].

فيما يعرفها عبد الملك خلف التميمي في مقال له بعنوان الدولة الدينية والدولة المدنية:

"دولة القانون والدستور الوضعي المستمدان من التجارب الإنسانية ومن الواقع لتنظــيم حياة المجتمع بتمديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتحديد حقوق وواجبات المواطن، وتكون في المجتمع ثلاث سلطات أساسية هي التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعدم تداخل هذه السلطات بل تكاملها، وتتوفر في المجتمع الحرية واحترام الرأي الآخر"[2].

وفي حين يرى يوسف القرضاوي أن الدولة المدنية:

---

[1] خفــاجي، أحمــد: مقــال بعنــوان" **الدولــة الدينيــة والدولــة المدنيــة** " 1-3-2007علــى الــرابط الالكترونــي http://matpool.maktoobblog.com

[2] التميمــي، عبــد الملــك خلــف: **مقــال بعنــوان الدولــة الدينيــة والدولــة المدنيــة**، علــى الــرابط الالكترنــي http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=22938

"هي الدولة التي تقوم السلطة بها على البَيْعة والاختيار والشورى والحاكم فيها وكيل عن الأمة أو أجير لها، ومن حق الأمة مُمثَّلة في أهل الحلِّ والعَقْد فيها ــ أن تُحاسبه وتُراقبه، وتأمره وتنهاه، وتُقَوِّمه إن أعوجَّ، وإلا عزلته، ومن حق كل مسلم، بل كل مواطن، أن ينكر على رئيس الدولة نفسه إذا رآه اقترف منكرًا، أو ضيَّع معروفًا، بل على الشعب أن يُعلن الثورة عليه إذا رأى كفرًا بَوَاحًا عنده من الله برهان"[1]

ويرى البعض الآخر أن الدولة المدنية لا يمكن أن تكون إلا دولة علمانية حيث يقول طلال احمد سعيد في مقال له حول الدولة الدينية والمدنية "الدولة المدنية هي الدولة العلمانية الديمقراطية الليبرالية، وهي تعتبر بحق نقيض للتيار الرجعي السلفي، وتفضي للخلاص النهائي من النعرات الدينية والطائفية والمذهبية بحكم موقفها المحايد من كل المعتقدات، الدولة المدنية هي التي تحد من تسخير الدين لمصلحة الحاكمين، وهي الدولة التي تسير مع ركب العالم المتمدن متخطية القيود تاركة وراءها ثقافة التمسك بالماضي والتقليد السلفي، الدولة المدنية العلمانية باختصار تهدف إلى إبعاد الدين عن السياسة"[2].

والدولة المدنية لا تتطابق مع الدولة العلمانية فالدولة العلمانية في حقيقتها مناهضة للدين، فيما الدولة المدنية تقر بحرية الأديان والعقائد وتحترم آراء المواطنين وحقهم في الاختلاف في معتقداتهم ولا تفرق بين المواطنين أي تفرقة علي أساس الدين أو العرق أو المعتقد ومن هنا فإن موضوعة علمانية الدولة من عدمه تدخل في فلسفة الدولة وليس في الهدف الأساسي المناط بالدولة فالدولة ليست غاية وإنما هي وسيلة لتحقيق غايات المجتمع والتي تتمثل في نهاية المطاف في تحقيق الاستقرار والمواطنة واكتساب الشرعية من المواطنين.

إن منهجية دراسة حركة الإخوان المسلمين تتطلب الوقوف على تفسير وصفي للحركة باعتبارها حركة إسلام سياسي تقوم على المشاركة السياسية في الحكم وفق الادوات الديمقراطية من عدمه.

---

[1] القرضاوي، يوسف: **الدولة المدنية والدولة الدينية.. تحديد مفاهيم**2010-10-8، عن الموقع الالكتروني

[2] سعيد، طلال احمد: "**الدولة المدنية والدولة الدينية**، الحوار المتمدن العدد 2231، 25-3-2008 عن الموقع الالكتروني.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=12922

وتتبع الحركة نهجا تغييريا شاملا، سواء على الصعيد الفردي والمجتمعي أو السياسي القطري أو العالمي.

وتعتمد الحركة على أن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه يقوم على إقامة على مفاهيم المواطنة والاختيار الرشيد للحاكم ولكن بمرجعية إسلامية.

كل هذه القضايا لم تمط اللثام عن العديد من الإشكاليات التي تثار كلما ذكرت قضية حركة الإخوان المسلمين والحكم، لهذا سيتم تتبع الحركة في الفصول القادمة للوقوف على مدى توافقية هذه القضايا مع المسيرة التاريخية للحركة منذ تأسيسها عام 1928حتى 2005.

الفصل الثاني

الإخوان المسلمون النشأة والأهداف

الفصل الثاني

الإخوان المسلمون النشأة والأهداف

عوامل ظهور حركات الإسلام السياسي في مصر قبل تأسيس حركة الأخوان المسلمين

إن التعرف على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها مصر قبل تاسيس حركة الإخوان المسلمين عام 1928 يعتبر أمرا هاما لفهم أسباب نجاحات الحركة أو انتكاساتها، كما أن التعرف على أسباب وعوامل ظهور حركات الاسلام السياسي قبل تشكيل حركة الاخوان المسلمين يشكل عاملا أساسيا في فهم قرارات الحركة وتعاطيها مع مختلف القضايا التي واجهتها خلال فترة نشأتها بشكل أعمق، فالحركات والأحزاب السياسية هي كما الأفراد، وليدة بيئتها ومجتمعاتها، تتأثر بها وتؤثر، وتساهم في بلورة برامجها وتوجهاتها وأيدلوجيتها وقراراتها، وبناء عليه فإن افتتاح الفصل الثاني بدراسة تلك الأسباب يعتبر امرا هاما لفهم البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ولدت منها كبرى حركات الاسلام السياسي في العصر الحديث.

لقد أنتج الفتح الإسلامي لمصر ثقافة جديدة قائمة على نمو الاتجاه الإسلامي والثقافة الإسلامية وتوجيهها لتصرفات الإفراد والجماعات في مصر واعتبارها المحرك الرئيسي لقراراتهم، وهو الأمر الذي استمر حتى مجيء الحملة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر والتي زرعت بذور الفكر القومي في مصر والذي غدا منافسا للفكر الإسلامي الذي وجد فيه منافسا يتباين ما بين النقيض في الفكر والهدف حينا والمتناغم أحيانا أخرى من منطلق "حب الوطن من الإيمان"، فقد قاوم الشعب المصري الاحتلال الفرنسي منذ اليوم الأول، وتعتبر ثورتي،20-23أكتوبر1798، في20مارس1800 والتي انتفض بهما الشعب المصري ضد الإجراءات والممارسات الفرنسية أبرز الامثلة على ذلك[1].

[1] بيومي، زكريا سليمان: **الإخوان السلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية 1928-1948**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1978، ص7.

بلورت الحملة الفرنسية على مصر " 1798-1801" الاتجاه الوطني والقومي المنبثق من إحساس الشعب المصري بحتمية الإنعتاق من الإحتلال وتحقيق الإستقلال.

كما ساهمت الحملة الفرنسية ومن بعدها الاحتلال البريطاني لمصر في انفتاح مصر على النهضة الأوروبية الحديثة وإنهاء عزلة مصر عن محيطها الدولي مما أثر على البنى الاقتصادية والاجتماعية والفكرية في مصر[1].

فقد اقتبس المصريون عن الفرنسيين الكثير من الأنظمة الإدارية منها سجلات المواليد والوفيات، ونظام المحاكمات الفرنسي، وكذلك فقد ساهم الفرنسيون في فك رموز اللغات المصرية القديمة (الهيروغليفية – الهيراطيقية – الديموطيقية) [2].

وقد كان لإسهامات مصطفى كامل" 1874– 1908 " مؤسس الحزب الوطني 1907 وجريدة اللواء ، دورا كبيرا في المزاوجة ما بين الفكر الديني والقومي في ذات البوتقة من خلال أفكاره القائمة على عودة مصر الى الدولة العثمانية وتنظيره لفكرة القومية المصرية من جهة واعتزازه بالرابطة الدينية التي تجمع المسلمين على اختلاف قومياتهم[3].

فيما يلي عدد من العوامل التي ساهمت في نشوء حركات الإسلام السياسي في مصر:

أولاً: الإستعمار البريطاني 1882– 1922

حيث أن ابرز ملامح الوضع السياسي خلال تلك الفترة يتمثل بوجود الاستعمار البريطاني الذي أجج المشاعر الوطنية القومية للمصريين، أحمد عوف في كتابه " **أحوال مصر من عصر لعصر** " يقول " وحقيقة تقال أن الاستعمار البريطاني نجح دون قصد في توحيد المصريين مسلمين وأقباط حول قضية واحدة وهي الجلاء والاستقلال"[4]. كما أن الاستعمار قد ساهم في إلهاب المشاعر الدينية للمواطنين.

---

[1] أمين، جلال: **وصف مصر في نهاية القرن العشرين**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000، ص 7.

[2] المرجع السابق

[3] عمارة، محمد: **الجامعة الإسلامية والفكرة القومية نموذج مصطفى كامل**، دار الشروق، القاهرة، 1994، ط1، ص91

[4] عوف، أحمد: **أحوال مصر من عصر لعصر من الفراعنة إلى اليوم**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، د. ت، ص 42.

على الرغم من هذا الشعور الجمعي بضرورة التوحد أمام الاحتلال الانجليـــزي إلا أن العلاقة بين الأحزاب المصرية كانت تتسم بالصراع الدائم، إذ أدت الصراعات الحزبيـــة التـــي امتدت خلال تلك الفترة بين الأحزاب الوطنية والقومية ومناداة بعضها إلى النزعـــة الفرعونيـــة الرافضة للنزعة القومية أو الوطنية إلى تمهيد الأجواء لأصحاب الفكر الإسلامي الذين وجـــدوا في حالة الصراع الحزبي في مصر مناخاً مناسباً لطرح أفكارهم ومعتقداتهم كبديل لتلك الأفكار المتصارعة، حيث وجد عدد كبير من الشباب المصري في حركة الإخوان المسلمين البديل الذي ألهب مشاعرهم ودخل قلوبهم كون الحركة تحمل في ظاهرها عدداً من البرامج القريبة من فكر وعقيدة المجتمع المصري آنذاك[1].

كما أن سياسة الاحتلال الانجليزي القائمة على إبقاء مصر خاضعة بالكامـــل لسياســـة المحتل وأداة لتحقيق مصالحه الاستعمارية وحماية خطوط ملاحته إلى الهند وتدمير كل مظاهر الحياة النيابية والتعددية في مصر دون الاكتراث بأوضاع المصريين وحقـــوقهم وأوضـــاعهم المعيشية المتردية قد أسهم في تشكيل الوعي الوطني والديني للقوى المصـــرية ســـواء كانـــت وطنية التوجه قومية الشعور أم إسلامية الأهداف والرؤى.

وهو الأمر الذي يؤكده تقرير " اللورد دوفرين " " Lord Dufferin " الـــذي كـــان سفيرا لبريطانيا لدى الدولة العثمانية والذي طلب منه وضع تصور للخطوط العريضة للسياسية البريطانية في مصر ، إذ يظهر بشكل جلي الدور السلبي للاحتلال البريطاني في الحياة السياسية في مصر حيث يقول " اللورد دوفرين" " Lord Dufferin " في تقريره الذي رفعه الى وزير خارجية بريطانيا " اللورد جرانفيل " "Lord Granfil "والذي كتب في الفترة مـــن 7 نـــوفمبر 1882 حتى 6 فبراير 1883،" إن الحكم الاستبدادي ضرورة لبقاء سلطتنا في مصـــر.... وإن الحكم البريطاني يزول إذا كان للشعب المصري جمعية نواب ينوبون عنه "[2].

---

[1] طوالبة، حسن: **العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي، مصر والجزائر نموذجاً**، مرجع سابق، ص165.

[2] متولي، محمود : مصر **والحياة النيابية والحزبية قبل سنة 1952 دراسة تاريخية وثائقيـــة**"،دار الثقافـــة والطباعـــة والنشر،ط1980، ص 11.

إن هذه السياسة الاستعمارية من قبل المحتل الانجليزي الذي كان يمثل للمواطن المصري المتدين بطبعه طليعة الفكر الغربي المسيحي المستبد من الطبيعي أن تنتج بيئة مواتية لامتداد حركات الإسلام السياسي وبالأخص في ظل حالة الصراع الذي ميز علاقة الأحزاب خلال تلك الفترة وبالأخص صراع حزبي الوفد والاحرار الدستوريين.

ثانياً: الصراع الفكري بين دعاة الحداثة ودعاة التراث

لقد أدى اشتداد الصراع الفكري بين من يمكن تسميتهم دعاة الحداثة وهم المثقفون المصريون من المتأثرين بالفكر الغربي وقيمه وثقافته وحضارته والداعين لمحاكاتها أو الاستلهام منها من أمثال علي عبد الرازق مؤلف كتاب " الإسلام واصول الحكم" عام 1925 الذي دعا فيه الى فصل الدين عن الدولة[1]،وطه حسين وسلامة موسى، وبين المحافظين رافضي الحداثة في حينه من رجال الدين الذين امتازوا في تلك الحقبة بافتقارهم لإحداث تأثير حقيقي وفاعل في الحياة السياسية والثقافية والعلمية في مصر إلى إشعال الصراع الفكري بين الفريقين .[2]

حيث ظهر خلال تلك الفترة عدد من المفكرين الذي دعوا إلى التجديد الديني وتحكيم العقل وإصلاح المؤسسات الدينية كالأزهر والأوقاف والمحاكم وإعادة النظر في عرض المذاهب الإسلامية بما يتوافق مع الفكر الحديث وضرورة الانفتاح على الفكر الغربي والثقافة الغربية، وكان من أبرز هؤلاء المفكرين في مصر محمد عبده الذي تأثر بأفكار جمال الدين الأفغاني*.[3]

إلا أن دعاة الفكر الحديث اصطدموا بالمؤسسة الدينية التقليدية ممثلة بالأزهر الذي يعتبر نفسه إمام العالم الإسلامي والذي يتوارث تقاليد يزيد عمرها عن ثمانية قرون، وبدعاة

---

[1] طوالبة، حسن: العنف والارهاب من منظور الاسلام السياسي مصر والجزائر نموذجا، عالم الكتب الحديث، ط1، 2005، عمان، ص 169.

[2] مصطفى، أحمد عبد الرحيم: **تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972، ص47-49.

* **جمال الدين الحسيني الأفغاني:** "1838 – 1897" أحد الأعلام البارزين في النهضة المصرية ومن أعلام القومية العربية بالنسبة للتجديد

[3] المرجع السابق، ص.ص، 47-49.

التمسك بالتراث من المفكرين الإسلاميين الذين دافعوا عن التمسك بالأعراف والتقاليد الإسلامية واعتبروا ما يطرحه دعاة الحداثة هو مؤامرة غربية على الدين الإسلامي، ولعل ما ساعدهم على ذلك أن معظم دعاة الحداثة هم من الأقباط والمفكرين المصريين الذين عاشوا لفترات متفاوتة في الغرب.

كما انعكس هذا الصراع الفكري على رؤية منظري الفكرين المتصارعين – الحداثي والتقليدي – حول شكل الحكم الذي يجب أن يسود في مصر وبالأخص بعد إلغاء كمال أتاتورك للخلافة الإسلامية عام 1924 وكتابات عدد من الكتاب التي خالفت دعاة التراث مثل كتاب "الإسلام وأصول الحكم" لعلي عبد الرازق والذي شكك فيه في كون نظام الخلافة هو نظام إسلامي ودعا لتأسيس دولة مدنية وهو الأمر الذي فهم من قبل علماء الأزهر على أنه دعوة صريحة للعلمانية، وكذلك كتابات سلامة موسى التي هاجم بها الرابطة الشرقية والجامعة الإسلامية واعتبر أن الدين لم يعد الرابطة القادرة على جمع الناس في القرن العشرين[1]، بالإضافة لكتابات طه حسين في كتابه في الشعر الجاهلي والذي بدا فيه متأثراً بآراء المستشرقين حسب رأي نقاده[2].

حيث أدت تلك الكتابات والأفكار إلى إذكاء المشاعر الدينية وإلهاب الحماس الديني لدى دعاة التراث الإسلامي من المفكرين والكتاب في سبيل الدفاع عن وجهة نظرهم أمام تلك الاجتهادات التي ملأت الساحة الفكرية المصرية، ولعل تأسيس حركات الإسلام السياسي وفي مقدمتها حركة الإخوان المسلمين جاءت كحاجة لإيجاد مؤسسات حزبية منظمة تأخذ دورها في المجتمع من خلال التأثير في أفراده باتجاه تبني أفكارها.

ويشير عبد العاطي محمد أحمد 1995 إلى أن اهتزاز القيم الروحية بسبب تزايد الاتجاه العلماني في الفكر المصري الحديث قاد إلى ظهور حركة الإخوان المسلمين عام 1928[3].

---

[1] البهي، محمد: "**الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي**"، مكتبة وهبة، القاهرة، 1975، ص235.

[2] طوالبة، حسن: "**العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي، مصر والجزائر نموذجاً**"، مرجع سابق، ص170.

[3] عبد العاطي، محمد أحمد: **الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1995، ص36.

لقد تأثر دعاة الفكر الحداثي من المفكرين والكتاب بشكل جلي بمبادئ الثورة الفرنسية واستلهموا من مفاهيمها الجديدة كالحرية والديمقراطية والمواطنة والمساواة والحياة البرلمانية والتعددية من أمثال رفاعة الطهطاوي وطه حسين إذ يعبر رفاعة الطهطاوي عن إعجابه بالدستور الفرنسي ما بعد الثورة قائلا "..... فلنذكر لك وان كان غالب ما فيه ليس من كتاب الله أوفي سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لتعرف كيف حكموا عقولهم بأن العدل والإنصاف من أسباب تعمير الممالك وراحة العباد، وكيف انقادت الحكام والرعايا، لذلك عمرت بلادهم وكثرت معارفهم وتراكم بناهم وارتاحت قلوبهم، فلا تسمع فيها من يشكو ظلما أبدا، والعدل أساس العمران.... "[1] وهو الأمر الذي ووجه بممانعة كبيرة من دعاة التراث الذين نظروا بريبة وشك إلى كل ما هو غربي بسبب الاستهداف الغربي المتواصل لمصر من قبل الغرب سواء كان ذلك من خلال الحملة الفرنسية أو الاحتلال البريطاني.

ثالثا: البنية الاجتماعية المصرية وتردي الأحوال الاقتصادية للمواطنين

لقد شكلت البنية الاجتماعية في مصر والمنقسمة ما بين طبقتي الإقطاعيين والفلاحين الفقراء البيئة الخصبة لدعاة التراث من أجل تجنيد الأتباع والمؤازرين، حيث شكلت بيئة الريف المعروفة بتمسك سكانها بالقيم الاجتماعية والدينية التقليدية مجتمعا مثاليا مكن رواد فكر الإسلام السياسي من نشر أفكارهم في ظل قبول اجتماعي عريض، حيث انتشرت أفكار رشيد رضا الذي دعا إلى عودة الخلافة الإسلامية ومصطفى صادق الرافعي الذي تصدى لأفكار طه حسين في صفوف الفئات الأكثر فقرا والتي شكلت السواد الأعظم من التشكيلة الاجتماعية المصرية في ذلك الحين [2].

إن هذه التركيبة الاجتماعية وحالة الفقر التي عانى منها معظم الفلاحين الذين كانوا أجراء لا يكادون يملكون قوت يومهم قد مكنت حسن البنا من تعبئة وتجنيد الآلاف من الفقراء

---

[1] عمارة، محمد: **الأعمال الكاملة لرفاعة رافع طهطاوي الجزء الثاني السياسة والوطنية والتربية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1973، ص 95.

[2] طوالبة، حسن: **العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي مصر والجزائر نموذجاً**، مرجع سابق، ص170.

الذين يجدون في الدين الإسلامي وصفة سحرية لتحسين أوضاعهم المعيشية أو عاملا يخـــرجهم من حالة الإحباط والشعور بالظلم التي يمرون بها حتى لو كانت على شكل وعود بالفردوس في الحياة الآخرة، فالمنهج الإسلامي يتصف بالشمول والعموم لمختلف أوجه الحياة كما سوق لـــه من خلال منظري الفكر الديني والذين شكل البنا أحد أهم رموزهم ما بعد تأسيس الجماعة، فليس من المستغرب أن مؤسسي الجماعة الأوائل هم من الفئات الأكثر فقرا فـــي المجتمـــع" نجـــار وحلاق ومكوجي وسائق، وجناينى و عجلاتي[1]، كون تلك الفئات كانت الأكثر تـــأثرا بـــالفكر الإسلامي التراثي في حين كانت طبقة البرجوازيين أكثر تأثرا بالأفكار والثقافة الغربية كـــونهم أكثر قدرة على الإطلاع على الحضارة الغربية ومعايشتها بسبب بحبوحة العيش التي امتـــازوا بها.

هذا لا يعني بان كل من يتعرف على الحضارة الغربية يتبناها بالضـــرورة، حيـــث أن هناك بعض الامثلة التي دعت للتعايش بين الحضارة الغربية والاسلامية من ابرزهم محمد عبده.

يقول الدكتور يوسف القرضاوي "فأما الدعوة فقد كانت حاجة ماسة بل كانت ضـــرورة ملحة، أن تقوم في الأمة عامة وفي مصر خاصة دعوة جديدة، تبني ما هدمه الاستعمار وتشـــيد ما أفسده الحكام"[2].

من ناحية أخرى فقد كانت قضية تحرير المرأة من ابرز القضايا التي طفـــت علـــى السطح وبالأخص بعد مشاركة المرأة المصرية في ثورة عام 1919 جنبا إلى جنب مع الرجل، حيث نادى العديد من المفكرين بمساواة المرأة بالرجل من حيث الحقوق والواجبـــات ولا ســـيما الحقوق السياسية ومنهم قاسم أمين والناشطة النسوية منيرة ثابت.[3]

---

[1] مصطفى، هالة: "**الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف**، مرجع سابق، ص 88

[2] القرضاوي، يوسف: **الإخوان المسلمون 70 عاماً في التربية والدعوة والجهاد.**

[3] اسماعيل. حمادة: **حسن البنا وجماعة الاخوان المسلمين بين الدين والسياسة 1928– 1949**، دار الشروق، القـــاهرة، ط1، 2010، ص25..

كما أن توتر العلاقة ما بين مسلمي مصر وأقباطها، وطلب الأقباط في بعض الأحيان حماية دولية[1] واستغلال الاحتلال الانجليزي لهذا الموضوع من أجل تفسيخ أواصر الوحدة الوطنية بين مواطني مصر وإذكاء المشاعر الدينية والفئوية لتتغلب على أواصر المواطنة وتبرير احتلالهم لمصر بحماية الأقليات الدينية كانت من الأسس الهامة في تأجيج المشاعر الدينية وتهيئة الأجواء أمام حركات الإسلام السياسي للانطلاق.

إن مختلف الشواهد تدلل بشكل قاطع أن توتر العلاقة ما بين مسلمي مصر وأقباطها هو صنيعة المحتل البريطاني الذي رأى في ذلك الصراع تحقيقا لمصالحه وأهدافه الاستعمارية بعد ما وجده من لحمة وتعاون ووحدة وطنية حقيقية في المجتمع المصري إبان احتلاله لمصر وهو الأمر الذي تؤكده العديد من الدراسات والأبحاث لعل من أبرزها دراسة طارق البشري 1994 التي أشار فيها الى بان " جون بوزنج " المبعوث الانجليزي لمصر يؤكد في كتابه حول مصر بأنها قد خلت من أي شكل من أشكال التمييز الذي عانت منه الأقليات الدينية في أوروبا [2] وهو الأمر الذي يعززه فهمي هويدي 1990، إذ يشير في إحدى الاقتباسات للمبعوث الانجليزي " جون بوزنج " لوزير الخارجية البريطاني في حينه " بلمرستون" حول الأقباط " لا يكاد يوجد بينهم وبين النازحين من الأوربيين أي اختلاط، ولا يعرف عن عاداتهم المنزلية إلا القليل شأنهم شأن المسلمين، فالحجاب مضروب على رؤوسهم كما هو مضروب على رؤوس نساء المسلمين"[3] مستعرضا في كتابه دور الاحتلال الانجليزي في تعميق التفرقة الطائفية بين المسلمين والأقباط من خلال استخدام أساليب تمثلت بتمييز وتفضيل المسلمين في تسلم المناصب العليا في مؤسسات الدولة، ودعم وسائل الإعلام الفئوية التي تعادي وتهاجم الطرف الآخر مثل صحف مصر والوطن القبطيتين وصحيفة المؤيد الإسلامية، وإضفاء الطابع العنصري على بعض الأحداث مثل حادثة " الدنشواي " الشهيرة واعتماد مبدأ التمثيل الطائفي في قانون الجمعية التشريعية لعام 1913 وغيرها من القوانين والسياسات [4].

---

[1] طوالبة، حسن: **العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي مصر والجزائر نموذجاً**، مرجع سابق، ص165

[2] المرجع السابق ص 420 .

[3] البشري، طارق: **المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1994، ص 398.

[4] هويدي، فهمي: **مواطنون لا ذميون**، دار الشروق، القاهرة، 1990، ص 136.

رابعاً: الحرب العالمية الأولى وسقوط الخلافة

لقد كان لسقوط الخلافة العثمانية عام 1924 عدد من الافرازات، كان أبرزهـــا فقـــدان المرجعية الكبرى للمسلمين على المستويين الفكري والسياسي على الأقل على مســـتوى الدولـــة والنظام، وهو الأمر الذي فتح الباب أمام الاجتهادات الشخصية والجماعية والتي كانت حركـــات الإسلام السياسي متمثلة بحركة الإخوان المسلمين إحدى صورها الهادفة إلى بناء عالمية إسلامية ثانية جديدة تستعيد النسق الشرعي للخلافة الإسلامية[1].

خامسا: البنية الحزبية المترهلة وضرورة وجود البديل

من المفترض أن تلعب الأحزاب السياسية في مختلف المجتمعات دورا محوريا فـــي تحقيق التنمية والتخلص من التخلف، حيث أن الأحزاب السياسية تعتبر بمثابة المحرك الأساسي لعجلة التحديث السياسي والتنمية السياسية، وكذلك فإن الأحزاب السياسية هي المعبر الطبيعـــي عن احتياجات الأفراد والجماعات في المجتمع من أجل تحقيق التكامل المجتمعي.

إلا أن الواقع الحزبي في مصر قبل نشأة الإخوان اتسم بالصـــراع الحزبـــي وتغليـــب المصالح الشخصية ومصالح كبار الملاك على حساب الفلاحين الفقراء، وكذلك فقد اتسم بالفساد وعدم الاستقلالية في اتخاذ القرار، حيث اتسم النظام الحزبي في ذلك الوقت بسيطرة حزب الوفد الذي امتلك قاعدة شعبية واسعة مكنته من الفوز في معظم الانتخابات التي قادها أمام الأحـــزاب الأخرى التي اتصف معظمها بالتبعية للقصر وتنفيذ سياسات الملك ومصالحه. كذلك فقد تميزت الأحزاب في ذلك الوقت بالأخص الوفد بمركزيته الشديدة، على المستويين الأفقـــي والرأســـي، وذلك في ظل غياب شبه كامل لأسلوب الانتخاب الذي كان قاصراً على قاعدة الهرم في البنـــاء التنظيمي فحسب[2]. حيث أثبتت الأحزاب المصرية خلال تلك الفترة انتصارها لمصالحها حتى لو

---

[1] علي، عبد الرحيم: **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، ط1، مركز المحروســـة للنشـــر والخـــدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2007 ص. ص20-21.

[2] **نشـــأة الأحـــزاب المصـــرية وتطورهـــا قبـــل العـــام** 1952، عـــن الموقـــع الالكترونـــي .www.eaddla.org/nashzt%20a%20masr.doc

كان ذلك على حساب الفقراء من المواطنين كما حدث حينما وقفت معظم الأحزاب بما فيها الوفد والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية والحزب الوطني ضد مقترح مشروع تحديد ملكية الأرض الزراعية، كما أن تلك الأحزاب لم تقدم حلولا عملية لمشاكل الغلاء والتضخم النقدي والفساد الإداري والمالي الذي ساد تلك الفترة بحيث كانت ثلاثين عائلة تسيطر على 25% من الدخل القومي في مصر[1].

لقد أخفقت الأحزاب المصرية في تحقيق ابرز دورين للأحزاب السياسية وهي التعبير عن المصالح وتجميع المصالح وهو الأمر الذي فتح الباب واسعا أمام جماعة الإخوان لكي يظهروا بصورة المعبر عن طموحات المواطنين ومشاكلهم وعلى الأخص الفلاحين والفقراء الذين عانوا من تجاهل الأحزاب لاحتياجاتهم ومصالحهم.

الإخوان المسلمون، النشأة والأهداف والجذور

"هي حركة إسلامية، تصف نفسها بأنها إصلاحية شاملة، تعتبر كبرى حركات المعارضة السياسية في كثير من الدول العربية وبخاصة مصر، أسسها حسن البنا في مصر في مارس من عام 1928 كحركة إسلامية، وسرعان ما انتشر فكر هذه الجماعة فنشأت جماعات أخرى تحمل فكر الإخوان في العديد من الدول"[2].

- **حسن البنا: مؤسس الجماعة ومرشدها الأول**

نشأت حركة الإخوان المسلمون في نيسان 1928 بالإسماعيلية ومؤسسها هو حسن أحمد عبد الرحمن البنا "الساعاتي" الذي ولد في السابع عشر من تموز 1906 في أسرة ريفية

[1] متولي، محمد: **مصر والحياة النيابية والحزبية قبل عام 1952 دراسة تاريخية وثائقية**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1980، ص.ص 162- 164 .

[2] الموسوعة الحرة ويكيبيديا: **الإخوان المسلمون:** عن الرابط الالكتروني http://ar.wikipedia.org

بمدينة المحمودية محافظة البحيرة، حيث ولد في بيئة دينية أثرت بشكل جلي في نشأته وأفكاره، عرف والده بالتدين*

تلقى حسن البنا تعليمه الابتدائي في مدرسة الرشاد الدينية في بلدته، وتتلمذ على يد أزهري شديد التدين هو الشيخ محمد زهران ومن ثم انتقل إلى المدرسة الإعدادية والتي التحق بها "بجماعة الأخلاق الادبية " وهي جماعة استهدفت ترويض نفوس أعضائها من التلاميذ وإلزامهم على التحلي بالأخلاق الحميدة والتعفف، حيث كانت الجماعة تفرض غرامات مالية مرهقة على التلاميذ المخالفين من أعضائها، ومن ثم أسس البنا وهو طالب مع مجموعة من زملاءه "جماعة النهي عن المنكر" حيث كانت تهدف إلى فرض الالتزام بتعاليم الإسلام من خلال توجيه خطابات تهديد إلى من ترى أنهم من بين سكان المدينة لا يلتزمون بهذه التعاليم[1].

وفي المسجد الصغير الملحق بهذه المدرسة تعرّف لأول مرة على أفكار الطريقة الحصافية وهي طريقة صوفية تحض على العلم والفقه والعبادة والطاعة والعمل بالقرآن والسنة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حيث تنسب هذه الطريقة إلى الشيخ حسنين الحصافي، حيث التحق البنا بداية بجماعة أسمها "إخوان الحصافية" ومن ثم أسس البنا مع أحمد السكري أحد زملاء البنا في "إخوان الحصافية" جمعية "جمعية الحصافية" هدفت إلى مقاومة البعثات التبشيرية والحفاظ على تعاليم الإسلام حيث كان البنا وهو في سن الثالثة عشر سكرتيراً للجمعية[2].

وبغض النظر حول اختلاف الباحثين في سلوك البنا ما بين التقشف والزهد واستخدام أساليب خشنة إلا ان الحقيقة الثابتة بان الصفات القيادية في شخصية البنا قد تشكلت منذ طفولته

---

* والده هو " **احمد عبد الرحمن البنا** " : مأذون قرية المحمودية وإمام مسجد القرية إلى جانب عمله في مهنة إصلاح الساعات لذلك أطلق عليه لقب الساعاتي، له كتابين هما " بدائع المسند في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن " هو عبارة عن ترتيب مسند الشافعي على أبواب مع حذف المكرر وتمييز احاديث السنن والمسند، وكتاب " الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام احمد الشيباني " كما كان احمد البنا محررا لباب السيرة في مجلة " العروة الوثقى

[1] محمد أحمد، عبد العاطي: **الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي**، مرجع سابق، ص42.

[2] السعيد، رفعت: **حسن البنا من... كيف.... ولماذا**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1977، ص36.

بحيث أهلته مستقبلا لكي يكون المرشد العام لكبرى حركات الإسلام السياسي في العالم وهو لا يزال في الثانية والعشرين من العمر.

وفي عام 1922 التحق البنا بمدرسة المعلمين الأولية في دمنهور ثم التحق عام 1923 بدار العلوم في القاهرة، وفيها التحق ببعض الجمعيات الدينية مثل "جماعة السلوك الأخلاقي" و"جماعة النهي عن المنكر" وقد عرف عنه خلال دراسته في القاهرة التقشف والزهد والمواظبة على حضور حلقات الذكر وزيارة المساجد والالتقاء مع رشيد رضا تلميذ محمد عبده[1].

وقد عبر البنا عن المنحى الذي ينوي اتخاذه في حياته العملية وهو في سنته النهائية في دار العلوم مشيراً إلى أن ابتعاد الشعب المصري عن أهداف إيمانه هو نتيجة العوامل والمراحل السياسية التي مر بها وانعكاساتها الاجتماعية ولتأثير الحضارة والفلسفة الغربية ومن ثم كتب عن ضرورة التغيير وبالأخص في فئة الشباب فبدأ البنا بعقد العديد من اللقاءات في كلية دار العلوم وفي المساجد والمقاهي[2].

وبعد تخرج البنا في دار العلوم تم تعيينه مدرساً في إحدى المدارس الابتدائية في مدينة الإسماعيلية التي وصلها في أيلول 1927 وهناك بدأ البنا في نشر أفكاره وإلقاء خطبه ودروسه التي لاقت قبولاً عاماً، وقد يكون أحد أسبابه وجود الأجانب في المعسكرات البريطانية وفي شركة قناة السويس والإحساس بالظلم والأسى الذي كان يشعره سكان الإسماعيلية من هذا الوجود.

حضر إليه في نيسان 1928 ستة ممن تأثروا بخطبه ومواعظه وهم حافظ عبد الحميد ويعمل نجاراً، أحمد المصري "حلاق"، فؤاد إبراهيم "مكوجي"، عبد الرحمن حسب الله "سائق"،

---

[1] بيومي، زكريا سليمان: **الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية1928-1948**، مكتبة وهبة، القاهرة،1991، ص73، 74.

[2] مصطفى، هالة: "**الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح الى جماعات العنف** "، وكلة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1992، ص86.

إسماعيل عز "جنايني"، زكي المغربي "عجلاتي"، حيث بايعوه وحملوه تبعة أمرهم واتفقوا على تسمية أنفسهم "الإخوان المسلمون"[1].

لقد ساهمت شخصية البنا في تأصيل الدور المحوري للمرشد العام في قرارات الجماعة وتوجهاتها، حيث أن البنا هو المرشد العام الأول للجماعة وبالتالي فقد أرسى قواعد مركزية ومحورية الدور الذي يلعبه المرشد العام في توجيه الجماعة.

إذ أن البيعة الأولى للبنا من قبل الستة المؤسسين للجماعة قد منحت البنا الولاء المطلق والثقة العمياء حينما قالوا له ".... نحن لا نملك إلا هذه الأرواح تسري مشرقة بالإيمان والكرامة مع أنفاسنا، وهذه الدراهم القليلة من قوت أبناءنا، ولا نستطيع أن ندرك الطريق إلى العمل كما تدرك، أو نتعرف السبيل إلى خدمة الوطن والدين والأمة كما تعرف، وكل الذي نريده أن نقدم لك ما نملك لنبرأ من التبعة بين يدي الله، وتكون أنت المسئول بين يديه عنا "[2]. وهو الأمر الذي استمر إلى ما بعد البنا حيث لعبت شخصية المرشد وتوجهاته الفكرية دورا مركزيا في توجهات وقرارات الجماعة وعلاقاتها بالسلطة والجماهير، كما أن شخصية البنا وعلى الرغم من مرور ما يزيد عن 62 عاما على اغتياله لا تزال تلهم العديد من أنصاره وأجيال الإخوان التي لم تعاصره في مختلف الدول والتي لا تزال ترى في البنا الإمام الشهيد الذي يرتقي في الكثير من الاحيان إلى درجة التقديس الذي الهم ملايين الشباب ولا سيما في ظل الأنظمة المركزية في العالم العربي والتي شكلت فيها رسائل البنا إشعاعات أمل في ظل حالة الإحباط وانعدام الأمل التي عاشها هؤلاء الشباب في ظل الأنظمة التي نظرت دائما بريبة اليهم.

كما ان البنا هو منشىء الخطاب السياسي الاسلامي المعاصر في ظل عجز المؤسسات الاسلامية القائمة في ذلك الوقت والتي كان من أبرزها خطاب جمال الدين الافغاني صاحب

---

[1] مصطفى، هالة: "**الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح الى جماعات العنف**" مرجع سابق، ص 88

[2] البنا حسن: **مذكرات الدعوة والداعية**، ص 69. عن الموقع الالكتروني لحسن البنا عبرالرابط الالكتروني http://www.hassanalbanna.org/pages/Books/12a.pdf

الخطاب الاصلاحي الديني إذ أن البنا قد استطاع أن يوجد فكرا انقلابيا ثوريا تجاوز ما دونه من الخطابات الدينية السابقة [1].

الإطار الفكري للحركة

لقد حددت حركة الإخوان المسلمون برنامجها الفكري في الدورة الثالثة لمجلس شـــورى الجماعة عام 1935 وأكدت أن عقيدة الإخوان قائمة على أن "الأمر كله لله، وأن سيدنا محمـــداً صلى الله عليه وسلم خاتم رسله للناس كافة، وأن القرآن كتاب الله وهو قانون شامل لنظام الدنيا والآخرة، وأن يتمسك الأخ بالسنة وواجب المسلم هو إحياء مجد الإسلام بإنهاض شعوبه وإعادة تشريعه، وأن راية الإسلام يجب أن تسود البشر وأن مهمة كل مسلم تربية أبناءه علـــى قواعـــد الإسلام، ولتحقيق كل ذلك لا بد من إقامة الحكومة الإسلامية التي تطبق قواعد الإسلام"[2].

وفي الذكرى العاشرة لتأسيس الإخوان عقد المؤتمر الخامس "يناير 1939" حيث حددت فيه الجماعة خطوطها الفكرية بما يلي:

1- أن الإسلام نظام شامل متكامل بذاته وهو السبيل النهائي للحياة بكافة نواحيها.

2- أن الإسلام نابع من مصدرين أساسيين هما القرآن الكريم وسنة الرسول صـــلى الله عليـــه وسلم وقائم عليهما.

3- أن الإسلام قابل للتطبيق في كل زمان ومكان[3].

ويشير الدكتور علي الدين هلال في كتابه السياسة والحكم في مصر بأن فكر الإخـــوان اتسم بثلاث خصائص وهي الشمولية، والإسلام كمنهج، والعمومية.

---

[1] زواوي، خالد : مرجعية الخطاب السياسي الاسلامي في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، فلسطين، رام الله، 2012، ص.ص 45-47.

[2] اللائحة الداخلية لجماعة الإخوان السلمون عبر الرابط الالكتروني http://www.ikhwan.net/forum

[3] بيومي، زكريا سليمان، **الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية 1928-1948**، مكتبـــة وهبة، القاهرة، 1978، ص90.

ويشير الكاتب بأن الإخوان عرضوا فهمهم للإسلام وقراءتهم له على أنه الإسلام نفسه وبالتالي فإن أي انتقاص منه هو انتقاص من الإسلام نفسه[1].

إن مشكلة الفكر الاخواني هو انه يحدد مسبقا الشكل النهائي لنظام الحكم وهو " الدولة الإسلامية " والمأخوذ أساسا من شعار الحركة " الإسلام هو الحل " والذي استخدمته الحركة لأول مرة في انتخابات مجلس الشعب في العام 1987، عندما تحالفت حركة الإخوان المسلمين مع حزبي العمل والأحرار في قائمة واحدة[2]، وهو الأمر الذي يضع الحركة أمام عدد من التساؤلات حول العديد من القضايا ذات الحساسية في المجتمع المصري ومنها حقوق الأقباط ووضع المرأة والحقوق المدنية في مجتمع يتصف بالتنوع والاختلاف الفكري.

كذلك فإن شمولية الفكر الإخواني قد جعلته منذ البداية على النقيض مع دعاة الحداثة في المجتمع المصري من المتأثرين بالثورة الفرنسية والتجربة الأوروبية في بناء المجتمع، وكذلك مع غيرها من القوى والأحزاب الليبرالية الوطنية التي اختلفت مع الإخوان في رؤاها ونظرتها للفرد والمجتمع.

الإطار التنظيمي لحركة الإخوان المسلمين

لقد أثر الإطار الفكري للإخوان بشكل جلي في بنية أطرها التنظيمية، فشمولية الفكر الذي امتازت به الحركة ، قد ساهم في اندماج الفرد في الحركة إلى درجة أضحى فيه من الصعوبة بمكان التمييز بين الفرد والحركة فالحركة هي المنظم لتصرفاته الاجتماعية والأسرية والاقتصادية وشخصية القائد الملهم الفذ الذي رسمت من قبل الأتباع للبنا جعلت من صلاحيات المرشد العام كبيرة وغير خاضعة للمسائلة.

---

[1] هلال، علي الدين: **السياسة والحكم في مصر**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1977، ص234-235.

[2] حسنين، صبري: مقال بعنوان **شعار "الإسلام هو الحل" تميمة حظ الإخوان في انتخابات مصر**، جريدة إيلاف الالكترونية، لندن، 26-10-2010، عن الرابط الالكتروني http://www.elaph.com/Web/news/2010/10/606783.html

وقد حدد المؤتمر الثالث للإخوان في آذار 1935 هيئات الجماعة بالمرشد العام، ومكتب الإرشاد، والهيئة التأسيسية (مجلس الشورى العام) ومؤتمر المناطق وفريق الرحلات (الجوالة) وفرق الإخوان، كما حدد مراتب العضوية في الأخ المساعد، والأخ المنتسب والأخ العامل والمجاهد[1].

الهيئات الرئيسة للإخوان

1- المرشد العام

هو مرشد الحركة وممثلها، بالإضافة إلى مسؤولياته واختصاصاته طبقاً للائحة العامة هو الرئيس العام للحركة في مصر ورئيس كل من مكتب الإرشاد ومجلس الشورى وله حق حضور جميع أقسام وتشكيلات الجماعة وتنظيماتها ورئاستها والمرجع في كل ما يتعلق به إلى اللائحة العامة وهو متفرغ للعمل كمرشد عام [2].

وتشير المادة " 17 " من النظام الداخلي للجماعة " يقوم المرشد العام بمهمته مدى الحياة ما لم يطرأ سبب يدعوه لما دون ذلك"[3].

علما بأن المرشد العام للحركة محمد مهدي عاكف هو المرشد الوحيد الذي استقال من منصبه حيث أن جميع من سبقوه من المرشدين قد أنهوا مهامهم بوفاتهم.

هذا ويقوم المرشد العام للحركة بالمهام التالية:

1- الإشراف على كل إدارات الحركة وتوجيهها ومراقبة القائمين على التنفيذ ومحاسبتهم على كل تقصير وفق نظام الجماعة.

2- تمثيل الحركة في كل الشؤون والتحدث باسمها.

---

[1] **النظام الداخلي لجماعة الإخوان المسلمين**، مادة 21.

[2] محمد أحمد عبد العاطي: **الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي**، مرجع سابق، ص45.

[3] **النظام الداخلي لجماعة الإخوان المسلمين**، مادة رقم 17.

3- تكليف من يراه من أعضاء الحركة بمهام يحدد هو نطاقها.

4- دعوة المراقبين العامين الممثلين للأقطار للاجتماع عند الحاجة[1].

ويشترط فيمن يرشح نفسه مرشدا عاما للحركة

1- أن لا يقل عمره عن أربعين سنة هجرية.

2- أن يكون قد مضى على انتظامه في الجماعة أخا عاملا مدة لا تقل عن خمس عشر سنة هجرية.

3- أن تتوفر فيه الصفات العلمية " وخاصة فقه الشريعة " والعملية والخلقية التي تؤهله لقيادة الحركة [2].

هذا ويتم اختيار المرشد العام للحركة وفقا للخطوات التالية:

1- يقوم مكتب الإرشاد العام بعد استشارة المكاتب التنفيذية في الأقطار بترشيح أكثر اثنين قبولا لدى هذه المكاتب إذا لم يتم الإجماع على واحد ممن تتوفر فيهم الشروط المذكورة في شروط الترشح للإرشاد العام.

2- بقرار من مكتب الإرشاد العام يوجه نائب المرشد العام الدعوة إلى مجلس الشورى العام لاجتماع مدته أسبوع كحد أقصى يخصص لانتخاب المرشد العام الجديد ويحدد في الدعوة الزمان والمكان والموضوع والنصاب وتوجه الدعوة قبل شهر على الأقل من الموعد المحدد.

3- ينعقد اجتماع مجلس الشورى برئاسة نائب المرشد العام، وإن كان هو المرشح فاكبر الأعضاء سنا وبحضور أربعة أخماس أعضاء المجلس على الأقل، فان لم يحضر العدد

---

[1] علي، عبد الرحيم: **الاخوان المسلمون من حسن البنا الى مهدي عاكف**، ط1،مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2007، ص348

[2] المرجع السابق، ص 348

القانوني خلال الأسبوع يؤجل الاجتماع إلى موعد آخر لا يقل عن شهر ولا يزيد عن شهرين من تاريخ الاجتماع الأول، ويجب أن تتوافر في هذا الاجتماع أكثرية ثلاثة أرباع أعضاء المجلس وإلا اجل الاجتماع مرة أخرى مثل المدة السابقة ويكون صحيح بالأغلبية المطلقة.

4- إذا كان المرشح واحدا فيجب أن ينال ثلاثة أرباع أصوات الحاضرين على الأقل، ويمكن إعادة التصويت مرة واحدة، وإذا لم ينل المرشح الأكثرية المطلوبة يدعى المجلس إلى جلسة أخرى خلال الأسبوع ويرشح مكتب الإرشاد شخصا آخر يتم التصويت له مرة واحدة فقط، فإذا لم ينل الأكثرية المذكورة يعاد التصويت من المرشحين وفق التالي " إذا كان هناك مرشحان يعتبر منتخبا من ينال العدد الأكثر من الأصوات على أن لا يقل عن نصف أعضاء مجلس الشورى[1]"

هذا ويقسم المرشد العام الجديد القسم التالي أمام مجلس الشورى

"أعاهد الله تعالى على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ما استطعت إلى ذلك سبيلا، والالتزام بمنهاج الإخوان المسلمين ونظامهم الأساسي منفذا لقرارات الجماعة المناطة بي ولو خالفت رأيي، والله على ما أقول شهيد [2]"

هذا وتنص اللائحة الداخلية للجماعة على أن المرشد العام للجماعة يتفرغ بشكل كامل لمتابعة أمورها ولا يمارس أي نشاط اقتصادي أو وظيفي آخر[3].

وقد تولى منصب الإرشاد في الجماعة حتى الآن ثمانية مرشدين هم

1. حسن البنا: المرشد الأول ومؤسس الجماعة: "1928 – 1949"
2. حسن الهضيبي: المرشد الثاني للجماعة: "1949 – 1973"

---

[1] علي، عبد الرحيم: **الإخوان المسلمون من حسن البنا الى مهدي عاكف**، مرجع سابق ص 348-349

[2] **النظام العام لجماعة الإخوان المسلمين**، المادة رقم 12

[3] المرجع السابق، المواد رقم 13، 14، 15

3. عمر التلمساني: المرشد الثالث للجماعة: "1973 – 1986"

4. محمد حامد أبو النصر: المرشد الرابع للجماعة: "1986 – 1996"

5. مصطفي مشهور: المرشد الخامس للجماعة: "1996 – 2002"

6. مأمون الهضيبي: المرشد السادس للجماعة: "2002 – 2004"

7. محمد مهدي عاكف:المرشد السابع للجماعة: " 2004 – 16 يناير 2010 "

8. محمد بديع: المرشد العام الثامن: "2010 – حتى الآن "

ولشخصية المرشد دورا محوريا في توجهات الجماعة وسياساتها العامة على الصعيدين الداخلي والخارجي فقد أرسى البنا الأسس الفكرية والتنظيمية للجماعة والتي لا زالت تواكبها حتى اللحظة على الأقل في الإطار الفكري النظري، فيما عمل حسن الهضيبي على وضع أسس البرنامج الاجتماعي والسياسي للجماعة، والذي ركز على الإصلاح ومحاكمة رموز النظام الملكي وتعديل المناهج التعليمية بحيث تقوم على أسس دينية ، ووضع دستور لمصر يقوم على أسس الشريعة الإسلامية ، وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين من مأكل ومشرب ومسكن وتعديل قوانين العمل،بحيث تصبح عضوية النقابات إجبارية ويتم تحديد الأجر على أسس إسلامية، كما انه اصطدم برموز النظام الخاص داخل الجماعة واستطاع استصدار قرار بفصلهم من الجماعة[1].

فيما شهدت الجماعة في عهد عمر التلمساني انفتاحا وتغلغلا في العمل العام مستغلا فترة الانفراج في العلاقة والتقاء المصالح مع نظام السادات، وهو الأمر الذي سيتناوله البحث في الفصول اللاحقة، فقد منح ثقة بجيل شباب السبعينات أمثال د. عبد المنعم أبو الفتوح وأبو العلا ماضي ومختار نوح وحلمي الجزار وإبراهيم الزعفراني وعصام العريان وغيرهم،

1 المستشار حسن الهضيبي المرشد الثانى لجماعة الاخوان المسلمين في الوثائق الأمريكية، عن الموقع الالكتروني http://ikhwanwayonline.wordpress.com

وأطلقهم في النقابات والجامعات والأندية، وفي فترته بدأت الجماعة صياغة تحالفاتها مع الأحزاب، ودخل في عهده الإخوان البرلمان[1]،فيما حافظ محمد أبو النصر على إرث التلمسانى ودخل في تحالفات مع الأحزاب حتى أصبح لهم 36 عضوا بالبرلمان لأول مرة، بحيث ظهرت في عهده الجماعة في صورة قائد للمعارضة بشكل فعلي، وفى عام 1992 خاضت الجماعة أول انتخابات بالمجالس المحلية[2]، فيما تأثرت الجماعة في عهد محمد مهدي عاكف بتوجهاته الشخصية وتاريخه كأحد صقور النظام الخاص وتطرفه في عداءه للسلطة الحاكمة ومؤسسة الرئاسة بحيث عرف عنه تصريحاته المثيرة للجدل* وتأييده الكبير لحزب الله وهو الأمر الذي عرض الجماعة لحملة اعتقالات واسعة من قبل النظام المصري، إلا أن الجماعة في عهده حققت اكبر نجاح لها في انتخابات مجلس الشعب بحصولها على 88 مقعد ومنحت مساحات اكبر لشباب الجماعة للتعبير عن اراءهم وتوجيه انتقادات صريحة لقيادة الجماعة[3] .

2- مكتب الإرشاد

هو الهيئة الإدارية والقيادة التنفيذية العليا، وهو المشرف على سير الدعوة والموجه لسياستها وإدارتها والمختص بكل شؤونها وبتنظيم أقسامها وتشكيلاتها ، وهو يتكون بالإضافة إلى المرشد العام من ثلاثة عشر شخصا ثمانية منهم يتم انتخابهم من خلال مجلس الشورى من أعضاء المجلس من الإقليم الذي يقيم فيه المرشد العام، وخمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى بحيث يتم مراعاة التمثيل الإقليمي في اختيارهم، كما يختار المرشد العام من أعضاء مكتب الإرشاد أمينا للسر وأمينا للمالية. ومدة ولاية مكتب الإرشاد العام أربع سنوات هجرية و يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مكتب الإرشاد العام أن يكون من بين أعضاء مجلس الشورى العام، وأن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة هجرية ويجوز اختيار العضو لأكثر من مرة وإذا خلا مكان

---

1 **مرشدو الإخوان المسلمين من البنا إلى عاكف.. سبع شخصيات تولت المنصب فى 82 عاما.. وبديع ثامنهم**، عن الموقع الالكتروني http://sayedmokhtar.maktoobblog.com

2 المرجع السابق.

* من أبرز تصريحاته المثيرة للجدل " **طز في مصر واللي جابو مصر** "

3 **مرشدو الإخوان المسلمين من البنا إلى عاكف.. سبع شخصيات تولت المنصب فى 82 عاما.. وبديع ثامنهم**، مرجع سابق.

احد الأعضاء قبل مضي الفترة المحددة حل مكانه الذي يليه في عدد الأصوات في انتخابات المكتب وان كان احد الأعضاء مراقبا عاما في قطره فعلى القطر أن يختار مراقبا بدله[1].

وتتلخص أبرز مهام المجلس بما يلي:

1- تحديد مواقف الحركة الفكرية والسياسية من مختلف القضايا المحلية والعالمية أو تلك التي ترتبط بسياسة الجماعة أو تؤثر في أي قطر من الأقطار وذلك في إطار الخطة العامة التي يضعها مجلس الشورى.

2- الإشراف على سير الدعوة وتوجيهها وتنفيذ أحكام اللائحة العامة ومراقبة القائمين على التنفيذ.

3- رسم الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الشورى العام في جميع الأقطار.

4- تكوين اللجان والأقسام المتخصصة في المجالات اللازمة واعتماد لوائحها ومحاسبتها.

5- وضع الخطة العامة وعرضها على مجلس الشورى العام لاعتمادها.

6- إعداد التقرير السنوي العام عن أعمال القيادة وأحوال الحركة والوضع المالي لعرضه على مجلس الشورى العام.

7- اختيار مراجع للحسابات من غير أعضائه[2].

3- مجلس الشورى

يعتبر مجلس الشورى هو السلطة التشريعية لحركة الإخوان المسلمين ، وهو الإطار المختص بمناقشة السياسات العامة للإخوان وإقرارها ويتكون من ثلاثين عضواً على الأقل يمثلون التنظيمات الإخوانية المعتمدة في مختلف الأقطار ويتم اختيارهم من قبل مجالس الشورى

[1] **النظام العام لجماعة الإخوان المسلمين**، المواد رقم 18،19،20،22

[2] المرجع السابق، المادة رقم 24

في الأقطار أو من يقوم مقامهم، ويتم تحديد عدد ممثلي كل قطر بقرار من مجلس الشورى، ويجوز أن يضم إليه ثلاثة أعضاء من ذوي الاختصاص والخبرة يرشحهم مكتب الإرشاد العام.

ويشترط فيمن يختار لمجلس الشورى أن تتوفر فيه الشروط التالية:

1- أن يكون من الإخوان العاملين الذين مارسوا عضوية المكتب التنفيذي أو مجلس الشورى في أقطارهم.

2- أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة هجرية.

3- أن يكون قد مضى على اتصاله بالدعوة خمس سنوات على الأقل.

4- أن يكون متصفا بالصفات الخلقية والعلمية التي تؤهله لذلك.

5- أن لا تكون قد صدرت بحقه عقوبة التوقيف خلال خمس سنوات[1].

هذا ويقوم مجلس الشورى بالمهام التالية:

1- إقرار الأهداف والسياسات العامة للجماعة، وتحديد موقفها من مختلف الاتجاهات والتجمعات والقضايا المتنوعة.

2- إقرار الخطة العامة والوسائل التنفيذية اللازمة.

3- مناقشة التقرير العام السنوي والتقرير المالي وإقرارهما، واعتماد الميزانية للعام الجديد.

4- انتخاب أعضاء المحكمة العليا التي تنظر في القضايا التي تحول إليها من قبل المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام أو مجلس شورى الجماعة.

5- انتخاب المرشد العام وأعضاء مكتب الإرشاد العام.

[1] **النظام العام لجماعة الإخوان المسلمين** مرجع سابق، المادة رقم 32

6- محاسبة أعضاء مكتب الإرشاد العام مجموعة وأفرادا وقبول استقالتهم بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس.

7- إعفاء المرشد العام أو قبول استقالته.

8- تعديل اللائحة بناء على اقتراح يقدمه المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام أو اقتراح عليه ثمانية من أعضاء مجلس الشورى العام، حيث يجب إبلاغ الأعضاء بنص التعديل قبل شهر من النظر فيه، ويتم التعديل بموافقة الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس إلا في المواد التي نص عليها بنصاب خاص فلا تعدل إلا بموافقة ثلثي الأعضاء [1].

4- مجالس شورى المحافظات

حيث يتشكل بكل محافظة مجلس شورى يحدد مكتب الإرشاد عدد أعضاءه، ويختار الأعضاء العاملون بالمحافظة طبقاً للإجراءات التي يعتمدها مكتب الإرشاد.

5- مكتب إداري المحافظة

هو الهيئة التنفيذية المسئولة عن تنفيذ مهام الدعوة بالمحافظة طبقاً للسياسة العامة للجماعة وتوجيهات مكتب الإرشاد[2].

إن طبيعة الهيكل التنظيمي لحركة الإخوان المسلمين وتغطيتها لمختلف قطاعات المجتمع المصري ومحافظاته " من خلال المكاتب الإدارية للجماعة في المحافظات " وكذلك التحديد الواضح للمهام والصلاحيات في ظل تنظيم يمتاز بالتزام أفراده كان من أبرز أسباب استمرار الحركة وتجنيدها للمناصرين والمؤيدين على الرغم من كونها رسميا حركة محظورة خلال معظم فتراتها، وهو الأمر الذي يؤهلها لأن تحسم الانتخابات النيابية القادمة في مصر بشكل واضح حيث أن الحركة ليست بحاجة إلى إعادة بناء داخلي وهو الأمر الذي يميزها عن الأحزاب الليبرالية في المجتمع المصري.

---

[1] **النظام العام لجماعة الإخوان المسلمين،** المادة رقم 33

[2] اللائحة الداخلية للإخوان المسلمين عن:
http://www.Ikhwan.on line.com /article.asp? artD=58497@secID=211

الأهداف والوسائل لحركة الإخوان المسلمين

تشير اللائحة العامة للإخوان المسلمين في المادة "2 " بأن الإخوان المسلمين هيئة إسلامية جامعة تعمل لإقامة دين الله في الأرض وتحقيق الأغراض التي جاء الإسلام من أجلها حيث تشير اللائحة بأن الحركة تهدف إلى ما يلي:

1- تبليغ دعوة الإسلام إلى الناس كافة، والى المسلمين خاصة، وشرحها شرحا دقيقا يوضحها ويردها إلى فطرتها وشمولها.

2- جمع القلوب والنفوس على مبادئ الإسلام، وتجديد أثرها الكريم فيها وتقريب وجهات النظر بين المذاهب الإسلامية.

3- العمل على رفع مستوى المعيشة للأفراد وتنمية ثروات الأمة وحمايتها.

4- تحقيق العدالة الاجتماعية والتامين الاجتماعي لكل مواطن ومكافحة المرض والجهل والفقر والرذيلة وتشجيع أعمال البر والخير.

5- تحرير الوطن الإسلامي بكل أجزاءه من كل سلطان غير إسلامي، ومساعدة الأقليات الإسلامية في كل مكان، والسعي إلى تجميع المسلمين حتى يصيروا امة واحدة.

6- قيام الدولة الإسلامية التي تنفذ أحكام الإسلام وتعاليمه عمليا وتحرسها من الداخل وتعمل على نشرها وتبليغها في الخارج.

7- مناصرة التعاون العالمي مناصرة صادقة في ظل الشريعة الإسلامية التي تصون الحريات وتحفظ الحقوق، والمشاركة في بناء حضارة إنسانية على أساس جديد من تآزر الإيمان[1].

تظهر أهداف الحركة الطابع العالمي لها منذ البداية، فهي تهدف إلى تبليغ الدعوة لجميع البشر ولا تقتصر على المصريين منهم، وهي كذلك تعتبر أن من واجبها تحرير الوطن

[1] النظام العام للإخوان المسلمين لعام 1994 عن الموقع الالكتروني http://ar.wikisource.org

الإسلامي من كل سلطان غير إسلامي، حيث يتساءل الباحث هنا إن كانت الجماعة تعتبر انتخاب غير المسلم رئيسا يندرج في ذات السياق وبالتالي يجب الخروج عنه؟

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين

- **عالمية الفكرة عند البنا؟**

لقد حرص البنا على تأكيد عالمية فكرته منذ أول رسائله التي حملت عنوان " إلى أي شيء ندعو الناس" حيث يقول " والإخوان المسلمون لا يختصون بهذه الدعوة قطرا دون قطر من الأقطار الإسلامية، ولكنهم يرسلونها صيحة يرجون أن تصل إلى آذان القادة و الزعماء في كل قطر يدين أبناؤه بدين الإسلام، و إنهم لينتهزون لذلك هذه الفرصة التي تتحد فيها الأقطار الإسلامية و تحاول بناء مستقبلها على دعائم ثابتة من أصول الرقي و التقدم و العمران[1]" وقد حرص أول قانون للنظام الأساسي للإخوان المسلمين على تأكيد عالمية دعوة الإخوان حيث يقول جمعة أمين عبد العزيز 2003 "الإخوان المسلمون هيئة إسلامية تعمل لتحقيق الأغراض التي جاء من اجلها الإسلام... فاستهدفوا بدعوتهم المصريين، ثم توسعوا فشملت الأقطار العربية الشقيقة ثم تعددت دعوتهم حدود العرب إلى كل مكان في العالم ينتمي إلى الإسلام أو يستشرف إليه ويبحث عنه "[2]

وفي إطار الممارسة فقد نجح البنا بتأسيس أول شعبة خارجية للجماعة في جيبوتي عام 1933، واتخذ المؤتمر الثالث للجماعة عام 1935 قرارا بتعميم الدعوة في الخارج باستخدام مختلف الوسائل[3]، حيث انشأ الإخوان فيما بعد عددا من الفروع خارج مصر فتم تأسيس الفرع السوري عام 1944، والفرع الفلسطيني في القدس عام 1946، والفرع السوداني عام 1946، فيما كان فرع الكويت هو أول فروع الإخوان في الخليج عام 1947.[4]

---

[1] البنا، حسن: رسالة إلى أي شيء ندعو الناس، عن الموقع الالكتروني ملتقى الصراط http://alsrat.com/vb/showthread.php?t=960

[2] عبد العزيز، جمعة: **أوراق من تاريخ الإخوان**، دار التوزيع والنشر الإسلامية ج3، عن الموقع الالكتروني " ويكيبيديا الإخوان المسلمين http://www.ikhwanwiki.com

[3] علي عبد الرحيم: **الاخوان المسلمون من حسن البنا الى مهدي عاكف**، مرجع سابق ص 191.

[4] المرجع السابق، ص 191.

- **البدايات العملية للتنظيم الدولي**

والتنظيم العالمي للإخوان المسلمين أو كما يطلق عليه البعض " التنظيم الدولي للإخوان المسلمين" نشأ في بدايته كمكتب أو مجلس تنفيذي لحركة الإخوان المسلمين يضم في عضويته أفرع الجماعة في الدول العربية والأجنبية في عهد المرشد الأول للجماعة حسن البنا[1]، وتتفاوت آراء الباحثين حول البدايات الحقيقة للتنظيم الدولي حيث يرى بعضهم من أمثال رفعت السعيد وعلي عبد الرحيم بأن النواة الحقيقية للتنظيم الدولي للجماعة، أتت عقب إصطدامها بالنظام الناصري عام 1954 حينما هاجر العديد من قادة الحركة إلى بلدان عدة وتمركز الكثير منهم في السعودية، وهاجر سعيد رمضان زوج ابنة حسن البنا إلى ألمانيا واستقر في ميونيخ حيث قام بتأسيس" المركز الإسلامي برأسمال ضخم، وهو المركز الذي يعتبر النواة التنظيمية بل والميلاد الفعلي للتنظيم الدولي للإخوان، حيث تخرج من ذلك المركز العديد من العرب والاندونيسيون والطلبة من شرق آسيا وإفريقيا والدول العربية، كما تخرج منه رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب اردوغان " Recep Tayyib Erdgan"الذي كان يدرس الهندسة في ألمانيا [2] ومع اشتعال الحرب الأفغانية لعب أعضاء التنظيم الدولي للإخوان في أفغانستان دورا محوريا من أمثال الكادر الإخواني كمال السنانيري والدكتور عبدالله عزام، وهناك تتلمذ علي يديه أيمن الظواهري* الذي أكد أنه توجه إلى أفغانستان بإيعاز من الإخوان. [3]

---

[1] التنظيم العالمي للاخوان المسلمين: عن الموقع الالكتروني للموسوعة الحرة وكيبيديا: http://ar.wikipedia.org

[2] السعيد، رفعت: مقال بعنوان عن اللتنظيم الدولي للاخوان، 14-نيسان -2007 عن الموقع الالكتروني لصحيفة الاهرام http://www.ahram.org.eg/archive/2007/4/14/OPIN2.HTM

* **أيمن الظواهري :** مولود في مدينة كفر الدوار في محافظة البحيرة في 19 يونيو 1951رئيس تنظيم القاعدة خلفا لاسامة بن لادن بعد ما كان ثاني أبرز قياديي منظمة القاعدة العسكرية التي تصنفها معظم دول العالم كمنظمة إرهابية من بعد أسامة بن لادن، وزعيم تنظيم الجهاد الإسلامي العسكري المحظور في مصر. رصدت الحكومة الأمريكية مكافأة تقدّر بـ 25 مليون دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدّي إلى القبض عليه بعد أن كانت المكافأة 5 ملايين دولار، كان عضو في خلية سرية تكونت سنة 1978. وظهر لدى القبض عليه في 23 أكتوبر 1981م أنه وصل إلى درجة أمير التنظيم ومشرفا على التوجيه الفكري والثقافي لحركة الجهاد والجماعةبحلول سنة 1979، انضم الظواهري إلى منظمة الجهاد الإسلامي وانتظم فيها إلى أن أصبح زعيم التنظيم ومن المسؤولين على تجنيد الدماء الجديدة في صفوف التنظيم. وحينما اغتال خالد الإسلامبولي الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات، نظمت الحكومة المصرية حملة اعتقالات واسعة وكان الظواهري من ضمن المعتقلين، إلا أن الحكومة المصرية لم تجد للظواهري علاقة بمقتل السادات وأودع الظواهري السجن بتهمة حيازة أسلحة غير مرخصة. في سنة 1985 أفرج عنه فسافر إلى المملكة العربية السعودية ليعمل في أحد المستشفيات ولكنه لم يستمر في عمله هذا طويلا. وبعد ذلك سافر إلى باكستان ومنها لأفغانستان حيث التقى أسامة بن لادن وبقي في أفغانستان إلى أوائل التسعينات حيث غادر بعدها إلى السودان ولم يغادر إلى أفغانستان مرة ثانية إلا بعد أن سيطرت طالبان عليها بعد منتصف التسعينات.

[3] السعيد، رفعت: مقال بعنوان **عن اللتنظيم الدولي للاخوان**، مرجع سابق.

وهو الأمر الذي يؤكده لورينزو فيدينو 2011 ‘إذ يشير الى الدور الذي لعبته الحكومة السعودية في تمويل أنشطة المركز افتتاح فروع له في اوروبا وتأسيس رابطة العالم الاسلامي التي هدفت الى نشر الافكار الاسلامية وفق الرؤية السعودية بمختلف دول العالم، ومنح سعيد رمضان جواز سفر دبلوماسي من تسهيل مهام عمله في تجميع أعضاء الاخوان والمتعاطفين مع الجماعة في مختلف الدول الاوروبية والامريكية [1].

أما كمال حبيب 2006، فيعتبر بان النشأة الحقيقة للتنظيم الدولي بدأت في 29 تموز 1982حينما ترك المرشد الخامس للحركة مصطفى مشهور مصر وسافر إلى الكويت ومن ثم ألمانيا. قبل حملة الاعتقالات الكبرى التي قام بها الرئيس المصري الراحل أنور السادات في 5 أيلول 1981، وهو الأمر الذي تؤكده الباحثة أميرة عبد الرحمن 2009.

يشير كمال حبيب بأن مشهور قد استغل طبيعته التنظيمية وعلاقاته القوية ببقايا التنظيم الخاص لإخوان مصر من أمثال كمال السنانيري وأحمد الملط وأحمد حسنين وغيرهم في هيكلة كيانات الإخوان المتناثرة في العالم لربط أواصرها معاً وجعلها تنظيماً واحداً، وقد مثل "التنظيم الدولي" المصدر الأهم للحصول على المال من تنظيمات الإخوان في باقي البلدان العربية وبالذات من الخليج. وقد ظل التنظيم الدولي للإخوان المسلمين يعبر عما يمكن أن نطلق عليه "أممية إخوانية" تسعى لتأسيس دولة الخلافة الإسلامية طوال عقد الثمانينيات[2].

من المؤكد بأن جذور التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين تتجاوز مرحلة الثمانينات وتمتد الى فكر البنا ورسائله التي أكدت عالمية الدعوة، إلا أن البدايات العملية لتأسيس التنظيم العالمي قد ابتدأت في مطلع خمسينات القرن الماضي حينما هاجر عدد من شباب الحركة الى عدد من الدول الاوروبية هربا من النظام الناصري وعلى رأسهم سعيد رمضان الذي استطاع

---

[1] فيدينو، لورينزو : الاخوان المسلمون الجدد في الغرب، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الامرات العربية المتحدة، دبي، ط1، 2011، ص.ص، 70-71.

[2] حبيب، كمال، مقال بعنوان: قصة التنظيم الدولي للاخوان المسلمين... مد وجزر التنظيم الدولي، جريدة الشرق الاوسط،17 نيسان 2006، العدد 9943، عن الموقع الالكتروني http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=348634&issueno=9943

نسج علاقات وثيقة بالنظام السعودي الذي وفر له الامكانيات المالية الضرورية، مستثمرا مساحة الحرية المتاحة في المانيا على وجه الخصوص التي شكلت ملاذا لعدد من الشباب المسلم الـــذي قاتل الى جانب القوات النازية خلال الحرب العالمية الثانية واستقر في المانيا بعدها.

- **التحديات التي تواجه التنظيم الدولي**

لقد تعرض التنظيم الدولي لعدد من الانقسامات يمكن ابرازها بما يلي

1- **انقسام حسن الترابي في السودان** ومحاولته الهيمنة على التنظيم الدولي للجماعة.

2- **حرب الخليج الثانية** والانقسام الذي جرى حول شرعية الاستعانة بالقوات الأجنبية لطـــرد صدام حسين من الكويت،

3- **انفصال إخوان الكويت عن التنظيم الدولي.**

4- **أحداث 11 أيلول وما أفرزته من نتائج** من أبرزها تشديد الخناق على الحركات الإسلامية بشكل، حيث يرى الباحث حسام تمام 2004، بان تصفية التنظيم الدولي للإخوان قد يصبح مطلبا حتى من اشد المؤمنين به وبالأخص من إخوان مصر الذين من مصلحتهم التركيـــز على الساحة الداخلية.[1]

5- **وفاة مؤسسه مصطفى مشهور**، حيث أن التنظيم الدولي قد انتشـــر وامتـــد خـــلال فتـــرة مصطفى مشهور الذي ارتبط اسم التنظيم الدولي به.

فلم يكن مأمون الهضيبي المرشد السادس للحركة متحمسا لفكرة التنظيم الدولي فقـــام بإلغاء منصب المتحدث باسم " التنظيم الدولي" في أوروبا والذي كان يشغله كمـــال الهلبـــاوي واستأثر لنفسه بمنصب المتحدث باسم الإخوان[2].

[1] تمام، حسام: **التنظيم الدولي للاخوان... الوعد والمسيرة والمال**، المنار الجديد، ايلول 2004، ص4.

[2] حبيب، كمال، مقال بعنوان: **قصة التنظيم الدولي للاخوان المسلمين... مد وجزر التنظيم الدولي**، مرجع سابق.

كما أن الصراع بين إخوان مصر الذين اعتقدوا بقصر منصب المرشد العام على المصريين وحدهم رغم أن لائحة "التنظيم الدولي" التي صدرت في 29 تموز 1982 باسم «النظام العام للإخوان المسلمين» لم تنص صراحة على أن يكون المرشد العام مصريا، وغيرهم من إخوان الخارج الذين طالبوا بدور محوري في التنظيم من خلال المشاركة في هياكل الجماعة مثل "مكتب الإرشاد" و"مجلس الشورى العام قد تسبب بصراع بين الطرفين اثر على فكرة التنظيم الدولي [1].

والتنظيم الدولي للإخوان لم يرتق يوما إلى المستوى الذي يمكن به التعبير عن حركة واحدة ذات مرجعية تنظيمية موحدة للإخوان في كل دول العالم، حيث يبرز ذلك من خلال التباين الواضح في مواقف إخوان الفروع من عدد من المواقف ومن الأمثلة الصارخة حول ذلك

1- قيام الإخوان المسلمين بالكويت بتغيير اسمهم إلى الحركة الدستورية الإسلامية بعد اختلافهم مع قيادة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين الذي أبدى موقفا متناغما مع الغزو العراقي للكويت وقاموا بتعليق عضويتهم في التنظيم الدولي للإخوان.

2- وقوف إخوان سوريا إلى جانب عبد الحليم خدام وانتقاد إخوان الأردن لهم بشكل علني وعبر وسائل الإعلام[2].

3- اختلاف الإخوان في عدد من الأقطار حول شرعية التدخل الأمريكي ضد العراق بعد غزوها للكويت.

كما أن العلاقة بين إخوان مصر والفروع هي علاقة تنسيقية ليست أكثر.

وعلى الرغم من ذلك فإت تحقيق بعض الحركات الإسلامية لانجازات في أقطارها مثل حركة حماس التي استطاعت الفوز في الانتخابات التشريعية في فلسطين وكذلك الثورات الشبابية التي تجتاح العالم العربي سوف تشرعن وجود الحركة في مصر وقد تعيد الاعتبار

[1] حبيب، كمال، مقال بعنوان: **قصة التنظيم الدولي للاخوان المسلمين... مد وجزر التنظيم الدولي**، مرجع سابق.

[2] دسوقي، عبده مصطفى: **الإخوان المسلمون في الأردن**، مرجع سابق.

للتنظيم الدولي من جديد وتعيد الأمل بفكرة " الأممية الإخوانية " لكنها لن ترتقي إلى مستوى التنظيم الواحد نظرا لأنها ستصطدم دائما بجدار المصالح والتوازنات القطرية التي تجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل تجاوزها على الأقل على المدى القريب.

علاقة الإخوان بالحركات الإسلامية في الفروع*

يحدد الباب الخامس من النظام العام للإخوان العلاقة مع قيادة الأقطار وفق الدوائر التالية:

1- **الدائرة الأولى:** وهى التي يجب فيها على قيادات الأقطار الالتزام بقرارات القيادة العامة متمثلة في المرشد العام ومكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام حيث تشتمل ما يلي:

أ- الالتزام بالمبادئ الأساسية الواردة في النظام العام للجماعة عند صياغة اللائحة الخاصة للقطر وتشمل هذه المبادئ العضوية وشروطها ومراتبها و ضرورة وجود مجلس للشورى إلى جانب المكتب التنفيذي والالتزام بالشورى ونتيجتها في جميع أجهزة الجماعة .

ب- الالتزام بفهم الجماعة للإسلام المستمد من الكتاب والسنة والمبين في الأصول العشرين والالتزام بالنهج التربوي الذي يقره مجلس الشورى العام .

ج - الالتزام بسياسات الجماعة ومواقفها تجاه القضايا العامة كما يحددها مكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام .

د- الالتزام بالحصول على موافقة مكتب الإرشاد العام قبل الإقدام على اتخاذ أي قرار سياسي هام .

2- **الدائرة الثانية:** وهى التي يجب فيها على قيادات الأقطار التشاور والإتفاق مع المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام قبل اتخاذ القرار وتشمل جميع المسائل المحلية الهامة والتي قد تؤثر على الحركة في قطر آخر.

* الفروع = الأقطار أو الدول

3- **الدائرة الثالثة:** وهى التي تتصرف فيها قيادات الأقطار بحرية كاملة ثم تعلم مكتب الإرشاد العام في أول فرصة ممكنة أو في التقرير السنوي الذي يرفع للمراقب العام وتشمل هذه الدائرة ما يلي:

أ - كل ما يتعلق بخطة الحركة في القطر ونشاط أقسامها ونمو تنظيمها.

ب- المواقف السياسية في القضايا المحلية والتي لا تؤثر على الجماعة في قطر آخر شريطة الالتزام بالمواقف العامة للحركة.

ج- الوسائل المشروعة التي يعتمدها القطر لتحقيق أهداف الجماعة ومبادئها على ضوء أوضاعه وظروفه.[1]

كما تشير المادة الثانية من ميثاق حركة حماس بشكل جلي لعلاقتها بحركة الإخوان حيث تنص المادة على أن " حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين. وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة، في التصور والإعتقاد، في السياسة والإقتصاد، في التربية والإجتماع، في القضاء والحكم، في الدعوة والتعليم، في الفن والإعلام، في الغيب والشهادة وفي باقي مجالات الحياة"[2].

كما أن الكثير من الباحثين يرجعون تاريخ نشأة حركة الإخوان المسلمين في الأردن إلى 1945/11/19م، وهو التاريخ الذي نصَّ عليه القانون الأساسي للجماعة؛ حينما اتصل مؤسسها عبد اللطيف أبو قورة بحسن البنا وبايعه، وبعدها أصبح عضوًا في الهيئة التأسيسية للإخوان في مصر، وكانت الهيئة تضم قيادات من الأقطار العربية[3].

---

[1] اللائحة الداخلية لجماعة الاخوان المسلمين البند الخامس الباب 43

[2] ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس المادة رقم 3

[3] دسوقي، عبده مصطفى: مقال بعنوان الإخوان المسلمون في الأردن، 19-6-2010، عن الموقع الالكتروني للإخوان المسلمون http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=66742&SecID=373

برغم اتفاق الباحث بأن معظم حركات " الإسلام السياسي " في العالم قد تأثرت بشكل أو بآخر بفكر الإخوان وبان أي تقدم أو تراجع لحركات الإسلام السياسي في العالم يتأثر ويؤثر بغيرها من حركات الإسلام السياسي في البلدان المجاورة في إطار ما يعرف " بعدوى الجوار "إلا أن الباحث يرى على صعيد آخر بان الجماعة لا تمتلك تأثيرا حقيقيا على سلوكيات وقرارات حركات الإسلام السياسي في الأقطار، حيث يظهر ذلك جليا في عدد من المواقف والتصريحات لعل أبرزها هو تصريح الشيخ احمد ياسين الزعيم الروحي لحركة المقاومة الإسلامية حماس والذي أجاب فيه على سؤال لأحمد منصور إن كانت حماس تعتبر نفسها حركة إخوانية أو أنها تتبنى فكر الإخوان أو نهج الإخوان؟

حيث أجاب الشيخ ياسين بانه وعلى الرغم من أن حركة حماس قد خرجت من رحم الإخوان، وتبنيها لذات الفكر والنشاط، إلا أن الحركة تتخذ قراراتها بما ينسجم مع الواقع الفلسطيني دون تدخل من أحد[1]، كما أن هذا التفاوت في المواقف واللامركزية في اتخاذ القرار ظهر جليا في تفاوت مواقف الإخوان في الأقطار من عدد من المواقف مثل وقوف إخوان سوريا إلى جانب عبد الحليم خدام وانتقاد إخوان الأردن لهم بشكل علني وعبر وسائل الإعلام حيث صرح سالم الفلاحات المراقب العام السابق لإخوان الأردن لصحيفة الحياة " عاتبنا الأخوان السوريين على وقوفهم مع عبد الحليم خدام ونختلف معهم بآليات الخروج من أزمتهم"[2]. واختلاف الإخوان في عدد من الأقطار حول شرعية التدخل الأمريكي ضد العراق بعد غزوها للكويت.

من الواضح بان العلاقة بين إخوان الأقطار فيما بينها وكذلك بين إخوان مصر هي علاقة فكرية تنيسقية وليست علاقة تنظيمية تكاملية قائمة على الالتزام والمركزية في القرار.

كما أن فروع الإخوان في الأقطار قد استطاعت في بعض الأقطار تحقيق انجازات اكبر من انجازات الحركة الرئيسية ذاتها في مصر ولعل أوضح دليل على ذلك هو الانتصار الذي

---

[1] منصور، احمد: **الشيخ احمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة**، ط1، الدار العربية للعلوم ودار ابن حزم، بيروت، 2004، ص55.

[2] دسوقي، عبده مصطفى: **الإخوان المسلمون في الأردن**، مرجع سابق.

حققته حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 25 كانون الثاني 2006 وتشـــكيلها لأول حكومة ذات جذور إخوانية في المنطقة، وان كان ذلك يعود لأسباب موضـــوعية تتعلـــق بطبيعة النظام الحاكم في مصر وعدم شرعية وجود الجماعة وفقا للقوانين المصرية قبل الثورة، إلا أن تجارب الفروع وعلى رأسها حركة حماس تشكل تجربة تستحق الدراسة والبنـــاء عليهـــا والاستفادة منها من قبل الجماعة في مصر، والعمل كذلك على تجنب سلبيات التجربة ومحاولـــة تجنبها في التجربة المصرية التي تقف على أعتاب مرحلة جديدة من الحرية والتعددية بعد ثورة الشباب.

المراحل التي مرت بها حركة الإخوان المسلمين

1- مرحلة التأسيس والظهور والانتشار

تمتد هذه المرحلة من فترة تأسيس الحركة على يد حسن البنا عام 1928، وحتى تنحية الملك فاروق وقيام ثورة الضباط الأحرار عام 1952، حيث ظهرت حركة الإخوان المســـلمين خلال تلك الفترة بمظهر الحركة الدينية الإصلاحية، التي لم تخل فـــي بعـــض محطاتهـــا مـــن توجهات قومية من خلال مشاركة الحركة في حرب فلسطين عام 1948، إلا أن نقطة التحـــول الكبرى خلال تلك الفترة تمثلت بتوتر علاقتها بالقصر وإعلانها حركة محظورة وتبنيها وسائل عنفية لتحقيق رؤاها التغييرية " تمخض عنها تنفيذ عدد من عمليات العنف السياسي منها قيـــام عضو الجماعة " عبدالحميد احمد حسن " باغتيال رئيس الوزراء المصـــري محمـــود فهمـــي النقراشي في 28 كانون الأول 1948 في القاهرة اثر قرار النقراشي حل الجماعة وكذلك تأسيس النظام الخاص الذي صبغ الحركة بصورة العمل العنفي السري.

حيث ساهمت هذه الفترة في رسم الصورة النمطية التي رافقت الحركة فـــي مختلـــف محطات مسيرتها التغييرية بأنها " حركة عنفية الأساليب والمناهج " وبراغماتية المواقف مـــن السلطة الحاكمة حتى لو كان ذلك على حساب مبادئها ومنطلقاتها الفكرية نتيجة علاقتها الوثيقة بالقصر والتي بدت بمظهر التابع في بعض الأوقات والتي لا زالت حتى اللحظة تعـــاني منهـــا

وتستخدم ضدها في الكثير من الأدبيات التي تنتقد الحركة وتقف على النقيض الفكري والسياسي معها.

وامتازت المرحلة الأولى من مراحل حركة الإخوان المسلمين بما يلي بما يلي:

1- **الموقف الوثيق من النظام:** عملت حركة الإخوان المسلمين على الحفاظ على علاقة وثيقة بالنظام ممثلا بالقصر وتوثيق تلك العلاقة إلى الحد الأقصى ابتداء من الملك فؤاد الذي وصف الإخوان رحيله في صحيفتهم الأسبوعية بفقدان مصر لبدرها مرورا بالملك فاروق الذي وصفته صحافة الإخوان "بالأسوة الحسنة" و "فخر الشباب" و "حامي المصحف" و "حامي حمى الدين" و "أمير المؤمنين"[1].

2- الموقف العدائي من الأحزاب: تبنت حركة الإخوان المسلمين خلال تلك الفترة نظرة عدائية للأحزاب أساسها إيمان الجماعة بأن فكرة الأحزاب هي فكرة غربية، حيث يشير البنا بان على الإخوان مخاصمة الأحزاب مخاصمة شديدة ان لم يستجيبوا لدعوة الإخوان ويتخذوا تعاليم الإسلام منهاجا يسيرون عليه[2]، كما وصف الإخوان الأحزاب " بسيئة هذا الوطن الكبرى " وقالوا أن لا أحزاب في الإسلام وان على الأحزاب أن تزول لصالح تجمع قوى الأمة في حزب واحد يعمل لاستكمال استقلالها وحريتها ونهضتها على أسس تعاليم الإسلام القويمة[3].

3- **الموقف المتباين من الأقليات الدينية:** لقد وقفت حركة الإخوان المسلمين خلال تلك الفترة وقفة عدائية ضد اليهود وذلك بسبب سيطرة اليهود على أهم المشاريع الاقتصادية في مصر وتحكمهم بعصب الاقتصاد المصري وبالتالي فقد وصفتهم الجماعة بمرض السل الذي من الواجب التصدي له قبل انتشاره في الجسد[4]، وقد جاءت القضية الفلسطينية لكي ترفع من مستوى كره الجماعة لليهود ومهاجمتهم لعدم اتخاذهم موقفا واضحا لدعم الحق العربي في فلسطين[5]. إلا

---

1 دسوقي، عبده مصطفى: **الإخوان المسلمون في الأردن**، مرجع سابق. ص.ص243-247.

[2] البنا، حسن: مقال بعنوان ***خطوتنا الثانية***، **مجلة النذير**، 30 ربيع الاول 1357 ه، مايو 193

[3] عشماوي، صالح: مقال بعنوان " ***اتحدت احزاب الشيطان*** "، **مجلة النذير**، 25 رمضان 1357 ه، نوفمبر 1938.

[4] الرفاعي، مصطفى احمد: مقال بعنوان " ***خطر اليهود في مصر*** "، **مجلة النذير**، 3 ذو الحجة 1357 ه يناير 1939

[5] عشماوي، صالح: مقال بعنوان " ***اليهود في مصر*** "، **مجلة النذير**، 15 رمضان 1357 ه، اكتوبر 1938.

أن العلاقة مع الأقباط لم تكن بذات السوء في تلك الفترة وتميزت ما بين مد أفكار البنا وعلاقاته المميزة مع بعض رموز الكنيسة المصرية وتأكيده أن الإسلام يحترم الأديان ويحترم الرابطة الانسانية العامة التي تربط البشر وهو الأمر الذي أدى إلى انضمام بعض الأقباط للجماعة ودفع اشتراكاتهم مثل المسلمين وكذلك قيام الجماعة بدعم المرشح القبطي " لويس فانوس " في انتخابات عام 1946، وبين جزر الصراع بين عدد من الإخوان والأقباط ولا سيما من خلال وسائل إعلام الطرفين المتمثلة بصفحات النذير من جانب الإخوان وصحف مصر والمنارة والمقطم من جانب الأقباط[1]، وقد تسبب بعض حوادث إحراق الكنائس في مصر تلك الفترة إلى توجيه اتهامات للجماعة بالوقوف خلف تلك الاعتداءات مما رفع نسبة التوتر بين الطرفين وقد عبر الإعلام القبطي عن تلك العلاقة المتوترة من خلال وصفها لقرار حل الجماعة بأنه" يوما من أيام العيد التي نجا بها الله البلاد مما كان يتهددها من أخطار ودمار بسبب تلك الجماعة المنحلة[2].

وقد حرصت حركة الإخوان المسلمين خلال تلك الفترة على الحفاظ على علاقات وثيقة بالأقباط ولا سيما من خلال مرشدها حسن البنا الذي حرص على تطمين الأقباط بان الجماعة ليست عدوا للوجود القبطي في مصر وهو الأمر الذي أرسى قواعده من خلال بناء شبكة علاقات وثيقة مع رموز الكنيسة، حيث أن الباحث يرى بأن ذلك يندرج في إطار الرؤية الإستراتيجية للجماعة القائمة على المشاركة في الحكم وأهمية كسب أو على الاقل تحييد الدور القبطي تجاه الجماعة في مصر مستقبلا.

أما على الصعيد الداخلي فقد امتازت تلك المرحلة بما يلي :

1- التركيز على البعد الدعوي والاجتماعي وتبني مطالب الطبقة العاملة.

2- الانتشار والتغلغل بين طبقات المجتمع المصري المختلفة، إذ يشير سليمان الحكيم 2010 "بأن حركة الإخوان المسلمين هي الحركة الوحيدة التي استطاعت استقطاب أعضاء من

---

[1] اسماعيل. حمادة: **حسن البنا وجماعة الاخوان المسلمين بين الدين والسياسة 1928- 1949**، مرجع سابق، ص.ص300-304.

[2] صحيفة المنارة: مقال بعنوان " **رنة الفرح تتجاوب اصدائها في البلاد** "17 ديسمبر 1948.

أجيال مختلفة وذلك بفضل بنائها الهيكلي المتين الذي أفرد جسما للأطفال من سن العاشرة حتى السادسة عشر وأطلق عليه إسم " الجوالة " فيما انتظم الأعضاء من سن السادسة عشرة والاربعين في جسم " الإخوان العاملين " ومن ثم حركة الإخوان المنتسبين " والتي تضم الاعضاء الذين يزيد عمرهم عن الاربعين عاما [1].

3- تكون الأسس الفكرية التي رافقت الحركة في مختلف مراحلها من خلال رؤى وكتابات حسن البنا.

4- تشكل البناء الهيكلي والفكري للجماعة.

5- تأسيس النظام الخاص وانتهاج أساليب عنفية ضد أعداء الجماعة.

- **علاقة الجماعة بالقصر**

تميزت العلاقة ما بين الجماعة والقصر في تلك الفترة بشكل عام بالحميمية والتقاء المصالح على الرغم من قيام الإخوان في بعض الأحيان بانتقاد الأسرة المالكة كما حصل في مجلة النذير بعنوان " حول المصاهرة الملكية " من انتقاد لسلوكيات تخالف المبادئ الإسلامية حسب رؤية الإخوان خلال خطوبة " الأميرة فوزية شقيقة الملك " وطالبوا بمحاسبة المسئولين عن ذلك، وكذلك وفي المؤتمر السادس للإخوان المسلمين- والذي عقد في عام 1941 بالحلمية حين رفع الإخوان مذكرة للملك طالبوا فيها بالإصلاح وتغيير الأوضاع السياسية، والقضاء على الربا، وإصلاح التعليم [2].

إلا أن تلك الانتقادات هي الاستثناء، حيث أن القاعدة كانت تقوم على التقرب من الملك ووضع إمكانيات الجماعة البشرية ممثلة بجوالة الجماعة التي كان من مبادئها " الكشاف مخلصا لله وللوطن والملك "، أو صحفها ومجلاتها ووسائل إعلامها ومنابرها التي تتواصل من خلالها

---

[1] الحكيم، سليمان : عبد الناصر والإخوان بين الوفاق والشقاق، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010، ط1، ص 10.

[2] **الاخوان المسلمون والعلاقة بالملك والحكومات**، عن الموقع الالكتروني http://www.ikhwanwiki.com/index.php?

مع الجماهير في خدمة الملك، حيث وصفت وسائل إعلام الجماعة الملك فاروق بمختلف الأوصاف الحسنة فهو " الأسوة الحسنة " وفخر الشباب" وحامي المصحف " "وأمير المؤمنين " وحامي حمى الدين " والمعيد لصورة النبي محمد – صلى الله عليه وسلم –، حتى أن الإخوان قد نادوا بتنصيب الملك فاروق أميرا للمؤمنين[1].

وقد استثمر الملك تلك العلاقة لتحقيق مصالحه وإيجاد نظير سياسي لحزب الوفد الذي كان يشكل القوة السياسية الأولى في مصر خلال تلك الفترة أو غيره من القوى السياسية التي كانت على خلاف مع القصر ومن أمثلة ذلك تنظيم الجماعة لمسيرات لأعضائها أمام قصر عابدين عام 1937 مرددين للملك" نهبك بيعتنا، وولاءنا على كتاب الله ورسوله "، كما استخدم الملك الجماعة في صراعه مع النحاس حين نظم البنا مسيرة للإخوان هتف المشاركين فيها من أنصاره "الله مع الملك " ردا على المسيرات الشعبية التي انطلقت مؤيدة للنحاس[2].

حيث تسببت تلك العلاقة بين الإخوان والقصر بنقد لاذع للإخوان واتهامهم بالتناقض والنفاق، حيث يقول سليم عزيز في كتابه الإخوان المسلمون الوجه والقناع " فهم الذين وقفوا مع الملك الفاسد ومع السراي التي أمدتهم بالمال والعتاد ليتصدوا لحزب الوفد والشيوعيين في معاركهما ضد الملك الذي كانوا يتغزلون فيه وفي تقواه وصلاحه وتخرج مظاهراتهم لتأييده والهتاف باسمه ولعن خصومه ولقد عقدوا مؤتمرهم العام الرابع لسبب يتيم وهو الاحتفال بعيد اعتلاء جلالة الملك فاروق العرش[3] "، كما ينتقدهم احمد الحبيشي في مقال له بعنوان "لماذا يكره الإخوان جمال عبد الناصر" حيث يقول "في ذروة الصراع بين حزب الوفد والقصر الملكي ومن خلفه السفارة البريطانية هتف الإخوان في مظاهرة معادية لحزب الوفد: "الله مع الملك" فأطل

---

[1] اسماعيل، حمادة محمود: **حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين بين الدين والسياسية 1928–1949**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2010، ص.ص 143–146.

[2] إمام، عبد الله: مقال بعنوان **الإخوان وعبد الناصر**، 2–10–2007، عن الموقع الالكتروني الفكر العربي القومي على الرابط http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=print&sid=421

[3] الاخوان المسلمون من الجذور حتى اليوم، عن الموقع الالكتروني http://www.ikhwan.net/forum/showthread.php?

عليهم الملك من شرفة القصر ورد عليهم مجيباً: "نعم.. الله معنا"[1]، وتعلق الباحثة كاريمان المغربي في كتابها "الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى سيد قطب" "ما يثير الدهشة من كتابات للشيخ حسن البنا بأنها اكتست بالتملق والرياء وما هو أكثر من ذلك، ففي جريدة "الأخوان المسلمون" نقرأ: "يقولون إنّ الناس على دين ملوكهم ونحمد الله ونشكر فضله على أنّ رب البيت يضرب المثل الأعلى في سمو النفس وعلو الهمة "[2] وتستكمل في ذات السياق " كان تأييد الإخوان للقصر كسباً كبيراً له، حيث أنّ البنا هاجم الحزبية لحساب القصر واعتبرها منافسة غير شرعية لولاية ولي الأمر، ودعا إلى إلغاء الأحزاب لأن الإسلام لا يعرف غير حزبين احدهما حزب الله ممثلاً بولي الأمر وطاعته واجبه، والثاني حزب الشيطان والجهاد ضده وضد من والاه واجب وأصل معلوم من أصول الدين" [3]، هذا ويخاطب حسن البنا الملك فاروق في مقال له في مجلة النذير عام 1936 اذ يقول "إنّ شعبك الذي عرفك مؤمناً صالحاً تقياً ووثق بك مجاهداً، وأنّ هذا الشباب الذي ناديته فلبى، وهبت به فأستعد، ليعلن بهذه المناسبة السعيدة عظيم إخلاصه وولائه للعرش المفدى، وقد عرف فيك شعبك المنقذ له، والحارس لدينه، والساهر على رعاية مصالحه والداعي إلى الخير والفضيلة فيه بالقول والعمل، فأحبك وأخلص لعرشك من قرارة نفسه، وعقد على عهدك الرجاء، وكنت عنده رمز الأمل"[4].

وقد حافظت الجماعة على علاقتها بالقصر على الرغم من اغتيال البنا،حيث قام المرشد الثاني للإخوان حسن الهضيبي بالتوجه إلى قصر عابدين ومعه عدد من قادة الجماعة ليسجلوا في سجل التشريفات ولاءهم للملك فاروق.

وبعدها بأيام أخرى، استقل الهضيبي واحدة من عربات القصر الملكي ليقوم بزيارة وصفها بأنّها "زيارة كريمة لملك كريم" ثم قام الهضيبي بزيارة أخرى في تشرين ثاني.

---

[1] الإخوان المسلمون والعلاقة بالملك والحكومات، عن الموقع الالكتروني http://www.ikhwanwiki.com/index.php?

[2] المغربي، كاريمان: **الإخوان السلمون من حسن البنا الى سيد قطب**، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية,القاهرة، 1997، ص 28.

[3] المرجع السابق، 28.

[4] المرجع السابق.

وفي 16 يناير 1952م وبرغم تصاعد الغضب الشعبي ضد الملك وضد الاحتلال توجه المستشار الهضيبي إلى قصر عابدين مهنئًا بمولد ولي العهد، وفي الطريق إلى القصر كانت المظاهرات صاخبة ضد تعيين الملك لحافظ باشا عفيفي رئيساً للديوان[1].

هذا كله قد جعل من الجماعة في الصف المناوئ للحركات والأحزاب الأخرى وبالأخص حزب الوفد المنافس التقليدي للجماعة وأكبر الأحزاب السياسية في مصر في تلك الفترة على الرغم من اتفاق الجماعة مع تلك الجماعات في مطالبها الإصلاحية والوطنية لا سيما المتعلقة بدعم القضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي تسبب بحدوث العديد من الصراعات بين الجماعة وغيرها من القوى.

إلا أن الإخوان يدافعون عن تلك العلاقة مع القصر من منطلق رؤيتهم للملك باعتباره الحاكم الشرعي للبلاد، فإن أحسن فله البيعة والولاء وان ضل فعلى الجماعة النصح والإرشاد حيث يستعرض موقع الجماعة الرسمي على الانترنت عددا من المواقف التي قدمت بها الجماعة النصح للملك فيها على غرار المطالبة بإلغاء البغاء الرسمي والسري، وتحريم الخمر، ومحاربة السفور والإباحية، والمطالبة بتحريم المقامرة، وسن قانون يمنع الربا، والمطالبة بالعناية بالتعليم والمساجد.[2]

بينما يقرأها الباحث أنها تندرج في إطار براغماتية الحركية ومرونتها السياسية وحقيقة جوهرها كونها حركة سياسية لديها مصالحها وتوازناتها التي قد تتغلب في الكثير من الأحيان على مبادئها وتنظيرها كغيرها من الحركات والأحزاب السياسية، وهو الأمر الذي سيظهر جليا من خلال العلاقة الوثيقة – ولو لفترة وجيزة – مع الأنظمة السياسية ذات الرؤى المتناقضة والمتصارعة ما بعد الفترة الملكية وبالأخص فترتي عبد الناصر والسادات في بدايتهما، كما سيظهر بشكل اكبر من خلال استعراض موقف الجماعة المؤيد لثورة الضباط الأحرار في بدايتها.

---

[1] الحبيشي، احمد: **لماذا يكره الاخوان المسلمون جمال عبد الناصر**، مرجع سابق.

[2] ويكيبيديا الإخوان المسلمون: الإخون المسلمون والعلاقة بالقصر والحكومات عن الموقع الالكتروني http://www.ikhwanwiki.com

- **بلورة البناء الهيكلي للحركة**

تبلور في هذه المرحلة البناء الهيكلي لحركة الإخوان المسلمين، حيث تشكلت لأول مرة هيئة مكتب الإرشاد العام للإخوان المسلمين بناء على قرار مجلس الشورى العام الذي انعقد في الإسماعيلية عام 1933 حيث اعتبر بمثابة المؤتمر الأول للإخوان، إلا أن المؤتمرين الأكثر أهمية واللذان ساهما بشكل جلي في تنظيم الشأن الداخلي للجماعة فهما المؤتمران الخامس المنعقد عام 1939 ومؤتمر عام 1945، حيث حدد البنا في المؤتمر الخامس طبيعة الحركة باعتبارها دعوة سلفية وطريقة سنية وحقيقة صوفية ومنظمة سياسية وجماعة رياضية ورابطة علمية ثقافية وشركة اقتصادية وفكرة اجتماعية، وهو الأمر الذي يؤكد شمولية فكر الجماعة وإحاطتها بمختلف أوجه حياة الفرد، كما تم في هذه المرحلة الانتقال من مرحلة الدعوة الدينية إلى المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية المصرية، حيث أعلن البنا عام 1939 حزبية الجماعة من خلال إعلانها بأنها هيئة سياسية فيما كان التحول الأكثر وضوحا باتجاه حزبية الجماعة ومشاركتها السياسية عام " 1945 " حينما قرر رؤساء مناطق الإخوان ومراكز الجهاد في اجتماعهم تحويل اسم الجماعة من " جماعة الإخوان المسلمين " إلى " هيئة الإخوان المسلمين العامة " حيث أن مصطلح هيئة في وقتها كان مرادفا للفظ حزب في عصرنا الحالي، كما طرحت الجماعة في مؤتمرها عام 1945 مشروع " إقامة دولة إسلامية في كل قطر بدلا من مشروعها لإقامة الخلافة الإسلامية الذي كان قد طرح عام 1939، وانتشر كذلك نفوذ الجماعة في مختلف المحافظات المصرية ومشاركتها في الشأن العام حيث طلبت الجماعة من " علي ماهر " رئيس وزراء مصر عدم الدخول في الحرب العالمية الثانية وقصر المساعدات المقدمة لبريطانيا على ما نصت عليه معاهدة 1936 ومن دلائل التحول السياسي للجماعة ترشح البنا لانتخابات عام 1942[1].

كما أن من ابرز سمات هذه المرحلة هي تشكيل " الجهاز السري للجماعة " وهو تنظيم خاص مسلح وسري قام بتنفيذ العديد من عمليات الاغتيال السياسي والأعمال التفجيرية كان من

[1] علي، عبد الرحيم: **الاخوان المسلمون من حسن البنا الى مهدي عاكف**، مرجع سابق ص35-39

أبرزها اغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي بسبب قراره بحـــل الجماعـــة والقاضـــي الخزندار ومحاولة نسف محكمة الاستئناف للتخلص من الوثائق والمستندات التي تم ضبطها فيما عرف بقضية " السيارة الجيب " وهي ملفات تدين الإخوان بتورطهم في قضايا عنفية، ومحاولة اغتيال رئيس مجلس النواب ورئس الوزراء إبراهيم عبد الهادي [1].

هذا وسوف يفرد الباحث جزءا من الدراسة لاستعراض استخدام الجماعة لأساليب عنفية لصناعة التغيير المنشود خلال الفصول اللاحقة.

- **محاولات حل الجماعة**

يشير الباحث حمادة محمود اسماعيل في كتابه " **حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين بين الدين والسياسة 1928- 1949** " بأن الجماعة قد تعرضت خلال تلك الفترة إلـــى ثلاثـــة محاولات لحلها قبل قرار الحل الرسمي بتاريخ 1948-12-8 وهي:

- **فترة وزارة حسين سري:** حين احتج الانجليز على سماح سري للجماعة بممارسة نشاطها الذي اعتبره الانجليز مناهضا لهم وطالبوا بحل الجماعة، وهو الطلب الذي قوبل بـــالرفض من قبل حسين سري.

- **فترة وزارة النحاس الثالثة عام 1942:** حيث طلب اللورد كليرن " Lord Kiliearn " من النحاس حل الجماعة والحيلولة دون نجاح البنا في الانتخابات، وانتهت بصفقة البنـــا مـــع النحاس على عدم الترشح وقيام النحاس بإغلاق بعض شعب الإخوان التي بلغت خمسين في حينه.

- **فترة وزارة أحمد ماهر:** وقد كان طلب حل الجماعة من خلال الشيخ المراغي شيخ الجامع الأزهر الذي طالب بحل مختلف الهيئات الدينية بما فيها الجماعة لأنها تقوم بتصدير فتاوى ونشرها للناس، إلا أن موت الشيخ المراغي حال دون ذلك.

---

[1] الحفني، عبد المنعم: **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والاحزاب الاسلامية**، مكتبة مدبولي، 142.

- **اقتراح أحد مندوبي اليمن في الجامعة العربية حل الجماعة:** وذلك احتجاجا على مواقف الجماعة من أحداث اليمن إلا أن الطلب قوبل بالرفض[1].

2- المرحلة الثانية: المرحلة القطبية الناصرية

تعتبر علاقة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر بحركة الإخوان المسلمين من القضايا التي لا تزال تلقي بظلالها حتى اليوم على صورة الجماعة وارتباطها بالعنف السياسي المتأصل في فكر سيد قطب، على الرغم من العلاقة الوثيقة التي جمعت الطرفين في بداية حكم عبد الناصر، لتتحول العلاقة من علاقة تعاون وثيق الى خصومة وعداء لا زالت جاثمة في صدور الفريقين حتى اليوم.

وتعتبر هذه المرحلة من أبرز وأهم المحطات في تاريخ حركة الإخوان المسلمين، إذ أن أفكار سيد قطب القائمة على جاهلية المجتمع قد الهمت أجيالا من الشباب الإخواني الذي امن بها ووجد باستخدام وسائل عنفية لإحداث التغيير المنشود الوسيلة المثلى لتحقيق أهداف الجماعة، وهو الأمر الذي مهد للتأسيس للحركات الجهادية العنفية التي خرجت من رحم الجماعة وانشقت عنها مستقبلا.

ابرز خصائص هذه المرحلة وتأثيراتها على حركة الإخوان المسلمين ما يلي:

1- التركيز على التنظيم أكثر من علنية الدعوة كما ساد في عهد حسن البنا باستثناء فترة الوفاق مع النظام في العامين الأولين للثورة.

2- طبع التنظيم بأفكار سيد قطب والمتمثلة في "جاهلية القرن العشرين" ومؤلفاته التي مثلت اتجاهاته الحركية ومن أبرزها " هذا الدين" و "المستقبل لهذا الدين" و"معالم على الطريق" والتي أدت إلى قطيعة وصراع مع النظام.

---

[1] اسماعيل، حمادة محمود: **حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين بين الدين والسياسة 1928-1949**، مرجع سابق، ص.ص، 425-426.

3- سرية التنظيم، فقد بات التنظيم بمجمله مهددا من قبل النظام وبالتالي فقد عاودت الجماعة ممارسة العمل السري التنظيمي بشكل كامل.

4- أدى الفكر القطبي إلى التأثير في الثقافة الاخوانية سواء على صعيد أفراد الجماعة أو سلوكها الجمعي بشكل عام.

ومن أبرز نتائج تلك المرحلة محاولات الجماعة لانتهاج أسلوب العمل السري والعنفي من جديد وإن كان أسلوبا غير مبرر وغير صحيح وله نتائج وخيمة على المجتمع وسلمه الأهلي إلا انه يجب عدم إغفال دور النظام القائم في حينه في تعميق الشعور بالظلم والتهميش لأعضاء الجماعة وهو الأمر الذي شكل البيئة الخصبة لتجنيد جزء من شباب الجماعة في العمل السري والعنفي، حيث أن الشعور بالظلم وسياسة تكميم الأفواه والمركزية المطلقة في الحكم هي الوصفة السحرية والبيئة الخصبة لانتشار الأفكار المتطرفة والراديكالية في أوساط المحبطين والمظلومين والمنتهكة حقوقهم وبالتالي فقد وجدت أفكار سيد قطب في شباب الإخوان المحبط الذي يعاني من الاعتقال والتعذيب الدفيئة الأساسية التي أنتجت فيما بعد الحركات الجهادية العنفية.

وعلاقة حركة الإخوان المسلمين بالضباط الأحرار ليست وليدة ثورة عام 1952، بل لها جذور تاريخية سبقت هذا الموعد بكثير، الى درجة ان بعض الكتاب من أمثال سليمان الحكيم يصف جمال عبد الناصر بأنه نبتة إخوانية وبأن حسن البنا قد اوصى قبل اغتياله بأن يكون جمال عبد الناصر هو الخيار الثاني لتقلد منصب المرشد العام للجماعة في حالة غياب عبد الرحمن السندي [1].

على الرغم من عدم تأكد الباحث من صحة تلك المعلومة أو اسنادها بشواهد اخرى حول عضوية جمال عبد الناصر بجماعة الإخوان المسلمين إلا أن هناك العديد من الشواهد التي تؤكد على العلاقة الايجابية بين الجماعة والضباط الأحرار، فقد تعاونت حركة الإخوان المسلمين في بداية الثورة مع ثورة الضباط الأحرار، إذ رحب الإخوان بمحاكمة رجال السلطة السابقة

[1] الحكيم سليمان " عبد الناصر ولاخوان من الوفاق الى الشقاق، مصدر سابق ص 15.

وعلى الأخص من كانوا على خصام مع الإخوان من أمثال إبراهيم عبد الهادي، وكـذلك فقـد تجاوب الإخوان مع قرار الثورة إلغاء الأحزاب والدستور[1]، وقد تولى عدد من الإخوان لـبعض المناصب السياسية في الدولة مثل الشيخ أحمد حسن الباقوري عضو مكتب ارشاد الحركة الذي تولى وزارة الأوقاف في ثورة يوليو 1952، ثم وزير الأوقاف في الجمهورية العربية المتحـدة حتى عام 1959، وتم إطلاق سراح جميع معتقلي الحركة عام 1952.

كما أن سيد قطب* كان من أكثر الأشخاص تأييدا للثورة معتبرا إياها أعظم انقلاب فـي تاريخ مصر الحديثة على الإطلاق[2]، وقد وصف في حينها من قبل بعض الكتاب ب " ميرابـو الثورة المصرية ".

اختير قطب مستشارا لمجلس قيادة الثورة للشؤون الثقافية والعمالية بحيث أنه كان هـو المدني الوحيد الذي يحق له حضور بعض جلسات مجلس قيادة الثورة [3].

وهاجم سيد قطب الداعين لعودة الجيش إلى الثكنات واستئناف الحياة الدسـتورية فـي مصر بعد الثورة في مقال له في جريدة الأخبار نشر يوم 8 أغسطس 1952، قال فيه مخاطبا محمد نجيب " أيها البطل. أيها الأبطال. إن الوقت لم يحن بعد كي تعودوا إلـي الثكنـات. إن حركة التطهير الحقيقية لم تبدأ بعد، وهي في حاجة إلي خطوات حاسمة لا إلى أنصاف الحلـول وأرباعها"[4].

---

[1] حنفي، حسن: **الدين والتنمية في مصر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1989، ص200

* **سيد قطب إبراهيم حسين الشاذلي:**" 9 أكتوبر 1906م- 1966م " كاتب وأديب ومنظر إسلامي مصري، وعضو سابق في مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين ورئيس سابق لقسم نشر الدعوة في الجماعة ورئيس تحرير جريـدة الإخـوان المسلمين' يعتبر من أكثر الشخصيات تأثيراً في الحركات الإسلامية التي وجدت في بداية الخمسينيات من القرن الماضـي، له العديد من المؤلفات والكتابات حول الحضارة الإسلامية، والفكر الإسلامي، من أبرزها معالم في الطريق وفـي ظـلال القران، اعتبر سيد قطب من أوائل منظري فكر السلفية الجهادية وذلك منذ ستينيات القرن العشرين. استنادا إلـى بعـض توجهات الإخوان المسلمين ونشأة التنظيم الخاص للجماعة، أعدم في مصر عام 1966.

[2] قطب، سيد: مقال بعنوان " ***إذا لم تكن ثورة فحاكموا محمد نجيب*** " **مجلة روز اليوسـف**، 8 اغسـطس 1952، العـدد 1262، ص10.

[3] دياب.حافظ: " **سيد قطب الخطاب والايدلوجيا** "، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ط1، ص 147.

[4] النمنم،حمدي: **بحث بعنوان سيد قطب ديكتاتورية عادلة نظيفة وشريفة**، المصري اليوم، 29-12-2005، عبر الرابط الالكتروني http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=20850&IssueID=312

وقد شارك محمد نجيب وجمال عبد الناصر في الزيارة السنوية لضريح البنا في 13 شباط 1953، وتم تعيين البهي الخولي احد أعضاء الجماعة ضابطا للاتصال بين الجماعة والضباط الأحرار، وفي المقابل فقد استفاد الضباط الأحرار من الإخوان في تثبيت دعائم سلطتهم من خلال استثمار تاريخ الحركة في العمل السياسي وتغلغلها في المجتمع المصري وفئاته المختلفة[1].

إلا أن هذا الوفاق من الطرفين لم يستمر طويلا، ولم يكن حقيقيا فقد تحفظ الإخوان على شعار " الدين لله والوطن للجميع " الذي رفعته السلطة الجديدة لتوحيد الشعب، وقاطعوا احتفالات الذكرى السنوية الأولى للثورة، كما أن الإخوان تحفظوا على قانون الإصلاح الزراعي الذي أنتجته السلطة الجديدة، وطالبوا برقابة على كل القوانين والتشريعات قبل ان يتخذ النظام قرارا بشأنها وكذلك طالبوا بإنشاء دستور إسلامي يطبق الشريعة ويبدأ بفرض الحجاب[2]، بالإضافة إلى أن قيادة الثورة تحفظت على تصريحات الإخوان للصحافة الخارجية حول الأوضاع الداخلية، و في ضوء تعارض الأهداف والمصالح بين الطرفين فقد وجد عبد الناصر في حادثة المنشية التي تعرض بها عام 1954 لمحاولة اغتيال فاشلة واتهام الإخوان بها فرصة للقضاء على الإخوان، حيث بدأت في تلك الفترة مرحلة جديدة من العداء بين الإخوان والسلطة الحاكمة الممثلة بنظام الرئيس جمال عبد الناصر حيث تم حل الحركة واعتبارها جماعة غير شرعية[3].

أيقنت حركة الإخوان المسلمين بأن وقوفها إلى جانب الثورة بشكل مطلق سيفقدها لونها السياسي المتمثل بالخطوط العريضة التي قامت من أجلها الجماعة وهي إقامة الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي، وذلك بعد تبني الضباط الأحرار شعار " الدين لله والوطن للجميع " كأساس للحكم وهو الأمر الذي يتعارض بشكل قاطع مع إسلامية الدولة التي يدعو لها الإخوان في أدبياتهم، بالإضافة إلى أن القوانين التي بدا النظام الجديد بتطبيقها مثل الإصلاح الزراعي التي

---

[1] النمنم،حمدي: **بحث بعنوان سيد قطب ديكتاتورية عادلة نظيفة وشريفة**، مرجع سابق، ص200

[2] دياب. محمد: "**سيد قطب الخطاب والايدلوجيا**"، مرجع سابق، ص117.

[3] حنفي، حسن: **الدين والتنمية في مصر**، مرجع سابق، ص200

رأى فيها الإخوان استحضارا للفكر الاشتراكي المتعارض مع الملكية الفردية في الإسلام، وعليه فقد بدا الإخوان في صياغة مواقفهم التي تميزهم عن مواقف النظام ومن هنا بدا الصراع.

وقد تميزت تلك المرحلة بالعداء الشديد بين حركة الإخوان المسلمين والسلطة الحاكمة وتعرض العديد من أنصار الحركة وقادتها للاعتقال والتعذيب وساعد هذا السياق السياسي والاجتماعي على تحول الإخوان إلى الراديكالية ومحاولة إحياء الجهاز السري من جديد عام 1965 على يد سيد قطب الذي دشن مرحلة من المواجهة العنيفة مع الدولة أدت إلى إعدام عدد من أعضاء الجماعة وفي مقدمتهم سيد قطب، الأمر الذي قلل كثيرا من قدرة الإخوان على تجنيد عدد كبير من المناصرين والأعضاء الجدد كما كان عليه الحال سابقا حيث ظل التنظيم حبيس كوادره وأعضائه[1].

وقد اتهم قطب المجتمع بالجاهلية المتمثلة بالانحراف عن نهج الإسلام الصحيح فالمجتمع وفق رؤية سيد قطب خلال تلك المرحلة كان مجتمعا جاهليا ابتداء من تصورات الناس وعقائدهم وعاداتهم وتقاليدهم وموارد ثقافتهم وكذلك فنونهم وآدابهم وشرائعهم وقوانينهم[2].

وهو الأمر الذي أثر سلبا على قدرة الحركة على التغلغل والانتشار في المجتمع المصري، بالإضافة إلى انه من سوء حظ الجماعة بان عبد الناصر كان يحظى خلال تلك الحقبة بشعبية كبيرة في العالمين العربي والإسلامي حيث كان ينظر له كبطل قومي وطليعة التصدي للأطماع الامبريالية في المنطقة وبخاصة بعد إعلانه تأميم قناة السويس والاعتداء الثلاثي على مصر عام 1956 حتى حرب عام 1967 وهو الأمر الذي اضعف من موقف الجماعة في صراعها مع النظام.

لقد كان الصراع بين حركة الإخوان المسلمين صراعا سياسيا اكثر منه صراعا عقائديا، فقد اعتقدت الجماعة بانها تستطيع استخدام الثورة لمصالحها المتمثلة بفرض قوانين

---

[1] مغيث، كمال: **الحركة الاسلامية في مصر في العصر الحديث**، ط1، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، 1998، ص96.

[2] دياب، محمد: "**سيد قطب الخطاب والايدلوجيا**"، مرجع سابق، ص181.

الشريعة الاسلامية ومنحها الشرعية القانونية التي فقدتها خلال الحكم الملكي، فيما كان هدف الثورة هو استخدام الجماعة بإمكانياتها البشرية والتنظيمية العالية لتمكين سلطاتها على أرض الواقع

وهو الأمر الذي يؤكده فؤاد زكريا 1987 " لقد حاول كلا الطرفين استغلال الآخر لتحقيق مصالحه الخاصة، والانتقال إلى العنف كلما أصبح التعارض بين مصالح الطرفين صارخا، ففي العامين الأولين من عمر الثورة تصور الإخوان أنهم يستطيعون استغلالها لصالحهم، وتصورت الثورة أنها قادرة على استخدام الإخوان لمحاربة الأحزاب، وحدث تحالف مؤقت ثم جاء الصدام "[1].

3- المرحلة الثالثة: مرحلة الانفتاح الاقتصادي وثبات الفكر " مرحلة الرئيس الراحل محمد أنور السادات "

لقد ساهم تحول الاقتصاد المصري في بداية السبعينات إلى ما يسمى بمرحلة " الانفتاح الاقتصادي " والذي كان من أبرز سماته السماح لرأس المال العربي والعالمي للاستثمار في مصر بالإضافة إلى التحول من سياسة التخطيط الشامل إلى التخطيط السنوي المتحول [2]، والتي ترجمت بشكل عملي بعد إعلان حكومة الرئيس المصري الراحل أنور السادات برنامجها أمام مجلس الشعب المصري في ربيع 1973 حيث أعلنت عن هدفها بالانفتاح كوسيلة لتطوير الاقتصاد المصري[3].

ومن خصائص هذه المرحلة ما يلي:

1- انفراج العلاقة بين الجماعة والنظام السياسي الحاكم مما أتاح الفرصة للجماعة لإعادة تأسيس نفسها وتجديد دمائها وتدعيم صفوفها من مختلف شرائح وطبقات المجتمع المصري

---

[1] زكريا. فؤاد: **الحقيقة والوهم في الحركة الاسلامية المعاصرة**، دار فكر، القاهرة، 1987، ص128.

[2] اقتصاد مصر، عن الموقع الالكتروني للموسوعة الحرة ويكيبيديا عبر الرابط الالكتروني http://ar.wikipedia.org/wiki

[3] سعيد، سامية امام: **من يملك مصر، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري 1974-1980**، دار المستقبل العربي، القاهرة 1986 ص 56.

خاصة في مؤسسات التعليم العالي بعد فترة الغياب التي عانتها الجماعة خلال الفترة الناصرية.

2- تأسيس وانطلاق الحركات المتطرفة العنفية مثل الجماعة الإسلامية و جماعة الجهاد.

3- امتازت هذه الفترة من عمر الجماعة بالتقاء مصالحها مع مصلحة النظام، ففي حين استغل النظام الجماعة لإيقاف المد الناصري والشيوعي وتحقيق مصالحه، فقد استغلت الجماعة حاجة النظام لتوسيع نفوذها في المجتمع وإعادة بناء هياكلها التي عانت خلال فترة الحكم الناصري، إلا أن هذه العلاقة القائمة على المصالح المتبادلة سرعان ما انهارت أمام اختلاف المصالح بعد توقيع الرئيس السادات على اتفاقية كامب ديفيد مما يؤكد من جديد بان تلك العلاقة في جوهرها لا تختلف عن التحالف الوهمي مع الثورة المصرية في بداية الخمسينات.

4- بروز الجيل الثاني من قيادات الإخوان والذين شكلوا انعطافة فكرية وسلوكية في حياة الجماعة من خلال تغلغهم في مؤسسات المجتمع ولا سيما المؤسسات التعليمية والذين سيشكلون قيادة النقابات المهنية وممثلو الجماعة في البرلمان المصري خلال فترة الثمانيات والتسعينات.

ويشير الدكتور شاكر البدري 2007 " المرحلة قد أفرزت علاقات إنتاج جديدة

وبروز للطبقة الرأسمالية المسيطرة على عصب الإقتصاد المصري، وزيادة الفجوات بين الفقراء والاثرياء في المجتمع مما ادى لتحركات شعبية احتجاجية استدعت تدخل الجيش ونزوله للشارع للسيطرة على الأمور[1].

وقد مثلت فرصة تلك المرحلة فرصة حقيقية لحركة الإخوان المسلمين للتغلغل والانتشار وإعادة بناء التنظيم من جديد وذلك لسببين هامين هما:

[1] البدري، جمال شاكر: **السيف الاخضر الاصولية الاسلامية المعاصرة**، ط1، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2007، ص 41-45

1- عودة رأس المال الإخواني المهاجر خلال فترة عبد الناصر واستثماره في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية في الدولة مستثمرة أجواء سياسة الانفتاح الاقتصادي الجديدة مما جعل من الجماعة لاعبا اقتصاديا فاعلا ومؤثرا في الحياة الاقتصادية في مصر.

2- التقاء مصالح حركة الإخوان المسلمين مع مصالح النظام، فالنظام يهدف إلى مقاومة المد الناصري والشيوعي والجماعة تهدف إلى إعادة بناء هياكلها التنظيمية وتغلغلها بين الجماهير في أجواء من الحرية والشرعية، وبالتالي فقد وجد كل من النظام والجماعة في الآخر وسيلة لتحقيق مآربه ومصالحه.

حيث وجد السادات في حركة الإخوان المسلمين أداة يمكن استخدامها لمقاومة المد الناصري والشيوعي في المجتمع المصري خلال تلك الفترة وبخاصة في مؤسسات التعليم العالي التي شهدت خلال بداية حكم السادات انتعاشا كبيرا للحركة الطلابية التي قادت حركة الاحتجاجات والاعتصام ضد سياسات النظام فتشكلت " اللجنة الوطنية " التي قادت حركات الاحتجاج في جامعتي القاهرة وعين شمس عام 1972 ولجنة الدفاع عن الديمقراطية ولجان مناصرة القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى نوادي الفكر الناصري وانتشار الأفكار الاشتراكية التقدمية في صفوف الطلبة، حيث أتاح نظام الحكم للإخوان مساحات واسعة من الحرية مما أتاح للحركة تجنيد المزيد من الأنصار والأعضاء وبالأخص بين صفوف الطلبة وفي مؤسسات التعليم العالي التي تحولت إلى أهم ساحات التأطير لفكر الحركة من خلال المحاضرات التي كان يلقيها " محمد الغزالي وسيد سابق " فيها، كما أن نظام السادات استخدم الكثير من التوجهات ذات الرمزية الدينية وقام بإعلائها فالرئيس هو " الرئيس المؤمن " والدولة هي " دولة العلم والإيمان " وتم دعم المؤتمرات الدينية في داخل مصر وخارجها وتم الاهتمام بمؤسسة الأزهر ووزارة الأوقاف وزادت البرامج الدينية في الإذاعة والتلفزيون الرسميين، وقد ازدادت المساجد في عصر السادات عشرين ألف مسجد عما كان سابقا[1].

[1] البدري، جمال شاكر: **السيف الاخضر الاصولية الاسلامية المعاصرة**، مرجع سابق، ص45-50

وبشكل عام ووفقا لحسابات سياسية للسادات ورغبة منه في إحداث توازنات داخلية فقد تصالح السادات مع الأخوان في بداية حكمه حيث أفرج عن أعضاء الجماعة الذين كانوا داخل السجون وأعاد المطاردين والهاربين منهم إلى مصر وكذلك فقد أعاد المفصولين منهم إلى وظائفهم بل وتعدى ذلك بتعويضهم ماليا عن السنوات التي قضوها داخل السجن، وذلك في إطار سعى السادات لإيجاد تيار إسلامي يأخذ على عاتقه مهمة التصدي للتيار الناصري واليساري المسيطر على الساحة السياسية المصرية آنذاك[1].

وقد استثمرت حركة الإخوان المسلمين تلك العلاقة الوثيقة بنظام الحكم من أجل إعادة بناء هياكلها التنظيمية وتجديد دمائها وتجنيد الأنصار والأعضاء وبالأخص في مؤسسات التعليم العالي التي فتحت لها بقرار من نظام الحكم على أوسع أبوابها.

وفي نهاية السبعينات بدأ الحوار الحقيقي بين حركة الإخوان المسلمين والولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على تجنب حدوث النموذج الإيراني المفاجئ خلال الثورة الإيرانية وهو الأمر الذي يشير له الكاتب حمادة هلال 2006، مستدلا عليه بدليلين أحدهما وثيقة تم تسريبها من خلال المخابرات الإيرانية بعد احتلال السفارة الأمريكية في طهران، حيث يشير الكاتب بأن الوثيقة تحمل الرقم 1429 ومؤرخة بتاريخ 23 يناير 1979 تؤكد اتصال مسئول القسم السياسي للسفارة الأمريكية بعمر التلمساني والذي رحب بدوره بهذا التواصل، بينما دليله الآخر هو تصريح للرئيس أنور السادات أمام أساتذة جامعتي أسيوط والمنيا حينما قال قاصدا الأمريكان " ما هم عايزين التلمساني " [2].

إلا أن توقيع السادات لاتفاقية " كامب ديفيد " مع اسرائيل عام 1979 وموقف الجماعة المناوئ له قد أدى إلى توتر العلاقة بين الجماعة والنظام من جديد وصلت إلى اعتقال عمر

---

[1] أنور السادات والإخوان: **خطاب للرئيس الراحل أنور السادات في البرلمان المصري**، عن الموقع الالكتروني http://www.youtube.com/watch?v=TP1tAd1jhs8

[2] هلال، حمادة: **مبارك والإخوان صراعات علنية وصفقات سرية**، دار حواء، القاهرة، 2006، ص 70.

التلمساني المرشد العام لحركة الإخوان المسلمين ضمن قائمة المعتقلين في اعتقالات أيلول 1981.[1]

4- المرحلة الرابعة: مرحلة المراجعة والتحولات الكبرى " مرحلة الرئيس محمد حسني مبارك

تعتبر فترة الرئيس محمد حسني مبارك هي الفترة الأطول من عمر الجماعة، حيث أنها تمتد لثلاثة عقود متواصلة مرت بها الحركة بعدد من التحولات الإستراتيجية في الفكر والممارسة وكذلك في طبيعة وشكل التحالفات السياسية التي امتازت خلال تلك الحقبة بالواقعية السياسية والاعتدال وتغليب المصلحة الحزبية وحسابات الكسب والخسارة، كما دخلت الجماعة خلال تلك الفترة في العملية السياسية والديمقراطية حتى استطاعت أن تشكل قوة المعارضة السياسية الأولى في مصر وان تحقق انتصارات واضحة في النقابات والمؤسسات التعليمية وهو الأمر الذي تمخض عنه حصول الجماعة على 20% من مقاعد مجلس الشعب عام 2005.

هذا ويكاد يجمع الباحثين في قضايا الإسلام السياسي من أمثال " أحمد طه " والدكتور هشام العوضي وخليل العناني على أن هذه الفترة من عمر الجماعة يمكن تقسيمها الى ثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى: مرحلة التجاهل والتسامح

ومن أبرز مميزات هذه المرحلة نضوج الدور المحوري للجيل الثاني من الإخوان، وهو الجيل الذي استطاع تحقيق الانتصارات لحركة الإخوان المسلمين في النقابات المهنية ومجالس الطلبة ومجلس الشعب، إلا أن أهم ما ميز هذا الجيل هو انفتاحه على القوى السياسية الأخرى في المجتمع وهو الأمر الذي ترجم بتحالفات حركة الإخوان المسلمين مع القوى الليبرالية في هذه الفترة[2].

---

[1] طه، احمد: اشكالية العلاقة بين جماعة الاخوان المسلمين والنظام المصري... الملامح المستقبلية بين الادماج والاقصاء، مؤسسة الفكر الاسلامي المعاصر للابحاث والنشر،1-4-2009، عن الموقع الالكتروني http://www.islammoasser.org/studies_researches.php?Action

[2] رشوان، ضياء:**الإخوان المسلمون ما بعد مشهور**،الشاهد للدراسات السياسية والاستراتيجية، ب، ت، عن الرابط الالكتروني http://ashahed2000.tripod.com/drasat/4-11.html

فالفجوة في التوجهات السياسية والاجتماعية بين أبناء الجيل الثاني من الجماعة وغيرها من القوى الوطنية قد تقلصت بسبب التقاء رؤى ذلك الجيل في معارضته لسياسات السادات وبالأخص فيما يتعلق بسياساته الخارجية وتوقيعه لاتفاقية السلام مع إسرائيل.

هذه الفترة تتشابه إلى حد كبير مع بداية حكم السادات في التقاء مصالح الجماعة والنظام مع اختلاف المعطيات الموضوعية والظروف القائمة على الأرض، إذ أن رغبة النظام بتحقيق شرعية شعبية تمثلت بمنح مساحات أوسع من الحرية والديمقراطية خلال تلك الفترة من جهة وانشغاله بمحاربة الحركات الراديكالية التي تمخض عنها عملية اغتيال الرئيس السابق السادات وإنهاء حالة القلاقل الاجتماعية والذي كان من ابرز مظاهره تمرد قوى الامن في شوارع القاهرة عام 1986، قد التقت مع مصلحة الجماعة باحتكار الفضاء الديني والانتشار في المجتمع المصري.

وقد امتدت هذه المرحلة من عام 1981 إلى عام 1988، حيث يشير الدكتور هشام العوضي 2009، بان نظام الرئيس الراحل محمد حسني مبارك قد عمل خلال تلك الفترة على كسب ما يطلق عليه الكاتب " بالشرعية الشعبية " من خلال انتهاج سياسات تلقى قبولا شعبيا تجلى ذلك برفض النظام للمقترح الأمريكي بتمويل بناء قاعدة رأس بيناس العسكرية عام 1983، ورفض المشاركة في عملية عسكرية ضد ليبيا عام 1986، أما على الصعيد المحلي فقد اتسمت تلك الفترة باستقلالية القضاء ودعم مساواة الأفراد أمام القانون، ومحاربة الفساد، ودعم التعددية الحزبية والسياسية[1].

وقد اتصف سلوك النظام تجاه حركة الإخوان المسلمين خلال تلك الفترة بالتسامح وتجاهل النشاط والتركيز على مواجهة الحركات الإسلامية المتطرفة مثل "جماعة الجهاد" و" الجماعة الإسلامية"، مما أهلها لأن تستكمل تغلغلها في مؤسسات المجتمع المصري التي ابتدأت عمليا خلال فترة السادات والتي أتاحت للجماعة فرض حضورها ومد نفوذها في مؤسسات

[1] العوضي، هشام : **صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك 1982-2007** "، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2009، ص. ص 93-96.

وقطاعات المجتمع مثل مجلس الشعب والنقابات المهنية والاتحادات الطلابية بالجامعات ونوادي أعضاء هيئات التدريس[1].

وقد اتسمت هذه المرحلة من مسيرة حركة الإخوان المسلمين بما يلي:-

1- مفارقة الجماعة العمل السري والقبول بمبدأ التعددية السياسية والمشاركة في العملية الديمقراطية من خلال المشاركة في انتخابات 1984 و1987.

2- حدوث تطورات وتحولات إستراتيجية في نظرة الجماعة للأحزاب وفي بناء تحالفاتها السياسية والانتخابية فحزب الوفد الذي شكل عبر تاريخ الجماعة المنافس التقليدي للجماعة ذو الأفكار الليبرالية التي تتعارض بشكل صارخ مع توجهات الجماعة هو حليف الجماعة في انتخابات عام 1987.

3- البدء الفعلي بالتحول نحو تأسيس حزب سياسي من خلال إعداد مسودات لبرنامج حزبي، سواء كان حزب الإصلاح المصري أو حزب الشورى.

4- توسيع القاعدة الاجتماعية والتنظيمية للجماعة لتشمل شبكة تنظيمية واسعة ومعقدة في المؤسسات التعليمية والمساجد وذلك في ظل صمت النظام وانشغاله بمواجهة الحركات الراديكالية السابقة الذكر[2].

المرحلة الثانية: بداية الصراع

بداية الصراع هو التوصيف الذي يمكن أن أن توصف فيه مرحلة تنبه النظام المصري الى الإمتداد الذي حققته حركة الإخوان المسلمين في الشراع المصري نتيجة سياسة التسامح

---

[1] طه، احمد: **اشكالية العلاقة بين جماعة الاخوان المسلمين والنظام المصري..... الملامح المستقبلية بين الإدماج والاقصاء**، مرجع سابق.

[2] العناني، خليل: **مبارك والاخوان خبرة الثلاثين عاما**، مركز الجزيرة للدراسات، 3-3-2011، عن الرابط الالكتروني http://www.aljazeera.net/NR/exeres/97A463B8-25DD-4D4E-976B-A8EB17E0F567.htm

سالفة الذكر، وقد أبتدات هذه الفترة منذ عام 1988 حتى عام 1994، وهي المرحلة التي مهدت للمرحلة اللاحقة وهي مرحلة الاجهاض المبكر.

وتمتاز هذه المرحلة بما يلي :

1- أنها مهدت الطريق أمام تشكل المرحلة اللاحقة وهي مرحلة الاجهاض المبكر والصدام المباشر.

2- بداية مرحلة جديدة من علاقة الحركة مع النظام وعلاقة النظام مع غيره من مؤسسات المجتمع عنوانها عودة النظام الشمولي وتبني سياسات ديكتاتوية تمثلت بتجميد نتائج الانتخابات في المؤسسات النقابية والتدخل في مؤسسات المجتمع المدني بما يخدم مصالحها وأهدافها وهو الأمر الذي واكب النظام حتى انهياره عام 2011.

يطلق "**دليل الحركات الإسلامية في العالم على هذه المرحلة**" "مرحلة التخوف والاحتكاك"[1] ويطلق عليها خليل العناني " مرحلة المواجهة المحدودة " ويسميها هشام العوضي بمرحلة " تسييس الشرعية " والارتياب والتحفظ " حيث يجمع الباحثون بأن الدولة قد بدأت خلال تلك الفترة والمستمرة حتى عام 1994 باليقظة لامتدادات الإخوان في مؤسسات الدولة المختلفة وبالتالي فقد عملت على وقف هذا الانتشار من خلال تجميد بعض النقابات التي حققت بها الجماعة تقدما أو من خلال افتعال خلافات داخل تلك النقابات، فقد حققت الجماعة خلال تلك الفترة سيطرة على بعض المؤسسات النقابية التي كانت حكرا على القوى الليبرالية والحكومية مثل نقابة المحامين عام 1992، فيما زاد من توتر علاقة الدولة بالجماعة خلال تلك الفترة اكتفاءها بمواقف عامة وصفتها الدولة بأنها " فضفاضة وقابلة للتأويل " من موجة العنف التي فجرتها حركات إسلامية راديكالية خلال تلك الفترة وانتقلت منذ ذلك الحين وحتى حينه علاقة الأخوان بالدولة إلى المرحلة الثالثة[2].

---

[1] النجار، ابراهيم وآخرون: **دليل الحركات الإسلامية فى العالم**، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة2006 ص38.

[2] المرجع السابق، ص 42

المرحلة الثالثة: مرحلة الصدام المباشر وسياسة الإجهاض المبكر

يبدو أن سياسة الاحتكاك المحدود والعمل على تقليص دور حركة الإخوان المسلمين لم يؤد الدور المتوقع منه وهو تحييد دور الحركة كفاعل منافس للنظام في توجيه الشارع المصري والسيطرة عليه حتى بدت وكأنها دولة داخل الدولة، بالاضافة الى ان موجة العنف السياسي التي واكبت هذه المرحلة من بعض قوى الإسلام الراديكالي، قد جعل من الحكومة تتعامل مع مختلف قوى الإسلام السياسي بعقلية أمنية شمولية، وهو الأمر الذي أدى الى انتقال العلاقة بين حركة الإخوان المسلمين والنظام إلى هذه المرحلة.

يشير احمد طه في 2009، بأن تيقن النظام من انتشار وتغلغل الجماعة في مختلف قطاعات المجتمع المصري وترسيخ حضوره السياسي والنقابي بشكل أضحى يشكل تهديدا للنظام ذاته وبديلا مستقبليا، بالإضافة إلى تبني النظام لسياسة تقوم على وضع جميع حركات الإسلام السياسي في ذات التصنيف " الصحوة الإسلامية، هو العامل الأساسي للانتقال لتلك المرحلة[1].

فيما يرى هشام العوضي 2009 بأن أولى مظاهر الصراع المباشر للجماعة مع الحكومة تمثلت بمقاطعة الجماعة للانتخابات النيابية عام 1990تحت مبررات الفساد السياسي واستمرارية العمل بقانون الطوارئ، وكذلك تباين موقف الجماعة والنظام فيما يتعلق بتدخل قوات دولية في حرب الخليج الثانية وتخوف النظام الكبير بعدما ظهرت الجماعة وكأنها حكومة ظل حقيقية في إدارتها لأزمة الزلزال عام 1992 وتقديمها لمساعدات إنسانية للمتضررين [2].

وقد اصطدمت الجماعة خلال تلك الفترة بالنظام بشكل مباشر وتعرض أبناء الجيل الثاني في الجماعة للاعتقال والمحاكمات العسكرية والاستهداف للمرة الأولى خلال تجربتهم الحزبية حيث أن أبرز محطات الصدام ما بين الجماعة والنظام خلال تلك الفترة:-

---

[1] طه، احمد: **اشكالية العلاقة بين جماعة الاخوان المسلمين والنظام المصري..... الملامح المستقبلية بين الإدماج والاقصاء**، مرجع سابق.

[2] العوضي، هشام : **صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك 1982-2007** مرجع سابق ص. ص 206. 214.

1- **تنظيم "سلسبيل" للكمبيوتر عام 1992:** تعتبر قضية تنظيم سلسبيل من أبرز مظاهر الصراع المباشر حركة الإخوان المسلمين ــ والنظام الحاكم، وقد عرفت إعلاميا بتنظيم سلسبيل نسبة لشركة السلسبيل للمشروعات التي أسسها القياديان في حركة الإخوان المسلمين المهندس محمد خيرت الشاطر و حسن مالك للعمل في مجال الحاسبات ونظم المعلومات حيث داهمتها قوات الأمن عام 1992 واستولت على كافة الأجهزة والأقراص بها وقد نسبت إليها أجهزة الأمن إعداد خطة حركة الإخوان المسلمين التي عرفت وقتها بخطة "التمكين"، حيث اعتقل علي ذمتها مجموعات كبيرة من الإخوان المسلمين في شتى محافظات مصر من بينهم جمعة أمين احد مفكري الحركة ومؤرخها الرسمي ومحمود عزت أمين عام جماعة الإخوان السابق وعضو مكتب الإرشاد فيها [1].

2- **انتهاج أساليب المحاكم العسكرية ضد قيادات الجماعة:** حيث دخلت العلاقة بين حركة الإخوان المسلمين والنظام الحاكم في الثاني من سبتمبر عام 1995 منعطفا خطيرا تمثل بصدور القرار الجمهوري رقم 279 لسنة 1995 بإحالة 49 من قيادات حركة الإخوان المسلمين إلى المحكمة العسكرية في القضية رقم 8 لسنة 1995 جنايات عسكرية، حيث شكل هذا القرار سابقة باعتباره القرار الأول منذ ثلاثة عقود بعد إحالة عدد من أعضاء الحركة للمحكمة العسكرية عام 1965 في القضية المعروفة بقضية سيد قطب، حيث حكم في هذه القضية التي يطلق عليها الإخوان في أدبياتهم " المحكمة العسكرية الثالثة " على ثلاثة قيادات هم عصام العريان وخيرت الشاطر ومحمد حبيب لمدة خمس سنوات لتتواصل من بعدها سياسة الحاكمات العسكرية لقيادات الجماعة فيما عرف بسياسة الإجهاض المبكر [2].

حيث أن إستراتيجية " الإجهاض المبكر " كما اصطلح على تسميتها هي سياسة انتهجها النظام المصري ضد حركة الإخوان المسلمين منذ نهاية عام 1994 لتتسارع ما بعد هجمات

---

[1] قضية سلسبيل، عن الموقع الالكتروني للموسوعة الحرة ويكيبيديا http://ar.wikipedia.org

[2] شبكة فلسطين للحوار: **ملخص تاريخ الإخوان الحلقة الثانية**، 21-6-2009، عن الرابط الالكتروني http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=437061

11 أيلول نتيجة موائمة المناخ السياسي العالمي فيما يعرف بالتعاون الدولي لمكافحة الإرهـــاب تقوم على توجيه ضربات متتالية متفرقة للحركة مما يؤدى إلى تحقيق هدفين أساسين:

الأول: إنهاكها بجرها إلى ساحة القضاء والحكم على قياديها وأعضائها بسنوات سجن متفاوتـــة المدة.

الثانى: هو حرمان حركة الإخوان المسلمين من التحرك بكامل قوتها خاصة فـــي الحمـــلات السياسية العامة سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية[1].

حيث أدت هذه السياسة بشكل عام إلى اشتداد حدة الصراع بين حركة الإخوان المسلمين والحكومة المصرية وقوبلت بمستويات مرتفعة من التحدي من قبل الحركة للحكومة حيث يقول مأمون الهضيبي عام 1995 في حوار مع مجلة العالم " فالإخوان لا يمكن أن يتعرضوا لضربة ثالثة كتلك التي تعرضوا لها في الخمسينات والستينات، وإن ذلك أمر صعب للغاية لأن الجماعة تقوى باستمرار، ولن تعود للجحور أو التوابيت تحت وطأة الهجمات الأمنية "[2].

ومن أبرز خصائص المرحلة الثالثة ما يلي:

1- استفادةحركة الإخوان المسلمين من مرحلة التسامح في تثبيت وجودها في مؤسسات الدولة والتغلغل والانتشار في المجتمع.

2- إصدار الحركة لوثيقة للإصلاح السياسي في آذار 2004، حيث كانت المبـــادرة الحقيقيـــة التفصيلية الأولى منذ أكثر من عقد وتحديدا منذ إصدار "وثيقة المـــرأة والمواطنـــة" عـــام 1994. وقد رسمت الوثيقة الجديدة الخطوط العامة للخطاب السياســـي والفكـــري لحركـــة الإخوان المسلمين، وكانت بمنزلة وثيقة مبدئية طورت فيما بعد كي تصبح نسخة أولية من برنامج الحزب الذي أطلقته الجماعة في آب 2007.

---

[1] طه، احمد: **اشكالية العلاقة بين جماعة الاخوان المسلمين والنظام المصري..... الملامح المســـتقبلية بـــين الإدمـــاج والاقصاء**، مرجع سابق

[2] مجلة العالم: **حوار مع المستشار محمد مأمون الهضيبي**، العدد 534، أيلول 1995، ص 16.

3- استطاعت حركةالإخوان المسلمين بناء جسور مع الكثير من القوى السياسية، مثل حزب الوفد والحزب العربي الناصري وحزب التجمع، و الشيوعيين، وذلك بهدف الضغط على النظام وإجباره على القيام بإدخال تعديلات سياسية ودستورية تسمح بالمنافسة الحرة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وهو الأمر الذي يشكل انعطافة جديدة في نظرة الجماعة للأحزاب والتي طالما ما هاجمتها ونظرت لها نظرة سلبية.

4- نجاح حركة الإخوان المسلمين في الدخول في تحالفات سياسية مع عدد من قوى المعارضة الجديدة، مثل حركة كفاية وحزب الكرامة وحزب الغد، وذلك ضمن ما أطلق عليه "الجبهة الوطنية المعارضة" التي تشكلت في الرابع تشرين الثاني 2004 بمشاركة العديد من القوى السياسية، خاصة بعد إخفاق الحوار بين أحزاب المعارضة والحزب الوطني الحاكم الذي كان قد انطلق منتصف العام 2004[1].

هذا ويشير دليل الحركات الإسلامية في العالم بان حركة الإخوان المسلمين خلال محطات مسيرتها وعلاقتها بأنظمة الحكم المختلفة قد افتقدت ما يطلق عليه ثنائيات الفكر والسياسة والتي تعتبر شرطا لتحقيق التعايش المقبول أو التعاون المثمر مع الأنظمة الحاكمة وهي:-

1- **ثنائية القبول والرفض:** حيث واجهت حركة الإخوان المسلمين تحدي القبول بالسلطة القائمة وهو أحد متطلبات سياسية التعايش، ورفض شرعية السلطة في ذات الوقت من خلال طرح الجماعة لنفسها بديلا في الكثير من الأحيان.

2- **ثنائية التغاضي والتبرير:** حيث أن متطلبات التعايش مع السلطة القائمة يتطلب التغاضي عن بعض أخطائه وتجاوزها دون الاضطرار إلى تبرير تلك الأخطاء.

3- **ثنائية الخطاب والفاعلية:** حيث تجنبت حركة الإخوان المسلمين في الكثير من محطات مسيرتها الطويلة استثمار الكثير من المكتسبات المتاحة من خلال علاقتها بالسلطة الحاكمة

1 العناني، خليل، دراسة بعنوان: **مبارك والاخوان، خبرة الثلاثون عاما**، مرجع سابق.

لتحقيق تأثير ملموس واستراتيجي يمكن البناء عليه مستقبلا خوفا من الصورة التي قـدمتها للجماهير في خطابها الإعلامي والسياسي التعبوي ومن الأمثلة على ذلك رفض الجماعـة طلب عبد الناصر ترشيح أحد أعضائها للمشاركة في السلطة.

4- **ثنائية المعارضة والمواجهة:** فالمواجهة ليست بالضرورة شرطا من شروط المعارضـة، وهو الخلل الذي وقعت فيه حركة الإخوان المسلمين بترجمة جميع أساليب معارضتها مع النظام إلى مواجهة[1].

إلا أن ثنائية المعارضة والمواجهة بأن النظام الحاكم في الكثير من محطـات مسـيرة الجماعة وبالأخص خلال فترة حكم مبارك قد عمل على تحويل معارضة الإخوان إلى مواجهة مفتوحة ظنا منه بأنه المسيطر على أدواتها وحدودها كونه يمتلك الشرعية الدسـتورية وقـوة الإجبار.

فحركة الإخوان المسلمين وإن لم تستطع الحصول على الشرعية القانونية التـي كانـت تقرها لجنة الأحزاب في النظام المصري السابق إلا أنها استطاعت أن تحقق ما يمكن أن يطلق عليه " شرعية الانجاز والأمر والواقع " من خلال مشاركتها السياسية وحصولها على 20% من مقاعد البرلمان بحيث أضحت القوة المعارضة الأولى في مصر والتي لا يمكن تغاضي تأثيرها في المنعطفات الإستراتيجية داخل المجتمع وهو الأمر الذي يفسر قيام نائب الرئيس المصـري السابق عمر سليمان بالاجتماع بممثلي حركة الإخوان المسلمين خلال أيام الثـورة المصـرية كون الجماعة لاعبا أساسيا ومحركا محوريا للأحداث لا يمكن تجاوزه أو تخطيه.

[1] النجار، ابراهيم وآخرون: **دليل الحركات الإسلامية فى العالم**، مرجع سابق، ص43.

الفصل الثالث

التغيير السياسي عند الإخوان

الفصل الثالث

التغيير السياسي عند الإخوان

لقد شكل الاهتمام بدراسة وتحليل نظريات التغيير الاجتماعي والسياسي أحد أبرز ملامح القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وذلك تأثرا بتحولين هامين أثرا في السلوك الفردي والجماعي للأفراد والجماعات تمثلا بالثورة الصناعية والثورتين الأمريكية والفرنسية وما أنتجتاه من سلوكيات سياسية ديمقراطية تقوم على احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان [1]، حيث أنتجت هذه المرحلة بروز عدد من مفكري التغيير الاجتماعي والسياسي من مختلف التوجهات الفكرية من مختلف الأعراق من أمثال المفكرين الغربيين "أوغست كونت " August Cont " وهربرت سبانسر " Herbert Spenser " وكارل ماركس " Karl Marx [2] " فيما ظهر في ذات السياق عدد من المفكرين الإسلاميين الذين وضعوا نظرياتهم في التغيير السياسي سواء كانوا من دعاة الحداثة وأنصار القراءات العقلانية للدين من أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وطه حسين وعبد القادر الجزائري وشكيب ارسلان وعبد الرحمن الكواكبي، أو من المفكرين الحركيين من أمثال حسن البنا و سيد قطب ويوسف القرضاوي.

تقوم نظرية أوجست كونت Auguste Conte في التغيير من خلال من خلال دراسته للتغير الاجتماعي والبناء الاجتماعي، حيث تسمى نظريته بنظرية التغيير الاجتماعي الخطي والتي تشير الى أن الإنسان قد قام بتحليل الظواهر الاجتماعية من خلال ثلاثة مراحل وهي :-

1- الحالة الدينية اللاهوتية (الثيولوجية): وهي المرحلة التي كانت تفسر فيها الظواهر المختلفة بعلل أولية.

2- الحالة الفلسفية (الميتافيزيقية) حيث يكون تفكير الإنسانية وتصوراته أقل تشخيصا. وتستبدل العلل الأولية بعلل أكثر عمومية وهي كينونات ميتافيزيقية.

---

[1] عبد المجيد، حنان محمد: **التغير السياسي في الفكر الاسلامي** الحديث، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا، 2011،ص 37.

[2] المرجع السابق، ص 37.

3- الحالة العلمية (الوضعية) : وهي المرحلة التي يبدأ فيها الأفراد بتفسير الظواهر الاجتماعية بشكل علمي قائم على الملاحظة والتجربة[1].

فيما تأثر سبونس بنظرية " النشوء والارتقاء "، فالمجتمع في نظر "سبنسر" جزء من نظام الكون الطبيعي، " وبالتالي فإن علم الاجتماع يهدف لمعرفة نشأة المجتمع وتركيبة وعناصره وهيئاته و مراحل نموه وتطوره وما إلى ذلك من المظاهر التي تخلقها العوامل الطبيعية والنفسية والحيوية، فالتطور الاجتماعي في نظرته ليس إلا عملية تطورية عضوية يسميها " التطور فوق العضوي " فالاجتماع الإنساني إذن هو أرقى صورة للتطور فوق العضوي"[2] .

فيما يرتكز كارل ماركس في نظريته حول التغيير السياسي والاجتماعي على العامل الاقتصادي من خلال طاقة الإنتاج (productive forces) وعلاقات الإنتاج (relations of production) وطرق الإنتاج(mode of production) [3] .

- البنا والتغيير السياسي

إن ما يميز أفكار منظري الإسلام الحركي على غيرهم من المفكرين الإسلاميين من دعاة الحداثة أو من يطلق عليهم " دعاة التجديد " هو وجود القاعدة الحزبية القادرة على تحويل تلك الأفكار إلى ممارسات وبرامج وأفكار لا تؤثر فقط بالمؤمنين بها إنما تؤثر بالمجتمع سواء نحو التقدم والرقي أو نحو التخلف والتراجع، إذ أن الأحزاب السياسية في المجتمع تشكل أحد أهم أعمدة وميكانيزمات الحراك الاجتماعي والمشاركة السياسية وبالأخص في الدول الديمقراطية التي تمنح التعددية السياسية مساحات حقيقة من الحرية والتعبير حيث يشكل الأحزاب بها أحد أهم وسائل التغيير، ومما لا شك فيه بأن وجود القاعدة الحزبية العريضة التي احتضنت أفكار البنا ورآه التغييرية قد شكلت دافعا أساسيا في انتشار رؤاه التغييرية وأفكاره تجاه مجمل القضايا التي تخص الفرد والمجتمع ونظام الحكم.

---

[1] موسوعة المعرفة عن الرابط الالكتروني : http://www.marefa.org/index.php

[2] شبكة طلبة الجزائر عن الرابط الالكتروني : http://etudiantdz.net/vb/t14083.html

[3] كارل ماركس: عبر الموسوعة الحرة ويكيبيديا : http://arz.wikipedia.org/wiki

تحظى قضية التغيير السياسي والاجتماعي بجانب كبير في أدبيات البنا ورسائله، حيث أفرز البنا لعلاقة الجماعة بالمجتمع ونظام الحكم جانب كبير من رسائله المختلفة.

يقول البنا في رسالة " الى الشباب " " إن منهاج الإخوان المسلمون محـــدود المراحـــل واضح الخطوات فنحن نعلم تماما ماذا نريد ونعرف الوسيلة إلى تحقيق هذه الإرادة نريـــد أولا الرجل المسلم، ونريد بعد ذلك البيت المسلم، ونريد بعد ذلك الشعب المسلم، ونريـــد بعـــد ذلـــك الحكومة المسلمة، ونريد بعد ذلك أن ينضم إلينا كل جزء من وطننا الإسلامي ونريد بعد ذلك أن تعود راية الله خفاقة عالية على تلك البقاع، ونريد بعد ذلك ومعه أن نعلن دعوتنا على العـــالم، وأن نبلغ الناس جميعا، وأن تعم بها آفاق الأرض"[1].

يتضح مما سبق وجود ميزتين في رؤية البنا التغييرية

1- أن هدفها النهائي هو إقامة الدولة الإسلامية التي تحتكم إلى الشريعة الإسلامية.

2- أنه ينتهج أسلوب التغيير المتدرج في صناعة التغيير فالتغيير يبدأ بالفرد ومن ثم يمتد إلـــى الأسرة قبل أن ينطلق باتجاه الشعب والحكومة والأمة والعالم أجمع، وهو الأمر الذي يؤكده البنا بشكل جلي في رسالة المؤتمر الخامس بقوله " أيها الإخوان وبخاصة المتحمسون المتعجلـــون منكم إسمعوها مني كلمة عالية داوية،من فوق هذا المنبر، في مؤتمركم هذا الجامع...إن طريقكم هذا مرسومة خطواته، موضوعة حدوده، ولست مخالفا هذه الحدود التي اقتنعت بها كل الاقتناع بأنها أسلم طريق للوصول. أجل قد تكون طريق طويلة، ولكن ليس هناك غيرها، فمن أراد منكم أن يستعجل ثمرة قبل نضجها، أو يقطف زهرة قبل أوانها فلست معه على ذلك بحال... "[2]

ومن ثم يطرح البنا في رسالته " الإخوان المسلمون تحت راية القران " رؤيته التفصيلية لمجالات التغيير التي تشمل مختلف الأنظمة في المجتمع من نظام داخلي للحكم ونظام للعلاقات

---

1 إخـــوان اون لايـــن: **شـــرح رســـالة هـــل نحـــن قـــوم عمليـــون؟**،عـــن الموقـــع الالكترونـــي http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=18584&SecID=371

2 رســـائل الامـــام الشـــهيد: **رســـالة المـــؤتمر الخـــامس**، عـــن الـــرابط الالكترونـــي http://ummaty.net/es/contents/books/37/A05.htm

الدولية، ونظام عملي للقضاء ونظام للدفاع والجندية ونظام اقتصادي استقلالي للثروة والمال والدولة والأفراد، ونظام للثقافة والتعليم ونظام الأسرة والبيت، ونظام للفرد في سلوكه الخاص تقوم جميعها على ما حدده الإسلام [1].

وتشير الباحثة حنان محمد عبد المجيد 2012 بأن البنا في نظريته التغييرية قد استخدم ثنائية " النهضة والانحطاط " للدلالة على وضع الأمة من حيث التقدم أو التخلف، حيث أن شرطي النهضة يتمثلان بامتلاك الأمة للقوة الروحية والقوة المادية معا[2].

- أولويات التغيير لدى البنا للوصول الى النهضة

يعدد البنا في رسالته " دعوتنا " أولويات رؤيته التغييرية للمجتمع من خلال استعراض أعراض الخلل فيه وفق رؤيته الإسلامية والمتمثلة بالاستعمار والحزبية والخصومة والفرقة وانتشار الربا والفوضى والالحاد [3].

وبالتالي فإن الأمة في نظر البنا مهددة بالإبادة وبالتالي لا بد من إحداث تغيير جذري فيها ليس من أجل نهضتها وحسب وإنما من أجل بقاءها. إذ يقول البنا في ذات الرسالة " لولا ذلك لعفت آثارها و لبادت من الوجود"[4].

الثالوث التغييري في فكر البنا

يؤمن البنا بأن صناعة التغير في المجتمع هي عملية تكاملية ووسلسلة متكاملة الحلقات، بحاجة إلى ثلاثة عوامل لا بد من توفرها وبناءها لإحداث التغيير وهي:

---

1 البنا، حسن: **مجموعة رسائل الإمام، رسالة الإخوان المسلمون تحت راية القران**، مرجع سابق ص191-192

2 عبد المجيد، حنان محمد: **التغير السياسي في الفكر الاسلامي الحديث**، مرجع سابق ص 254

3 البنا، حسن: **مجموعة رسائل الإمام، رسالة دعوتنا**، مرجع سابق، ص 28

4 المرجع سابق ص28

1- **البدء بإعداد الفرد المسلم باعتباره وسيلة التغيير ومحورها،** حيث أن البنا يفرد لعلاقة الجماعة بالفرد القادر على صناعة التغيير أجزاء كبيرة من رسائله "، فالفرد في نظر البنا هو اللبنة الأساسية والخلية الأولى في المجتمع المسلم[1].

2- إعداد الجماهير القادرة على صناعة التغيير: تعطي حركة الإخوان المسلمين أهمية لدور الجماهير التي تتكون من الأفراد بحد ذاتها. وهم الذين يطلق عليهم البنا " العاملون المؤمنون " حيث أن مهمتهم نشر الدعوة والعمل على تقويتها دون تعب أو ملل، تحدد حنان عبد المجيد أن " البنا يؤمن بقدرة الجماهير ودورهم الفاعل في تحقيق التغيير الاجتماعي"[2].

وقد ركز البنا تحديدا على الشباب.

3- **وجود القيادة الرسمية التي تشرعن التغيير:** يربط البنا التغيير منذ البداية بوجود القيادة الاصلاحية التي تشرعنه، ففكرة الحكومة وشرعيتها متأصلة في فكر البنا في مختلف رسائله، فالبنا لا يؤمن بالفراغ، حيث يقول في رسالة دعوتنا " يفترض الإسلام الحنيف الحكومة قاعدة من قواعد النظام الاجتماعي الذي جاء به للناس، فهو لا يقر الفوضى، ولا يدع الجماعة المسلمة بغير إمام"[3].

والحكومة في فكر البنا تقوم على ثلاثة أسس رئيسية هي

أ – **العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين :** وهو الأمر الذي يعبر عنه البنا "بمسؤولية الحاكم " فالحاكم في فكر البنا مسؤول أمام الله والناس فجوهر الحكم هو تعاقد بين الحكام والناس فإن أحسن الحكم فله أجره وإن أساء فمن حق الناس مسائلته.

ب- **وحدة الأمة:** حيث يرى البنا بأن الأمة الإسلامية هي أمة واحدة ذات مرجعيات دينية واضحة وموحدة، وفي هذا الشأن يقول " ولا تكون الفرقة في الشؤون الجوهرية في الأمة

---

[1] رسائل الامام الشهيد حسن البنا: **رسالة التعاليم**، عن الرابط الالكتروني http://ummaty.net/es/contents/books/37/A16.htm#13

[2] عبد المجيد، حنان محمد: **التغير السياسي في الفكر الاسلامي الحديث**، مرجع سابق ص 257.

[3] رسائل الامام الشهيد حسن البنا: **رسالة التعاليم**، مرجع سابق.

الإسلامية، لأن نظام الحياة الاجتماعية الذي يضمها نظام واحد هو الإسلام، معترف بـــه مـــن أبنائها جميعاً"[1].

ج- **حق الجماهير في المشاركة في الحكم:** وهو الأمر الذي يطلق عليـــه البنـــا "احتـــرام إرادة الأمة" إذ يقول البنا " ومن حق الأمة الإسلامية أن تراقب الحاكم أدق مراقبة، وأن تشير عليـــه بما ترى فيه الخير , وعليه أن يشاورها وأن يحترم إرادتها , وأن يأخذ بالصالح من آراءها"[2].

1- التغيير السياسي في كتابات منظري حركة الإخوان المسلمين

يعتبر الشيخ يوسف القرضاوي أحد أكبر منظري الإخوان من أبـــرز مـــن اســـتعرض المنهج المنهج التغييري لدى جماعة، حيث يشير القرضاوي بأن المنهج التغيير للجماعـــة قـــد امتاز بما يلي[3]:

1- **انه تغيير عميق وليس سطحي:** حيث يرى منظري الإخوان أن التغيير المنشود في فكرهم هو التغيير العميق الذي يغوص في مختلف نواحي الحياة الإنسانية ولا يكتفي بالقشور.

2- **انه تغيير جذري وليس فوقي:**- أي أنه يعتمد على تغيير الشعوب والأفراد ولا يتجه نحـــو تغيير الحكام والقادة كمهمة أساسية، حيث يقصد بالتغيير الفوقي انه التغيير الذي تقوم بـــه سلطة ذات صلاحيات أو قدرات خاصة مثل الجيش أو المستعمر.

3- **انه تغيير متدرج وليس فوري:**-أي انه يمر بالمراحل الموضوعية لإحداث التغيير والتـــي تأخذ بالاعتبار العوامل الموضوعية التي تختلف من مجتمع لآخر ومن بيئة لأخرى.

4- **انه تغيير عالمي وليس قطري:** أي انه يستهدف الإنسان في كل مكان وليس دولة أو قطر معين فقط، ولعل هذا يعود للرسالة العالمية لدعوة الجماعة وامتـــداداتها العالميـــة ووجـــود التنظيم العالمي للإخوان.

---

[1] رسائل الامام الشهيد حسن البنا: **رسالة التعاليم**، مرجع سابق

[2] المرجع السابق.

[3] القرضاوي، يوسف: **الإخوان المسلمون 70 عاما من الدعوة والتربية والجهاد**،مؤسســـة الرســـالة للطباعـــة والنشـــر والتوزيع، ط1،بيروت،2001، ص 32

5- **أنه تغيير مستقر وليس وقتي:**أي انه لا يستهدف تحقيق إنجازات وقتية قد لا تدوم عند زوال المؤثرات المحيطة إنما يهدف إلى تحقيق تغيير ثابت ومستقر يمكن البناء عليه وتعزيزه وفق رؤية الإخوان التغييرية.

6- **أنه تغيير شامل وليس محدود:** أي انه يشمل جميع مجالات نشاط المجتمع على تنوعها ففيه السياسى والاقتصادي والاجتماعي والفكري والثقافي وغيرها من مناحي الحياة المختلفة.

7- **أنه تغيير واقعي وليس خيالي:**-أي انه يتناول قضايا يواجهها الإنسان في المجتمع ولا يعالج فرضيات" ميتافيزيقية " بعيدة عن واقع الأمة وأوضاع المجتمع.

8- **أنه تغيير مرجعيته الكتاب والسنة وليس له مرجعية أخرى:** أي يعود إلى الكتاب والسنة ومصادر التشريع الإسلامي في تصوراته ورؤاه وتحكيمه.

9- **أنه تغيير يعترف بالآخر فكرا ورأيا ولا يستأثر برأيه:**- أي انه يحرص على إيجاد أرضية مشتركة بينه وبين باقي القوى الإصلاحية ويراعى الفروق الفكرية والثقافية بين مختلف تيارات التغيير الجادة.

10- **أنه تغيير تقاد الأمة إليه ولا يناب عنها فيه:**- أي يستنهض قوى الأمة الإصلاحية ويعمل بالتعاون والتنسيق معها ويخرج الأمة بالضرورة من حالة الخمول والقعود إلى حالة النشاط والنهضة[1].

إلا أن العديد من المفكرين والكتاب ينقضون العديد من الميزات السابقة عند إسقاطها على الممارسة الفعلية للجماعة، حيث يشير علي السيد الوصيفي 2010 إلى أسلوب الجماعة في التعاطي مع أعضائها المنتقدين لأدائها ومواقفها من بعض القضايا مثل قضية احمد رأفت الذي كاشف البنا بضرورة تصويب الجماعة لمواقفها من بعض القضايا المتعلقة بقربهم من النظام

[1] رؤية سياسية: **التغيير في فكر الإخوان**، عن الرابط الالكتروني .http://www.ikhwansohag.com/modules.php?name=News&file=article&sid=1225

ولباس المرأة وقضية فلسطين، حيث تم مقاطعة رأفت والمؤيدين له داخل الجماعة[1]، وهو الأمر الذي يشير إلى مركزية القرار والاجتهاد داخل الجماعة منذ بداياتها الأولى، كما أن مرجعية الخطاب والممارسة العملية للجماعة هي محل خلاف أيضا، حيث يشير الكاتب محمد العجمي بأن مواقف الجماعة السياسية دائما ما تغلف بالقاعدة الشرعية التي تقول " الحرص على أكبر المعروفين عند تعارضهما لو بتفويت أدناهما، واحتمال أيسر المفسدتين المتعارضتين لإبعاد أعظمهما وأكبرهما"، مشيرا بان مختلف مواقف الجماعة وتحالفاتها مع من وصفها "بالأحزاب المعيبة" أو مراءاة للأنظمة أو ما شابه ذلك إلا وللجماعة فيها تأويل مستخرج وفق هذا الإفتاء" [2].

التغيير السياسي في فكر سيد قطب

لقد شكل فكر سيد قطب في صناعة التغيير محطة هامة وانعطافة فكرية ثورية في مسيرة الجماعة.

يقسم سيد قطب المجتمع إلى فريقين متعارضين، وهو الأمر الذي أوجد ثقافة تغييرية جديدة في فكرها وممارستها. حيث أن المنهج التغييري في فكر سيد قطب يقوم على الأسس التالية:

1- الحاكمية

الحاكمية في الفكر سيد قطب تعني " إفراد الله وحده بالحكم والتشريع والقوامة والسلطان،واستمداد كل التشريعات والمناهج والنظم والقيم والتقاليد والموازين من الله وحده وتطبيق مناهجه على كافة مناهج الحياة "[3]، وبالتالي فإن هذه الحاكمية تستدعي الالتزام بقوانين

---

[1] الوصيفي، سيد: **الإخوان المسلمون بين الابتداع الديني والإفلاس السياسي**، دار المشارق الإسلامية، ط1، 2010، ص. ص، 117-121.

[2] العجمي، محمد بن سيف: **حقيقة دعوة جماعة الإخوان المسلمين.. حقائق وأسرار !!**، 2-8-2008، عن الرابط الالكتروني لمنتديات الساخر http://www.alsakher.com/vb2/archive/index.php/t-70533.html

[3] الخالدي، صلاح عبد الفتاح: **في ظلال القران في الميزان**، دار المنارة، جدة، ط1، 1986، ص.ص، 184-185.

الله وتطبيق الأحكام الإسلامية في نظام الحكم، حيث أن ما دون ذلك هو حاكمية البشر التي تتدرج في إطار الجاهلية إذ يقول قطب " والمشركون يشركون مع الله اله أخرى – في صور شتى – ويقول الشرك ابتداء على إعطاء غير الله سبحانه شيئا ما من خصائص الإلوهية ومظاهرها، ومن مقدمة هذه الخصائص حق التشريع للعباد في أمور حياتهم كلها، وحق وضع القيم التي يتحاكم إليها العباد في سلوكهم وفي مجتمعاته.... "[1].

يبدو أن سيد قطب في نظرته لموضوع الحاكمية قد تأثر بشكل كبير بأبي الأعلى المودودي الذي يقول " إنه لا يحل لأحد غير الله أن ينفذ حكمه في عباد الله، إنه ليس هذا الحق إلا لله وحده خالقهم "[2].

2- وجوب إقامة دولة الإسلام لإزالة دولة الباطل والجاهلية:

حيث تنقسم الأنظمة في فكر سيد قطب إلى قسمين، فإما نظام إسلامي وإما نظام جاهلي، يقول " إنه إما أن يكون الحكام قائمين على شريعة الله كاملة فهم في نطاق الإيمان، وإما أن يكونوا قائمين على شريعة أخرى مما لم يأذن الله به فهم الكافرون الظالمون الفاسقون"[3] فالأنظمة الوضعية في نظر البنا هي أنظمة جاهلية " إن منازعة الله الحكم تخرج المنازع من دين الله،حكما معلوما من الدين بالضرورة،لأنها تخرجه من عبادة الله وحده، وهذا هو الشرك الذي يخرج من دين الله قطعا، وكذلك الذين يقرون المنازع على ادعاءه ويدينون له بالطاعة وقلوبهم غير منكرة لاغتصابه سلطان الله، فهم سواء في ميزان الله"[4] ، وعليه فإن سيد قطب يرى أن التغيير يجب أن يكون من خلال إقامة دولة إسلامية حيث يقول " الإسلام دين واقعي يدرك أن النواهي والتوجيهات وحدها لا تكفي ويدرك أن الدين لا يقوم بدون سلطة وان الدين

---

[1] قطب، سيد: **في ظلال القران** ج3، مرجع سابق، ص 492.

[2] المودودي، أبو الأعلى سيد أحمد حسن: **تدوين الدستور الإسلامي**، مؤسسة الرسالة، 1980، ص 18 .

[3] قطب، سيد: **في ظلال القران** ج3، مرجع سابق، ص 888.

[4] قطب، سيد: **في ظلال القران** ج4، مرجع سابق، ص 1991.

هو المنهج أو النظام الذي تقوم عليه حياة الناس العملية وليس مجرد مشاعر وجدانية تعيش في الضمير بلا سلطة ولا تشريع وبلا منهج محدد ودستور معلوم "[1].

3- التغيير يبدأ بالجماعة ومن ثم الفرد:

يتناقض سيد قطب في ذلك مع أفكار البنا وغيره من مفكري الإخوان حيث يرى قطب بأن الدولة الإسلامية هي الكفيلة بإعداد الإنسان المسلم ويظهر ذلك من خلال قوله " إن الجهد الأصيل والتضحيات النبيلة يجب أن تتجه أولا إلى إقامة المجتمع الخير. .والمجتمع الخير هو الذي يقوم على منهج الله..قبل أن ينصرف الجهد والبذل والتضحية إلى إصلاحات جزئية شخصية وفردية، عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[2].

4- تفضيله لأنظمة الحكم المركزية على غيرها من الأنظمة الديمقراطية:

يرى سيد قطب بأن مسألة الشورى في الإسلام هي مسألة تخضع في تطبيقها لوسائل العصر وإمكانياته، بالإضافة إلى أنه قد برر منح سلطات كبيرة للحاكم مشيرا بان سلطاته يجب ان تمتد لتشمل حقه بالتشريع ضمن إطار الشريعة الإسلامية[3].

5- التغيير المطلوب هو التغيير الثوري الشامل والعميق:

حيث يقوم المنهج التغييري عند سيد قطب على الثورة العارمة لإحداث التغيير، حيث يقول في هذا المجال " لا اله إلا الله تشكل ثورة على كل سلطان الأرض الذي يغتصب أولى خصائص الإلوهية،وثورة على الأوضاع التي تقوم على قاعدة الاغتصاب، وخروج على السلطات التي تحكم بقوانين من عندا لم يأذن بها الله "[4].

---

[1] قطب، سيد: **في ظلال القران ج4**، مرجع سابق، ص 601.

[2] المرجع السابق، ج 5 ص949-951.

[3] دياب، محمد حافظ": **سيد قطب الخطاب والايدلوجيا**، مرجع سابق ص 201.

[4] قطب سيد: **معالم في الطريق**، مرجع سابق، ص 26.

وسيد قطب يبيح استخدام القوة المادية من أجل التغيير حيث يقول " نعم إنهم يجب أن يقيموا الصلاة، وأن يرتلوا القرآن، وأن يتوجهوا إلي الله بالدعاء في السراء والضراء، ولكن هذه العبادة وحدها، لا تؤهلهم لحمل دعوة الله وحمايتها، إنما هي الزاد الذي يتزودونه للمعركة، والذخيرة التي يدخرونها للموقعة، والسلاح الذي يطمئنون إليه، وهم يواجهون الباطل بمثل سلاحه، ويزيدون عنه سلاح التقوى والإيمان والاتصال بالله تعالى"[1].

- الإخوان والتغيير "نظرة معاصرة"

تعتبر فترة السبعينيات وما أفرزته من انفتاح للإخوان على المجتمع وتغلغلهم في مؤسساته المختلفة وبروز الجيل الثاني من قيادة الإخوان والتي اتصفت بانفتاحها على الأحزاب ومشاركتهم السياسية ضمن قواعد العملية الديمقراطية والحراك التنظيمي والفكري لدى قيادة الجماعة واقتراح المرشد العام عمر التلمساني تشكيل حزب سياسي للجماعة محطة هامة في مسيرة الحركة ونظرتها التغييرية وتشكل القاعدة الأساسية التي مهدت لبروز النظرة المعاصرة للإخوان تجاه عدد من القضايا السياسية والاجتماعية عام 2004 والتي قامت على مبادئ أربعة:

1- " رفض كل صور الهيمنة الأجنبية وإدانة كافة أشكال التدخل الأجنبي في شؤون مصر والمنطقة العربية والإسلامية.

2- إن الإصلاح الشامل هو مطلب وطني وقومي وإسلامي، والشعوب هي صاحبة المبادرة لتحقيق الإصلاح الذي يهدف إلى إنجاز آمالها في حياة حرة كريمة ونهضة شاملة وحرية وعدل ومساواة وشورى.

3- الإصلاح السياسي الذي هو نقطة الانطلاق لإصلاح بقية مجالات الحياة كلها.

4- إن تنفيذ الإصلاح بحاجة إلى تكاتف جهود الحكومة والقوى السياسة جمعاء ومختلف قوى المجتمع"[2].

---

[1] قطب سيد: **في ظلال القران ج4**، مرجع سابق، ص 2425.

[2] مبادرة جماعة الإخوان المسلمين للإصلاح الداخلي في مصر، المعرفة، 16-5-2005، عن الوقع الالكتروني http://www.aljazeera.net/NR/exeres/78E610D2-2560-4541-A847-9738BC9A1D09.htm

هذا ونستطيع الاستنتاج بان المنهج التغييري لدى حركة الإخوان المسلمين يمتاز بما يلي:

1- **التغيير الجزئي والتدريجي:**

سواء كان ذلك في إطار الفكر أو الممارسة، إذ أنه باستثناء الفكر القطبي الذي يفضل التغيير الشامل الثوري – فإن الجماعة قد انتهجت في مسيرتها التغييرية الأسلوب التغيير الجزئي المتدرج، حيث يرى الباحث بأن ذلك لعدم توفر المناخات السياسية المواتية لإحداث تغييرات جذرية في المجتمع في ظل الوضع السياسي السائد في تلك الفترة والعلاقة التي امتازت بمجملها بالصراع مع النظام الحاكم – باستثناء بعض الفترات التي التقت فيها مصالح النظام مع مصالح الجماعة – إلا أن الجماعة وكما هو واضح في أدبياتها تهدف إلى تحقيق التغيير الشامل والعميق على المدى الاستراتيجي ولكن بطريقة عكسية، ففين حين يبدأ التغيير الشامل العميق بتغيير القيادة السياسية أو السلطة الحاكمة ليمتد ليشمل جميع مناحي الحياة ونظمها الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتشريعية والدينية والقضائية كما حدث في إيران إبان الثورة عام 1979 فإن المنهج الاخواني يركز نضاله من أجل إحداث التغييرات في البنا الفكرية للأفراد وتحقيق بعض الانجازات التي تخدم رؤيتها التغييرية من خلال النضال السياسي والضغط على صناع القرار بمختلف الأساليب الديمقراطية .

2- المرجعية التغييرية تتصف بالبراغماتية:

فقد أظهرت الجماعة منذ تأسيسها براغماتية في نسج تحالفاتها مع مختلف الأنظمة والقوى بما يتوافق مع مصالح الجماعة، وأسقطت عليها بعدا دينيا لخلق شرعية لهذا التصرف.

"وفي هذا السياق لم يترددوا أن يصفوا الملك فاروق بالملك العادل "[1]، والرئيس السادات "بالرئيس المؤمن"[2]، وكذلك من خلال تصويت نواب الجماعة بنعم للتمديد للرئيس

[1] المغربي، كريمان : **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى سيد قطب**، مرجع سابق ص 28.

[2] البدري جمال شاكر: **السيف الاخضر الاصوللية الاسلامية المعاصرة**، مرجع سابق ص 45-50.

السابق محمد حسني مبارك، وفتحها حوارا مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة السادات، فقد أظهرت تلك الواقعية في نظرتها لبعض القضايا الإستراتيجية بما فيها الإصلاح الاقتصادي حينما أظهرت ميلا نحو مفاهيم الليبرالية الاجتماعية من خلال مبادئ الحرية الاقتصادية التي تحقق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل، وكذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي وهو الأمر الذي يراه الباحث اجتهادا دنيويا واقعيا لدى الجماعة لا علاقة للدين فيه، له ما يبرره ما اقتراب الجماعة من صناعة القرار وما يتطلبه ذلك من توفير إجابات واضحة وجلية للمجتمع المحلي والدولي وليس لأفرادها فقط في حلقات التنظير الحزبي تجاه مجمل القضايا المحلية والإقليمية والدولية.

3- **تكتيك متجدد مع الحفاظ على الهدف الاستراتيجي :**

على الرغم من أن العامل الأساسي لأهمية تغيير المجتمع الإسلامي عند حركة الإخوان المسلمين هو تبعية الأمة لقوى خارجية سواء كان للاحتلال والاستعمار المباشر او غير المباشر سواء كان ذلك المستعمر بريطانيا كما كان في زمن البنا أم أمريكيا وصهيونيا كما هو زمن محمد مهدي عاكف، إلا أن النظرة المعاصرة لحركة الإخوان المسلمين تجاه التغيير تتميز بما يلي

أ- التركيز على البعد الوطني والقومي فيما كان البعد الديني هو البعد السائد في رؤى البنا للتغيير.

ب- التركيز على دور الحكومة والقوى السياسية الأخرى والمصالحة الوطنية في صناعة الإصلاح واستحاله حدوثه دون تضافر جهود الجميع وهو تحول ايجابي يؤكد إيمان حركة الإخوان اليوم بمنطق الشراكة والتكامل لا احتكار الحقيقة والحق وهو الأمر الذي ترجمته الحركة بدخولها بتحالفات مع خصومها التقليديين مثل حزب تحالفها مع حزب الوفد الجديد في الإنتخابات البرلمانية عام 1984 .

ج – القراءة الواقعية الاجتماعية العلمية لأسباب التخلف: حيث يشيرمحمد مهدي عاكف في مقدمة خطته الإصلاحية في اذار 2004 والتي قدمتها حركة الإخوان المسلمين إلى أن الثالوث المدمر لهذه الأمة يتمثل " بالجمود السياسي والفساد والظلم الاجتماعي والتخلف العلمي"، فيما يوجز البنا مشكلة الأمة بالبعد عن تطبيق الشريعة الإسلامية من خلال ربط المشاكل الاقتصادية مثلا بالربا والفكرية بالإلحاد والاجتماعية بالإباحية والقانونية بالقانون الوضعي.

لعل التباين في تحليل أسباب تراجع الأمة يعود لاختلاف الأولويات والظروف الموضوعية والبيئة المعاشة في كل زمن والتي من الطبيعي أن تؤدي الى تباين في قراءة كل من حسن البنا ومهدي عاكف لأسباب تراجع الأمة.

إلا أن الهدف الاستراتيجي من التغيير لدى الجماعة لم يتغير والمتمثل بإقامة دولة ذات مرجعية إسلامية.

وتتشارك الرؤى التغييرية للإخوان المسلمين على اختلاف محطات حركة الإخوان المسلمين بما يلي:

1- **وجود أزمة في البنى الاجتماعية لا بد من إيجاد حلول لها.**

2- **امتلاك رؤية تغييرية واضحة المعالم قائمة على الإسلام وتطبيق الشريعة.**

3- **إيمان حركة الإخوان المسلمين بوجود فرصة لإحداث التغيير المنشود أو بخلقها :** تتمثل بامتداد حركة الإخوان المسلمين وتماسك هياكلها التنظيمية بحيث تنتظر توفر مناخات سياسية مناسبة لإحداث التغيير أو المبادرة لإحداث التغيير مثل مبادرة حركة الاخوان للإصلاح عام 2004 .

4- **التهديد الذي يتربص بالأمة** سواء كان هذا التهديد خارجيا ياتي من قوى مثل الانجليز سابقا أو الأطماع الأمريكية والصهيونية اليوم أو تهديدا داخليا يتمثل بالنظام السياسي الحاكم.

وسائل التغيير عند حركة الإخوان المسلمين

لقد تعددت الوسائل التغييرية التي انتهجتها حركة الإخوان المسلمين خلال مسيرتها، فقد انتهجت الجماعة أساليب متناقضة أحيانا ومتعارضة أحيانا أخرى مع أفكار منظريها الأوائل وعلى رأسهم البنا.

و نستطيع أن نقسم الوسائل التغييرية التي انتهجتها الجماعة إلى ما يلي:

الأسلوب الأول: الأسلوب الدعوي الفكري الديني

يعتبر البنا المنظر الأول لهذا الأسلوب، وهو الأسلوب الذي تميزت به حركة الإخوان المسلمين، بالإضافة لغيره من الأساليب في بداياتها، حيث أفرد البنا الكثير من رسائله وخطبه لتعميق رؤيته الدينية لأنصاره وللمجتمع ففي رسالة المؤتمر السادس يقول البنا " الدعوة هي الطريقة الأساسية التي اتبعها كل الأنبياء والرسل وهى الوسيلة الماضية إلى يوم القيامة والتي حضنا عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وهى الواجب الذاتي الذي ينبغي على كل مسلم أن يقوم به" [1].

يرى الإخوان بان التربية يجب أن تقوم على أسس إسلامية أساسها القرآن والسنة وان تعددت وسائلها حتى ننتقل من رجل القول إلى رجل العمل شعار هذه التربية " اعرف ربك، أصلح نفسك، ادع غيرك، أقم دولة الإسلام في قلبك تقم على أرضك "[2]

حيث تؤمن الجماعة بأن متانة المجتمع تعتمد على متانة البناء لأفراده.

ويعود أهمية الأمر لأن التربية الدعوية تتعدى حدود الأفراد وتنتقل إلى حدود الأسرة ومن ثم إلى الكتائب فالرحلات والدورات والمخيمات والمؤتمرات[3].

---

[1] البنا، حسن: **رسالة المؤتمر السادس**، عن الموقع الالكتروني http://www.4shared.com/dir/19015739/844471bc/001.html

[2] محمد، زيد: **بحث بعنوان وسائل التغيير عند الإخوان المسلمين**، د. ت، عبر الرابط الالكتروني لموقع مطرية أن لاين http://site.matariaonline.com/dindetail.asp?id=165

[3] رؤية سياسية: **التغيير في فكر الاخوان**، انظر الموقع الالكتروني لاخوان سوهاج .http://www.ikhwansohag.com/modules.php?name=News&file=article&sid=1225

كما أن مبادرة الإخوان للإصلاح عام 2004 أكدت على البعد الدعوي وأهمية الفرد حينما قالت "إننا نؤمن أن الإنسان هو محور هذا الكون فهو الذي خلقه الله تعالى بيده ونفخ فيه من روحه وأسجد له ملائكته وعلمه الأسماء كلها وسخر له ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه، وكرمه وفضله على كثير ممن خلق تفضيلا، واصطفى منه رسله وأنزل عليهم كتبه هداية وسعادة، ومن ثمّ كانت سعادة الإنسان هي هدف كل تنمية وتقدم ورقي، وكان الإنسان هو وسيلة تحقيق كل تنمية وتقدم ورقي" [1].

الأسلوب الثاني: المشاركة السياسية الديمقراطية

منذ بداية جماعة الإخوان المسلمين وضع حسن البنا الأسس العامة للعمل السياسي للإخوان حيث أكد أن الإخوان ليسوا مجرد جماعة دعوية إسلامية ولكنهم أيضا هيئة سياسية نتيجة لفهمهم العام للإسلام وأن مشاركتهم السياسية تأتي من منطلق الإصلاح في الأمة وتطبيق لتعاليم الإسلام وأحكامه[2] يقول البنا في رسالته للمؤتمر السادس للجماعة ".... وعلى هذا الأساس سيتقدم مرشحو الإخوان المسلمين حين يجيء الوقت المناسب إلى الأمة؛ ليمثلوها في الهيئات النيابية، ونحن واثقون بعون الله من النجاح ما دمنا نبتغي بذلك وجه الله "[3] " وَلَيَنصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنصُرُهُ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ"[4]

ويقول أيضا " لهذا يعتقد الإخوان السلمون أن نظام الحكم الدستوري هو أقرب نظم الحكم القائمة في العالم كله إلى الإسلام، لا يعدلون به نظاما آخر "[5]

---

[1] **مبادرة الإخوان للإصلاح، بناء الإنسان المصري**، مرجع سابق عن الربط الالكتروني
.http://www.aljazeera.net/NR/exeres/78E610D2-2560-4541-A847-9738BC9A1D09.htm#1

[4] مقال بعنوان: **كيف كان يفكر حسن البنا**، 22-2-2010، عن الموقع الالكتروني لشبكة يمانيون.
http://www.yemenies.net/showthread.php?t=2306

[1] رسائل حسن البنا: **رسالة المؤتمر السادس**. مرجع سابق.

[2] سورة الحج اية 40.

[1] الدلال، عبد الله: **الاسلاميون والديمقراطية في مصر عصف ورميم**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007 ص77.

- الخطوات الأولى للجماعة في المشاركة في العملية السياسية

لقد عملت الجماعة على ممارسة العملية السياسية والانخراط في العملية الانتخابية منذ بداياتها، حيث شاركت الجماعة في الانتخابات النيابية في نيسان عام 1942، حيث ترشح حسن البنا في دائرة الإسماعيلية لمجلس النواب المصري، قبل أن ينسحب بناء على اتفاق مع النحاس حققت بموجبه الجماعة عددا من مطالبها الحزبية والدينية المتعلقة بمنع الخمر وإغلاق بيوت الدعارة والسماح للجماعة بنشر جريدتها [1].

وفي أواخر عام 1944 عاود الإخوان الترشح مرة أخرى لمجلس النواب فترشح حسن البنا في دائرة الإسماعيلية وعدد أخر من قيادات الإخوان في دوائر أخرى، فيما لم يفز الإخوان بأي مقعد في تلك الانتخابات، واتهمت الجماعة الاحتلال الانجليزي بتزوير الانتخابات.

وبعد ثورة 23 يوليو 1952م، طلب رجال الثورة من الإخوان أن يرشحوا لهم أسماء للاشتراك في الوزارة، فرشّح مكتب الإرشاد لهم ثلاثة من أعضاء الجماعة، ولكن الأسماء التي رشحها الإخوان لم تحصل على قبول رجال الثورة، حيث يرى الإخوان أن رجال الثورة كانوا يريدون أسماء لها بريقها في الشارع المصري، من أمثال الشيخ أحمد حسن الباقوري، والشيخ محمد الغزالي؛ ولذا رفضوا ترشيح المرشد أو مكتب الإرشاد، وعرضوا وزارة الأوقاف بالفعل على الشيخ الباقوري، فقبل مبدئيًا، وأبلغ الإخوان بذلك، فلم يمنعوه من القبول، ولكن اشترطوا عليه أن يستقيل من الجماعة [2].

وفي حقبة حكم عبد الناصر لمصر تم حل حركة الإخوان المسلمين ولم تعد الحركة تمارس تمارس العمل السياسي العام إلى أن أتى الرئيس السادات للحكم عام 1970.

---

[2] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: الإخوان المسلمون والعمل السياسي، عن الرابط الالكتروني http://ar.wikipedia.org/wiki

[3] المرجع السابق.

- المشاركات السياسية المعاصرة وبداية مرحلة الانخراط السياسي الديمقراطي

تعتبر مرحلة السادات " 1970-1980 " مرحلة الانطلاق الحقيقي للجماعة نحو الممارسة الديمقراطية في مصر، فقد شاركت حركة الإخوان المسلمين في انتخابات عام 1976وحصلت على نائب واحد هو الشيخ صلاح أبو اسماعيل[1]، وفي انتخابات عام 1979 نجح اثنان من الإخوان هما: الشيخ صلاح أبو إسماعيل، والحاج حسن الجمل، ولهما ينسب الإخوان ما يعتبرونه أهم "إنجاز سياسي ودستوري للحركة الإسلامية في هذا العصر"، وهو جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع في مصر عام 1979م، إضافة إلى تشكيل لجان برئاسة الدكتور "صوفي أبو طالب" لتقنين ومراجعة القوانين على حسب مقتضيات الشريعة[2].

إلا أن قراءة تعديلات 1980 على الدستور المصري يجب أن تقرأ بصورة شمولية غير مجزوءة، حيث أن حديث الإخوان عن انجاز سياسي يتمثل في تعديل المادة الخامسة من الدستور المصري، التي كانت تنص " الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، " لتصبح " " الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"[3]، يجب أن لا يقرأ بصور منفصلة عن التعديلات الأخرى في الدستور، وبالأخص تعديل المادة 77 من الدستور، والتي نصت على جواز انتخاب رئيس الجمهورية لفترات غير محدودة، كما أن دراسة جدوى التعديلات الدستورية تتمثل في مقدار ما تمثله من تغيير ايجابي في حياة المواطنين والأفراد وهو الأمر الذي لم يشاهد بشكل جلي في تعديل المادة الثانية من الدستور، وهو ما ساعد على إفراغ النص من مضمونه، وعزله عن الواقع التشريعي إلى حد كبير.

---

[1] **الأداء البرلماني لنواب الإخوان في الميزان**، 20 تشرين اول 2005، عن الموقع الالكتروني " سويس انفو " على الرابط http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=4777302

[2] **الأداء البرلماني لنواب الإخوان في الميزان**، مرجع سابق.

[3] الدستور المصري، المادة الثانية.

- الإخوان والتحالفات مع القوى الأخرى

شكل عام 1984 تحول كبير في الممارسة السياسية للجماعة وذلك بتحالفها مع حـزب الوفد الجديد الذي كان يعتبر منافسها التقليدي خلال السنوات السـابقة، بقائمـة موحـدة بعـد اشتراطات السلطة إجراء الانتخابات بالقائمة المطلقة للأحزاب الرسمية، واشـترطت الحكومـة حصولها على نسبة 8% للفوز بمقاعدها بالبرلمان، ولم يفز من أحزاب المعارضة سوى قائمـة تحالف (الوفد – الإخوان)[1].

وقد شكلت تجربة 1984 محطة هامة في تاريخ الإخوان ومشاركتهم السياسية حيث أنها كانت التجربة الحقيقية الأولى التي يخوض بها الإخوان انتخابات مجلس الشعب وفق منطلقـات جديدة تقوم على إمكانية التحالف مع حزب علماني " حزب الوفد "، مما يمكن اعتبـاره تحـول نوعي لموقف الجماعة تجاه المجتمع والأحزاب، ومراجعة لمواقف سيد قطب الـذي وضـع حدودا صارمة تفصل بين " المسلمين الحقيقيين" " والمسلمين المزيفين " كما ادخل الجماعة فـي فترة عمر التلمساني المرشد الثالث للجماعة في مرحلة فكرية جديدة أصبحت بموجبهـا أكثـر انخراطا في القضايا الوطنية وتعاونا مع خصومها التاريخيين من الشيوعيين والناصريين، كمـا أنها وفرت فرصة لبناء الثقة مع النظام والشعب لإثبات انعتاق الجماعة مـن المـنهج العنيـف والتكفيري للدولة والمجتمع[2].

وفي هذا السياق يقول عبد المنعم ابو الفتوح احد ابرز قادة حركة الإخـوان المسـلمين السابقين " " فقد كانت تلك تجربتنا الأولى، وكان كل ما أردناه في هذه المرحلة هو أن نجعـل الآخرين يحسون بوجودنا، لقد أردنا إثبات وجودنا للجهات التي تشكك في نوايانـا، وأردنـا أن يكون لنا وجود في المجتمع، وأن نعمل من خلال قنوات قانونية ومفتوحة، ولولا ذلك فإننا لـم نكن لنشارك في العملية السياسية أصلا "[3].

---

[1] Ayubi، Nazih: **Government and the state in Egypt today**, paper presented at: Egypt under Mubarak conference. editited by Charles Tripp and Roger Owen, London,New York,1989, P13.

[2] العوضي، هشام: **صراع على الشرعية الاخوان المسلمين ومبارك 1982-2007**، مرجع سابق، ص128.

[3] العوضي، هشام: **صراع على الشرعية الاخوان المسلمين ومبارك 1982-2007**، مرجع سابق، ص 128.

وفي إطار سعي الحركة إلى الاعتراف بشرعيتها فقد شكل التلمساني عام 1984 لجنة داخلية خاصة برئاسة صلاح شادي كلفت بإعداد مسودات لبرنامج حزبي للجماعة[1].

حيث استفاد الإخوان من ارتباطاتهم الدولية في التشاور من أجل تشكيل حزب سياسي من خلال الاتصال بالإسلاميين في عدد من الدول مثل "جبهة العمل الإسلامي في الأردن" "وحزب الرفاه في تركيا" "وحزب الإصلاح في اليمن" مما أسفر عن إعداد مسودتين لبرنامجين لحزبين سياسيين أطلق على الأول اسم " الإصلاح السياسي " فيما أطلق على الآخر "الشورى" إلا أن أيا من المسودتين لم يعرض على لجنة الأحزاب لعدم ملائمة الأوضاع السياسية وتيقن الجماعة بأنهما سيرفضان[2].

وفي انتخابات 1987 دخل الإخوان البرلمان ضمن التحالف الإسلامي "الإخوان، حزب العمل المصري، حزب الأحرار" التي خاضت الانتخابات فيها تحت شعار الإسلام هو الحل، كما تميزت هذه المشاركة بترشيح الإخوان على قائمة التحالف الإسلامي، النائب القبطي جمال أسعد عبد الملاك، وقد فاز ليكون أول قبطي يدخل البرلمان بالانتخاب منذ عودة التعدّدية في مصر، ويكون ذلك على قائمة الإخوان حيث حصلت الجماعة على 36 مقعدا من مقاعد مجلس الشعب لتصبح اكبر جماعة معارضة في البرلمان[3].

وفي عام 1995 قرر الإخوان خوض الانتخابات من خلال ترشيح 170 مرشحا خاضوا الانتخابات كأفراد مستقلين، في جو اتسم بمنافسة كبيرة للمرشحين المستقلين ورجال الأعمال، حيث بلغ عدد المرشحين ما يزيد عن 4000 مرشح [4]، في أجواء عصيبة بين الجماعة والنظام،

---

[1] ابراهيم، حسنين توفيق: **الاخوان السلمون والتعددية الحزبية. قراءة في رؤية حسن البنا**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1996، ص71.

[2] مقابلة مع محمد فودة، القاهرة 13 كانون الثاني 2001، العوضي، هشام: **صراع على الشرعية الاخوان المسلمين ومبارك 1982-2007**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص132.

[3] السيد، مصطفى كامل: **انتخابات مجلس الشعب في ابريل 1987 دلالات نتائج الانتخابات**، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 1988، ص 130.

[4] المنسي، احمد: **رجال العمال في انتخابات العام 2005**، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 1997 ص 83-87

كان ابرز ملامحها بداية مرحلة المحاكمات العسكرية لرموز النظام، حيث حصلت الجماعة على مقعد واحد فقد في تلك الانتخابات.

فيما سجلت انتخابات عام 2000 سابقة سياسية بأنها جرت تحت إشراف القضاة، حيث اتسمت العملية الانتخابية بالنزاهة النسبية التي عكست تضاريس الحياة السياسية المصرية، وأظهرت تراجع الحزب الوطني الحاكم وتصاعد شعبية التيار الإسلامي والمستقلين الذين شكلوا القوة الثانية في البرلمان، فيما حل الإخوان كقوة سياسية ثالثة بحصولهم على 17 مقعدا بمجلس الشعب المصري، حيث خاضت الجماعة الانتخابات دون تحالف مع أي من القوى السياسية المصرية [1].

وقد أبدت الجماعة نضجا كبيرا خلال تلك الانتخابات، حيث رشحت 75 مرشحا مقارنة ب 170 عام 1995، كما تجنبت استخدام شعارات ذات توجهات أيدلوجية عالية مثل " الإسلام هو الحل " بالإضافة لتجنبت تنظيم حملة انتخابية مركزية لجميع المرشحين، حيث ترك لكل مرشح الحرية في صياغة شعاره وبرنامجه الانتخابي [2].

وفي عام 2005م رشح الإخوان في مصر 160 مرشحا تحت بند المستقلين فاز منهم 88 مرشح بعضوية مجلس الشعب أي 20 بالمائة من مقاعد المجلس ليصبحوا أكبر كتلة معارضة في مصر، في حين حصلت قوى المعارضة الأخرى مجتمعة على 12 مقعد " 6 مقاعد للوفد ومقعدين للتجمع "، حيث جاءت نتائج الانتخابات مدهشة حتى للإخوان أنفسهم إذ يقول نائب المرشد العام للجماعة في هذا السياق " لم نكن نتوقع أن يستبسل القضاء في الدفاع عن صناديق الاقتراع، حتى أن بعض القضاة انكسرت ذراعه، وبعضهم أهين، وشتم، فلم نكن نتوقع كل هذا، ولما كانوا يسألوني في الفضائيات عن عدد من سيفوز من المرشحين كنت أقول في حدود 50-60 على الأقصى.... "[3].

---

[1] مصطفى، هالة: **انتخابات مجلس الشعب 2000. مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة، 2001 ص 307.

[2] العوضي، هشام: **صراع على الشرعية الاخوان المسلمين ومبارك 1982-2007**، مرجع سابق، ص267.

[3] العوضي، هشام: **صراع على الشرعية الاخوان المسلمين ومبارك 1982-2007**، مرجع سابق، ص269.

- الأداء الاخواني في البرلمان

لقد أظهر نواب الجماعة ديناميكية عالية داخل البرلمان، وتميزا بنشاطهم اللافت في مجالي الرقابة والمسائلة، فقد ساهم نواب الإخوان بمناقشة قضايا تخطت الأمور الدينية لتشمل انتقاد سجل النظام في حقوق الإنسان وتعامله مع المعارضة وكذلك قضايا الصحة ووسائل الإعلام والتعليم، كما سلط نواب الإخوان الضوء على قضايا البطالة والتضخم والديون والاستهلاك الكبير ونظام الخصخصة[1].

كما كان من القضايا البارزة في سلوك نواب الإخوان هو تصويتهم لصالح ترشيح الرئيس السابق " محمد حسني مبارك" رئيسا للجمهورية لفترة جديدة [2].

وفي دورة المجلس عام 1995 فقد اتسم أداء نواب الإخوان بالفعالية والنشاط واستخدام الوسائل الرقابية المتاحة، حيث قدم نواب الإخوان 11 استجوابا من اصل 57 تركزت حول قضايا الديون والفساد في الجهاز المصرفي وفي الأغذية وفي شركات القطاع الخاص التي تحتكر الخدمات العامة كشركات الاتصالات، وقضايا التعذيب في أقسام الشرطة [3].

حيث ساهم هذا النجاح في تطبيع وجود الإخوان في السياسة الرسمية المصرية، وتحويل شرعيتهم إلى نقاش بين دوائر الرأي العام ومطلب شعبي حتى لأولئك الذين يحملون أفكارا علمانية، حيث يقول سعد الدين ابراهيم الذي دافع عن أهمية شرعنة وجود الحركة بشكل رسمي " كان أداء الإخوان في البرلمان بارزا بشكل واضح من خلال فصاحتهم ومهاراتهم البرلمانية التي لا يمكن للأغلبية أو لأغلب نواب المعارضة مضاهاتهم بها[4] "

الأسلوب الثالث: الأسلوب السري العنفي

---

[1] الطويل، محمود: **الاخوان في البرلمان**، ط1، المكتب المصري حديث، القاهرة،1992، ص 22-64

[2] العوضي، هشام: **صراع على الشرعية الاخوان المسلمين ومبارك 1982-2007**، مرجع سابق، ص128.

[3] الإخوان في برلمان 2000: **دراسة تحليلية لأداء نواب الإخوان المسلمين في برلمان 2000-2005**، إعداد مركز الأمة للدراسات والتنمية 2005.

[4] Ibrahim Saad Eddin: **An Islamic alternative in Egypt, the Muslim Brotherhood and Saadat**, American university, Cairo, 2002, p58.

تعتبر قضية العنف من أبرز القضايا التي الصقت بحركة الإخوان المسلمين والمرتبطة بها والتي لا يزال خصوم الجماعة يستخدمونها سواء لتبرير سياساتهم القمعية ضد المواطنين وتجنب الانتقادات كما فعل النظام المصري السابق حينما برر سياساته القمعية بخوفه من تقلد الإخوان للسلطة، أو لتحقيق نقاط سياسية ضد الجماعة من قبل المنافسين السياسيين.

وتناضل الجماعة دائما من أجل التحرر من هذه الصفة اللصيقة بها من خلال تأكيدها الدائم على نبذها للعنف وتبنيها لقواعد العملية الديمقراطية المتمثلة بالتعددية والانتخابات وحرية الرأي وتقبل الآخر.

مع هذا هناك مؤشرات تشير الى حركة الإخوان المسلمين مارست العمل السري والعنفي في مرحلتين اثنتين هما " مرحلة التأسيس والظهور والانتشار والمرحلة القطبية الناصرية من خلال تشكيل النظام الخاص زمن البنا " وفترة " انتشار الفكر القطبي " بين شباب الجماعة.

- الجهاد في فكر الجماعة

تقوم أدبيات الجماعة على أن الجهاد هو احد وسائل التغيير، حيث يجيب حسن البنا في رسالته للمؤتمر الخامس للجماعة بأن القوة شعار الاسلام، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان دائما يدعو لنفسه وللمسلمين بالقوة على الضعف والكسل وغلبة الرجال [1].

إلا أن البنا يرى في رسالته بان على حركة الإخوان المسلمين أن تزن نتائج استخدامها للقوة، ويرى كذلك أن أول درجة من درجات القوة هي قوة العقيدة و الإيمان، ثم يلي ذلك قوة الوحدة و الارتباط، ثم بعدهما قوة الساعد و السلاح، و لا يصح أن توصف جماعة بالقوة حتى تتوفر لها هذه المعاني جميعا.

ويؤكد البنا بأن الإخوان المسلمين سيستخدمون القوة العملية حيث لا يجدي غيرها،

[1] حسن البنا: **رسالة المؤتمر الخامس**،الشبكة الدعوية عن الرابط الالكتروني -http://www.daawa-info.net/books1.php?id=5128&bn=195&page=6

وحيث يثقون أنهم قد استكملوا عدة الإيمان والوحدة.

كما ويقول البنا في رسالة الجهاد " إن الأمة التي تحسن صناعة الموت، وتعرف كيف تموت الموتة الشريفة، يهب لها الله الحياة العزيزة في الدنيا والنعيم الخالد في الآخرة، "[1]

وأما الثورة فيرى البنا بان الجماعة لا تؤمن بها، ولا تعتمد عليها لصناعة التغيير، ولا تؤمن بنفعها ونتائجها[2].

بينما يخالف سيد قطب البنا في نظرته التغييرية، إذ يؤمن قطب أن الدعوة وحدها غير كافية لتطبيق دولة الإسلام، وأن الطريقة المثلى لذلك هو الثورة وازالة مملكة البشر للإمة ما أطلق عليه اسم مملكة الله [3].

- العنف والعمل السري

من ابرز الانتقادات التي توجه إلى المنهج التغييري الإخواني من قبل منتقدي الجماعة هو ارتباط المنهج التغييري الإخواني بالأسلوب العنفي، حيث أن هناك العديد من الشواهد التي تؤكد تلك الشبهات في تاريخ الجماعة ابتداء من تأسيس الجهاز الخاص أو التنظيم الخاص أو كما يسميه البعض الآخر النظام الخاص وهو تنظيم سري داخل جماعة الإخوان يتم اختيار أعضاءه وفق أسس دقيقة ومعقده ويخضعون للتدريب والتعبئة الإيمانية والاستعداد للتضحية وفقا لمبدأ الجهاد وينفذ المهمات القتالية وأعمال العنف بحسب تعليمات قيادة الجماعة، فهو تنظيم شبه عسكري تختلف آراء الكتاب حول بدايات تأسيسه، فالبعض يرى بان فكرته جاءت من فكرة القوة في فكر حسن البنا منذ بداية دعوته الذي رأى بأن الاستعداد بالتدريب والتسلح أمر هام لكمال دعوته.

---

[1] البنا، حسن: **رسالة الجهاد**، عن الرابط الالكتروني www. maktoobblog.com

[2] البنا، حسن: **رسالة المؤتمر الخامس**: الشبكة الدعوية،عن الرابط الالكتروني -http://www.daawa info.net/books1.php?id=5128&bn=195&page=6

[3] قطب، سيد: **معالم في الطريق**، دن، ط1، فلسطين، 2004، ص62-63

رؤية سياسية: التغيير في فكر الاخوان، انظر الموقع الالكتروني لاخوان سوهاج http://www.ikhwansohag.com/modules.php?name=News&file=article&sid=1225

يرى الدكتور حسن طوالبه 2005، بأن بدايات النظام الخاص انبثقت من النشاط الكشفي الرياضي الذي تحول اسمه إلى فرق الجوالة والتي وصل عددها إلى 45 ألفا والتي كان يطمح البنا أن تكون طليعة لجيش الإخوان الإسلامي، إلا أن حلم البنا لم يتحقق وتكون بدلا من جيش الإسلام النظام الخاص[1]، إلا أن آراء الدارسين تفاوتت حول نشأة الجهاز الخاص فبعضهم يردها إلى عام 1935، فيما يردها آخرون من أمثال عمر التلمساني إلى عام 1936.

فيما يشير محمود عبد الحليم وهو من الرواد الأوائل في جماعة الإخوان المسلمين والمكلف الأول بتشكيل النظام الخاص بأن بدايات تشكيله جاءت بمبادرة من حسن البنا حينما استدعى عام 1940 كل من صالح عشماوي وحسين كمال الدين وحامد شريت وعبد العزيز احمد ومحمود عبد الحليم وقام بعرض مبررات تشكيل النظام الخاص المتمثلة بضرورة وجود جسم تستطيع به الجماعة مواجهة مسؤولياتها مستقبلا، كما عهد البنا للمذكورين إنشاء الجهاز وتدريبه على أسس من العسكرية الإسلامية القوية النظيفة، وان يحاط بالسرية المطلقة، وان يكون تمويله من جيوب أعضاءه[2]، وقد اجمع عدد كبير من أعضاء الجماعة الذين اجروا مراجعة نقدية لمسيرة الإخوان وسلوك الجهاز الخاص بأنه تحول إلى العنف السياسي عندما دخل في معارك سياسية مع خصوم حركة الإخوان المسلمين من جهة ومع الحكومة والقصر من جهة أخرى[3]، حيث ان المقصود بالعنف السياسي هنا هو العنف الجسدي ضد خصوم حركة الإخوان المسلمين.

- تشكيلة النظام الخاص

يتكون النظام الخاص من ثلاثة تشكيلات هي " التشكيل المدني وتشكيل الجيش وتشكيل الشرطة ويلحق بها جهاز التسلح وجهاز المخابرات ويحكم الجهاز من قبل هيئة قيادية بمثابة أركان حرب وعدد من المنسبين يفرزون في خلايا تتكون كل منها من خمسة أعضاء ولكل خلية

[1] طوالبة، حسن : **العنف والإرهاب من منظور حركات الإسلام السياسي مصر والجزائر نموذجا**، مصدر سابق ص 178.

[2] عبد الحليم، محمود: **الاخوان المسلمين احداث صنعت التاريخ رؤية من الداخل**، الجزء الاول، دار الدعوة، القاهرة، 1979، ص 258-264

[3] يوسف، سيد: **الاخوان المسلمون هل هي صحوة اسلامية؟**، مركز المحروسة، القاهرة، 1994 ص 60-61.

أمير، وعلى الأعضاء المقبولين في النظام الخاص أن يؤدوا البيعة أمام المرشد العام أو من ينوب عنه [1]، حيث يشير احمد عادل كمال 1989، بان عملية اختيار أعضاء النظام الخاص تتطلب قيام كل من يتم ترشيحه لعمل كشف طبي دقيق وتدريب على مختلف أنواع الأسلحة والمتفجرات[2]، كما يشير احمد عادل كمال بان النظام الخاص اخذ من جبل المقطم وهو الإسم الذي يطلق على حافة وادي الشرقية شرق قلعو صلاح الدين الأيوبي في مصر، مكانا لتدريب أفراد النظام الخاص على استخدام الأسلحة والمفرقعات، حيث كان يتم تدريب مجموعتين يوميا[3].

- العنف السياسي

يقصد بالعنف السياسي العنف الجسدي والمادي غير المشروع الذي مارسته حركة الإخوان المسلمين ضد خصومها السياسيين، ويستثنى من ذلك عمليات الدفاع المشروع التي مارستها حركة في نضاللها ضد الإحتلال الانجليزي او الاستعمار الصهيوني لفلسطين، ويندرج في هذا الإطار العمليات التي قامت بها الحركة ضد المواطنين المسيحيين واليهود في مصر.

لقد مارس النظام الخاص العنف الداخلي في العديد من المواقف، فقد ارتبط اسم حركة الإخوان المسلمين بإلقاء قنابل حارقة على سيارات كل من هيكل باشا رئيس حزب الأحرار والنقراشي باشا رئيس حزب السعديين بسبب منح الحزبين صدقي باشا الأغلبية البرلمانية وكذلك في حوادث تفجير محلات شيكوريل والشركة الشرقية للإعلانات وشركة أراضي الدلتا بالمعادي وكلها ملك لليهود المصريين وكذلك نسف بعض المساكن في حارة اليهود بالقاهرة بالإضافة إلى حادث تفجير النادي المصري الإنجليزي وتفجير فندق الملك جورج في الإسماعيلية وإحراق مخازن البترول في سفح جبل عتاقة في السويس وخلال الفترة 1946-1948 تعددت حوادث التفجير وإلقاء القنابل على التجمعات البريطانية ووضع قنابل في مراكز الشرطة المصرية يوم

---

[1] علي، عبد الحليم: **الإخوان والموقف من العنف ورؤيتهم للآخر**،عبر الرابط الالكتروني http://www.facebook.com/note.php?note_id=233501889997864

[2] كمال، احمد عادل: **النقط فوق الحروف الاخوان المسلمون والنظام الخاص**، مرجع سابق ص 137.

[3] المرجع سابق ص 193-194.

2-12-1946، ومحاولة تفجير محكمة الاستئناف على يد شفيق انس احد أعضاء الجماعة من اجل التخلص من أوراق ومستندات قضية سيارة الجيب*، ومقتل احمد ماهر في آذار 1945 بعد أن ألف الوزارة عام 1944، على يد احد أعضاء الجماعة " محمود العيسوي " وهو طالب دراسات عليا في كلية القانون، وكذلك اغتيال أمين عثمان عام 1946 من قبل جمعية سرية للإخوان، واغتيال رئيس الوزراء السابق محمود النقراشي، ومحاولة قتل ابراهيم عبد الهادي باشا،، فيما كان اغتيال المستشار القاضي احمد الخزندار بتاريخ 22-3-1948 كمحطة هامة أدت إلى حل الجماعة والتمهيد لاغتيال مؤسسها حسن البنا[1].

- التجسس على الأحزاب الأخرى

لقد كان للنظام الخاص جهز لجمع المعلومات، عمل على زرع عدد من أعضاء الجهاز الخاص في الأحزاب والهيئات الأخرى لجمع المعلومات عنهم حيث كان من الأمثلة الحية على ذلك اسعد السيد احمد الذي انضم إلى حزب مصر الفتاة بأمر من النظام الخاص للإخوان وتدرج فيه حتى أضحى احد أفراد الحرس الحديدي الذي كان يختص بحماية رئيس الحزب احمد حسين حيث قبض عليه في قضية سيارة الجيب الشهيرة[2]، وفي هذا السياق يقول الدكتور محمود عساف السكرتير الشخصي لحسن البنا وعضو مكتب الإرشاد ومسؤول المعلومات للجماعة زمن البنا "جمع المعلومات شيء وجريمة الاغتيال شيء آخر ذلك أننا كنا

---

* **قضية السيارة الجيب** في 15 -11- 1948 قام عدد من أعضاء النظام الخاص بجامعة الإخوان المسلمين في مصر بنقل أوراق خاصة بالنظام وبعض الأسلحة والمتفجرات في سيارة جيب من إحدى الشقق بحي المحمدي إلى شقة أحد الإخوان بالعباسية إلا أنه تم الاشتباه في السيارة التي لم تكن تحمل أرقاماً وتم القبض على أعضاء التنظيم والسيارة لينكشف بذلك النظام الخاص السري لجماعة الإخوان المسلمين. وأدى هذا الحادث إلى إعلان محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء آنذاك أمرا عسكريا بحل جماعة الإخوان المسلمين واعتقال أعضائها وتأميم ممتلكاتها وفصل موظفي الدولة والطلبة المنتمين لها، وكان هذا القرار سببا جعل النظام الخاص يقوم بقتل النقراشي.

[1] خالد عزب وصفاء خليفة: **الطريق إلى اغتيال المرشد العام حسن البنا "الحلقة الأولى، 24-9-2010**، عبر الموقع الالكتروني http://www.dostor.org/weekly/reportage/10/september/21/29512

[2] كمال، احمد عادل: **النقط فوق الحروف الإخوان المسلمون والنظام الخاص**، مرجع سابق، ص 166.

نجمع معلومات عن جميع الزعماء والمشاهير من رجال السياسة والفكر والأدب والفـن سـواء كانوا من أعداء الإخوان أو أنصارهم وهذه المعلومات كانت ترد لي لأحتفظ بها في أرشيف[1] ".

ويتحدث محمود عساف عن علاقة الجماعة بالأمريكان إذ يشير إلى ان البنا قد اجتمـع مع فيليب أيرلاند" "Philip Irland" السكرتير الأول للسفارة الأمريكيةوان الطرفان اتفقا علـى التعاون المشترك ضد الشيوعية [2]".

- الهضيبي والموقف المناوئ للعمل السري

لقد حاول المرشد الثاني للجماعة " حسن الهضيبي " مجابهة العمل السـري والعنفـي للجماعة، حيث قام بإقالة عددا من قادة الجهاز السري وفي مقدمتهم عبد الرحمن السندي مسؤول الجهاز ومعه عادل كمال ومحمود الصباغ واحمد زكي حسن أعضاء الجهاز السري[3].

حيث عرض الهضيبي مواقفه المناوئة للفكر التكفيري وخالف سيد قطـب فـي نظرتـه لمفهوم الحاكمية ورفض تكفير المسلمين وإخراجهم عن ملة الإسلام في كتابه " **دعاة لا قضاة** " الذي أكد فيه عدم جواز تكفير المسلم "[4]، رافضا فتاوى التكفير فيقول " ولا يجوز إطلاق اسـم الكفر إلا على من هذه صفته في الدين أي على الذي جحد شيئًا مما افترض الله تعالى الإيمان به بعد قيام الحجة عليه ببلوغ الحق إليه أو الذي عمل عملاً جاء النص بأنه مخرج له عـن اسـم الإيمان"[5]

ومن الواضح بأن خلفية الهضيبي كقاضي ساهمت في تشكل نظرته تلك، وساهمت فـي نظرته المناوئة للعنف والعمل السري.

- تجدد العمل السري في المرحلة الناصرية

---

[1] طوالبه، حسن: **العنف والإرهاب من منظور حركات الإسلام السياسي**، مرجع سابق.ص 188.

[2] المرجع السابق، 188.

[3] النفيسي عبد الله، عبد الله: **محرر الحركات الاسلامية رؤية مستقبلية اوراق في النقد الذاتي**، مكتبة مدبولي، 1989 ص 229.

[4] الهضيبي، حسن: **دعاة لا قضاة**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1977، ص 14.

[5] الهضيبي، حسن: **دعاة لا قضاة**، مرجع سابق ص 43.

أفرزت مرحلة عبد الناصر وسياسته الحازمة ضد الإخوان مدرسة فكرية جديدة هي مدرسة سيد قطب، تأثر قطب بنظيره الباكستاني أبو الأعلى المودودي، حيث نظر قطب بشرعية الخروج على عبد الناصر باعتباره لا يحكم بما ورد في كتاب الله، لانه اعتقد أن النظام الاجتماعي المصري كان يعيش وضعية الجاهلية التي في تتناقض والحاكمية وهو الأمر الذي يرى بعض الكتاب من أمثال الدكتور عبد الله النفيسي والسيد يوسف بأنه مثل الإطار الفكري لحركات إسلامية احترفت العمل العنفي وسيلة لتحقيق أهدافها وتبرير استخدامها للعنف[1].

من أبرز المفاهيم التي طرحها سيد قطب في كتابه معالم في الطريق بما يلي[2]:

1- لا يزال العالم المعاصر يعيش عيشة الجاهلية، وهي اعتداء على حاكمية الله.

2- لا بد من غرس الدين في قلوب الناس من اجل عبادة الله وحده.

3- انقطع وجوده الامة الاسلامية مع انقطاع الحكم بشريعة الله، وبه فقط يقود افسلام البشرية جمعاء.

4- إعادة الحاكمية لله تستلزم وجود طليعة، ويجب أن يتصف المجتمع الإسلامي بالقوة لكي يتصدى للمجتمع الجاهلي أو يصمد بوجهه.

خلق فكر سيد قطب القائم على تكفير المجتمع مناخا ملائما لعودة بقايا الجهاز الخاص للعمل السري، حيث وجدت في فكره مبررا لأعمالها العنفية حيث شنت الحكومة المصرية عام 1965 حملة اعتقالات طالت عددا من أفراد النظام الخاص وسيد قطب بتهمة التخطيط لتفجير عددا من الأهداف المدنية وإدخال أسلحة إلى مصر عن طريق السودان، حيث تعود جذور هذه القضية إلى الفترة 1957-1959، حينما قام عبد الفتاح عبده اسماعيل وبعلم المرشد العام للإخوان " حسن الهضيبي " بإنشاء مجموعة حملت أهدافا اجتماعية تتمثل بمساعدة اسر معتقلي

---

[1] النفيسي عبد الله، عبد الله: **محرر الحركات الاسلامية رؤية مستقبلية اوراق في النقد الذاتي**، مرجع سابق ص. ص230-234

[2] انظر: قطب، سيد: **معالم على الطريق**، ط1، فلسطين، 2004.

الجماعة ومن ثم تطورت إلى مجموعة سرية تهدف إلى الإطاحة بالمجتمع الجاهلي الذي يجسده نظام الرئيس جمال عبد الناصر، حيث أصبح كتاب معالم على الطريق لسيد قطب احد أهم المرجعيات الفكرية لهذه المجموعة. [1]

وقد برر سيد قطب استخدام الإخوان للعنف قبل إعدامه قائلا " إذ العنف الذي عومل به الإخوان سنة 1954 بناء على حادث مدبر لهم وليس مدبرا منهم، وهو حادث المنشية، هو الذي انشأ فكرة الرد على الاعتداء إذا تكررت بالقوة.... ولو كنا نعلم أن الاعتقال مجرد اعتقال ينتهي بمحاكمة عادلة وعقوبات قانونية – حتى على أساس القوانين الوضعية المعمول بها – لما فكر احد في رد الاعتداء بالقوة"[2]

وخلال فترة السادات وتمدد الجماعة وتغلغلها فقد انشق عن حركة الإخوان المسلمين عددامن التنظيمات العنفية الراديكالية من ابرزها تنظيم الجهاد عام 1973، وتنظيم الفنية العسكرية بزعامة صالح سرية عام 1974، وتنظيم الجهاد الإسلامي عام 1977. [3]

- التحول في مسيرة الجماعة

إلا أن الجماعة وبشهادة عدد من قيادات النظام المصري السابق قد اندمجت بالعملية الديمقراطية والحياة السياسية المصرية من خلال المشاركة في الانتخابات العامة عام 1984 وعام 1987 وما بعدها، فقد صرح الرئيس محمد حسنى مبارك لجريدة لوموند "Le monde" الفرنسية أثناء زيارته لفرنسا سنة 1993 قائلا:

"إن هناك حركة إسلامية في مصر تفضل النضال السياسي على العنف وقد دخلت هذه الحركة بعض المؤسسات الاجتماعية واستطاعوا النجاح في انتخابات النقابات المهنية مثل الأطباء والمهندسين والمحامين ."[1]

---

[1] طوالبه، حسن: **العنف والارهاب من منظور حركات الاسلام السياسي**، مرجع سابق ص194.

[2] قطب، سيد: **لماذا اعدموني؟** الشركة السعودية للابحاث والتسويق،1970 ص 91.

[3] طوالبه، حسن: **العنف والارهاب من منظور حركات الاسلام السياسي**، مرجع سابق ص197.

وقال وزير الداخلية السابق اللواء حسن الألفي " الإخوان جماعة لا يرتكب أفرادها أعمال عنف بعكس تلك المنظمات الإرهابية"[2]

وأشار خبير الإرهاب الدولي المصري بالأمم المتحدة اللواء أحمد جلال عز الدين إلى "أن الإخوان المسلمين حركة دينية سياسية ليس لها صلة بالإرهاب والتطرف.. وأن الإخوان في نظر عدد كبير من تنظيمات العنف يعتبرونهم متخاذلين وموالين للسلطة ومتصالحين معها "[3].

إن موضوع علاقة الإخوان بالتغيير العنفي واستخدام الوسائل السرية في العمل – والتي انتهجتها الحركة في مرحلة معينة من مسيرتها – يعتبر من ابرز التحديات التي تواجه الإخوان نظرا للصورة النمطية التي التصقت أو الصقت بالإخوان باعتبارهم جماعة تفضل العمل السري العنفي على العمل الشرعي وفق النظام والدستور، ألا أن عدد من المعطيات الموضوعية لعبت دورا في رسم تلك الصورة النمطية أهمها وسائل إعلام النظام السابق ومحدودية حرية التعبير المتاحة للجماعة باعتبارها جماعة محظورة وغير شرعية.

- الإعلام في خدمة الرؤية التغييرية للجماعة

تعطي حركة الإخوان قيمة عالية وأهمية كبيرة لوسائل الإعلام من اجل نشر افكارها، ولذلك قال البنا "

لقد تميز الإخوان بوعيهم المبكر لأهمية الإعلام وتوظيفه في صناعة التغيير حيث يقول البنا في رسالته الشهيرة دعوتنا " وسائل الدعاية الآن غيرها بالأمس، هي نشرات و مجلات و جرائد و رسالات و مسارح و خيالات و مذياع، و قد ذلل ذلك كله سبل الوصول إلى

---

[1] لقاء مع الرئيس المصري السابق حسني مبارك مع مجلة لومند الفرنسية نشر في جريدة الأهرام المصرية بتاريخ 11/1/ 1993

[2] وقائع المؤتمر الصحفي لوزير الداخلية المصري اللواء حبيب العادلي جريدة الجمهورية عدد 1994/4/14م

[3] المرجع السابق.

قلوب الناس جميعهم، لهذا كان من واجب أهل الدعوة أن يحسنوا تلك الوسائل جميعا حتى يأتي عملهم بثمرته المطلوبة "[1].

وقد كان للجماعة وسائلها الإعلامية منذ نشأتها حيث حملت أولى صحف الإخوان اسم الجماعة وكان صاحب امتيازها الشيخ احمد عبد الرحمن البنا وكانت ذات طابع ديني ثقافي دعوي بحت، ومن بعدها أصدر الإخوان مجلة النذير عام1937وكان صاحب امتيازها المحامي محمود أبو زيد ومن ثم تولى رئاسة تحريرها صالح عشماوي بعد صدور قرار يحتم أن يحمل رؤساء تحرير الصحف مؤهلات أكاديمية عليا، حيث كانت النذير جريدة أسبوعية سياسية ناقدة، وفي عام 1942 حصل البنا على تصريح بإقامة مجلة حملت اسم " الإخوان المسلمين " حيث كان التصريح بمثابة صفقة قدمها رئيس الوزراء المصري في حينه مصطفى النحاس باشا مقابل تنازل البنا عن ترشيح نفسه للبرلمان، وقد استمرت الجريدة بالإصدار حتى صودرت عام 1948 بحل جماعة الإخوان. وفي عام 1946 انشأ الإخوان شركتين مساهمتين هما " شركة الإخوان للطباعة وشركة الإخوان للصحافة " برأسمال بلغ 70 ألف جنيه مصري، وتم شراء مطبعة كانت تعود سابقا لمطبعة الجهاد وتم إصدار أول جريدة يومية للإخوان، إلا أنها لم تستمر طويلا إذ واجهت صعوبات تتعلق بنفقاتها التشغيلية الكبيرة إلى أن أغلقت عام 1948 بعد حل الجماعة في 1948-12-8 فترة حكومة النقراشي[2].

ومن بعدها فقد انشأ محمد عساف وأمين اسماعيل مجلة أسبوعية تحت عنوان " الكشكول الجديد " حيث هاجمت منافسي الإخوان وبخاصة حزب الوفد بأسلوب تهكمي ساخر وقد أغلقت المجلة بعد فترة وجيزة من البدء بها بسبب استنكار الإخوان أنفسهم لأسلوبها الساخر، وكذلك فقد انشأ البنا مجلة شهرية حملت اسم " الشهاب " حيث كان البنا مؤسسها ورئيس تحريرها وكانت بمثابة مورد مالي للبنا بعد تركه مهنة التدريس وتفرغه للعمل مرشدا للجماعة. كما استثمرت الجماعة الصحف الصديقة لنشر مواقفها وآراءها خلال فترة الاحتجاب من عام

---

[1] البنا، حسن:" **رسالة دعوتنا** " عن الموقع الالكتروني http://ikhwanwayonline.maktoobblog.com/

[2] اسماعيل، حمادة محمود: **حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين بين الدين والسياسة 1928-1949**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2010،425.

1948-1951 مثل مجلة الاعتصام ومنبر الشرق، كما أسس سيد قطب " مجلة الإخوان المسلمون " حيث كان هو رئيس تحريرها إلى أن توقفت عن الصدور بعد الاشتباك مع حكومة الثورة مما شكل شبه غياب لصحافة الإخوان استمر حتى عام 1976[1].

وفي عام 1976 أعاد صالح عشماوي إصدار "مجلّة الدعوة" عندما التقى بالشيخ عمر التلمساني، ووضع المجلّة تحت تصرّف الإخوان، وعهد بتمويلها إلى شركة إسلاميّة، وقد أوضحت في عددها الأول يوليو 1976 أنها ستدعو إلى الإسلام، وتنادي بالقرآن، وتطالب بتطبيق الشريعة، لكنّها عطّلت في عهد السادات عام 1981[2].

ومن الملاحظ اهتمام الجماعة بالإعلام ومواكبتها للإعلام الحديث نظرا للدور الكبير له في صناعة التغيير حيث أن هناك عشرات المواقع الخاصة بالإخوان سواء كانت إخوان مصر أو الحركات الإسلامية التي تتبع للإخوان فكرا ومرجعية مثل حركة حماس وجماعات الإخوان في مختلف دول العالم، كما أن للإخوان مواقعهم الحوارية التي ينشرون بها قضاياهم مستثمرين الحرية الإعلامية التي توفرها وسائل التكنولوجيا الحديثة والتي يصعب تعقبها أو منعها والتي أبدع الإخوان في استخدامها لصالح الدعوة لأفكارهم ومبادئهم، حيث أن للإخوان موسوعتهم الخاصة على شبكة الانترنت ومئات الصفحات على المواقع الاجتماعية مثل " facebook" و " tweeter " وكذلك فقد استطاع الإخوان من صنع هوية إعلامية مميزة لهم من خلال نشر " تيوب إخواني " وموسوعات الكترونية ضخمة تنشر مواقف الجماعة وتدافع عنها، وكذلك قناة تلفزيونية إخبارية تبث عبر شبكة الانترنت[3].

---

[1] كمال، احمد عادل: **النقط فوق الحروف الاخوان السلمون والنظام الخاص**، الزهراء للاعلام والنشر، القاهرة، 1989، ص 121 - 127 /

[2] شاهين، محمد علي: **صالح عشماوي الرجل الذي صمد كالطود الأشمّ للاضطهاد والسجن والقمع الفكري**، انظر الموسوعة الاخوانية http://www.ikhwan.net

[3] موقع داماس الالكتروني: جماعة **الاخوان المسلمين في مصر تدشن قناتها الاخبارية الاولى**، على الرابط الالكتروني http://www.damasgate.com/vb/t211802/

وهناك إعلام منصر لحركة الإخوان المسلمين من خارج مصر ممثلا بإعلام حركات الإسلام السياسي في مختلف دول العالم، يمكن من خلاله أيضا الاستدلال على مواقف الحركة مثل شبكة فلسطين للحوار الذي نشر بتاريخ 31-10-2010 مقالا بعنوان شيء حول منهجية التغيير عند جماعة الإخوان المسلمين بدون ناشر يقول "عندما تترك جماعة الإخوان العمل المسلح ضد الأنظمة وتشارك في العملية الديمقراطية فليس ذلك حبا في أنظمة ولا خوفا من موت ولا عشقا لديمقراطية بل هو فقط أمر تفرضه حسابات الواقع وفقه الموازنات "[1]

رأس المال في صناعة التغيير

تعتبر قضية المال من أكثر القضايا جدلية في مسسيرة حركة الإخوان المسلمين، وما يعرف عن حقيقة ما تمتلكه الحركة من أموال يبقى في إطار الاجتهادات والدراسات والتوقعات، التي طالما استخدمها خصوم الجماعة في توجيه الانتقاد والهجوم عليها باعتبارها توظف المال لخدمة مصالحها الحزبية تحت غطاء ديني، فيما ترفض الجماعة حتى ما بعد الثورة وزوال ذرائع اخفائها لمصادرها المالية بعد تأسيسها لحزب سياسي يمثل أغلبية برلمانية الافصاح عن ممتلكاتها ومصادر تمويلها الحقيقية بشكل دقيق.

لقد أدركت الجماعة ضرورة توظيف المال في مسيرتها التغييرية في المجتمع وأدركت مبكرا أهمية العامل الاقتصادي في صناعة التغيير، فعلى مستوى التصور النظري يرى حسن البنا أن الإخوان هي "شركة اقتصادية" مثلما هي "دعوة سلفية وطريقة سنية وحقيقة صوفية وهيئة سياسية وجماعة رياضية ورابطة علمية ثقافية..وفكرة اجتماعية"[2].

أما على مستوى الممارسة فقد وضعت الجماعة منذ بداياتها الأولى نظام الاشتراك الشهري لأعضائها وهو الأمر الذي تم إقراره في اللوائح الداخلية للجماعة عام 1931[3].

---

[1] مقالة بعنوان: **شيء حول منهجية التغيير عند الإخوان المسلمين**، 31-10-2010 عن الموقع الالكتروني لشبكة فلسطين للحوار http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=694347

[2] القرضاوي، يوسف: **الإخوان المسلمون 70 عاما في الدعوة والجهاد والتربية**، مرجع سابق، ص 33.

[3] علي، عبد الرحيم: **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**،مرجع سابق، ص201.

وقد تحدث مؤرخ الجماعة جمعة أمين عبد العزيز عن الدور المحوري للمال في مسيرة الجماعة إذ يقول" المال هو عماد الدعوات وسندها ولا تبقى دعـــوة دون أن يضـــحي قادتهـــا وجنودها بأموالهم في سبيلها، فجعل الإخوان لكل عمل يقومون به اشتراكا يـــتم تقديمـــه مـــن المشاركين في العمل يكفي لأدائه "[1].

ويثير الكاتب عبد الرحيم علي عدد من التساؤلات والشبهات والمعلومات حـــول مصـــادر تمويل الجماعة واليات صرفها في زمن البنا من خلال استعراضه لعدد من المحطـــات التـــي ساهمت في تعزيز الموقع المالي للجماعة من أبرزها تبرع شركة قناة الســـويس الاســـتعمارية للجماعة بمبلغ " 500 " جنيه عام 1928، وشكوكه حول قبول البنا لعرض اسماعيل صـــدقي بتقديم معونة للجماعة مقابل القبول بالوضع السياسي الراهن، حيث يشير بأن الشـــكوك الماليـــة وإدارة البنا للمال كانت العامل المشترك في جميع الانشقاقات التي مرت بها الجماعة، مشيرا بأن إخوان الخليج قد شكلوا موردا ماليا ضخما للجماعة في مختلف محطاتها[2].

وعليه فقد اتجه البنا مبكرا إلى تأسيس عدد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، حيـــث هدفت هذه المشاريع الاقتصادية إلى خدمة رسالة الجماعة –مثل شركتا الإخوان للطباعة وشركة الإخوان للصحافة– واللتان كان رأسمالهما 70 ألف جنيه مصري[3] كما أسست الجماعة عددا من المشاريع الاستثمارية مثل شركة الإخوان للمحاجر، و شركة الإخوان للغزل والنسيج التي أسسها في وقت كانت مصر تمثل موردا أساسيا للقطن الخام لمصانع بريطانيا المحتلة[4].

إلا أن صدام الجماعة مع نظام جمال عبد الناصر وقرار النظام حل الجماعة ومصادرة ممتلكاتها أدى إلى تراجع الوضع الاقتصادي لها وتفضيل الكثير من رجال الأعمال المقربين من الجماعة الابتعاد عن تمويل أنشطتها خوفا من الاصطدام بالنظام، وبالتالي فقد انحصـــر نشـــاط

---

[1] جمعة أمين عبد العزيز:أوراق **من تاريخ الإخوان المسلمين. الكتاب الرابع: مرحلة التكوين ــ البناء الـــداخلي 1938م ــ 1943م**، دار النشر والتوزيع الإسلامية، القاهرة، 2004، ص 105.

[2] علي، عبد الرحيم: **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**،مرجع سابق **1943م**،ص.ص، 203–206.

[3] كمال، احمد عادل: **النقط فوق الحروف الإخوان السلمون والنظام الخاص**، مرجع سابق ص 122

[4] تمام، حسام: **دراسة بعنوان قراءة في رأس مال الإخوان المسلمين والاقتصاد المصري**، مرصد الظـــاهرة الإســـلامية، عبر الموقع الالكتروني http://www.islamismscope.net/researches/219-2010-04-01-13-01-47.html

الجماعة المالي خلال تلك الفترة بجمع التبرعات من داخل البلاد وخارجها للإنفاق على أسر المسجونين والمعتقلين، كما أدت تلك السياسات إلى هجرة عدد كبير من قيادات الإخوان لخارج مصر واستثمارهم خارجها من أمثال المهندس عبد العظيم لقمة، والمهندس يوسف ندا، والمهندس حلمي عبد المجيد، والمهندس مصطفي مؤمن، ومع وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وتولي الرئيس أنور السادات الحكم شهدت مصر نهاية عهد كامل كان أبرز ملامحه الدور المركزي للدولة في الاقتصاد ليبدأ السادات ما عرف بسياسة الانفتاح وما ترتب عليها من انسحاب الدولة من عدد من القطاعات الاقتصادية المهمة ليملأ فراغها طبقة تشكلت من رجال المال والأعمال الذين كانوا أهم نجوم حقبة السبعينيات حيث كان لعودة راس مال الإخوان المهاجر دورا بارزا في ذلك.

حيث استثمر الإخوان عجز الدولة وحاجتها لتدخل القطاع الخاص في العديد من القطاعات مثل قطاعات الإسكان والصحة والتعليم والنقل والمواصلات، وكذلك السلع الغذائية التي شهدت نقصا كبيرا، وتقريبا كل القطاعات الخدمية والاستهلاكية التي تأثرت بالانفجار السكاني وبالانسحاب السريع للدولة.

ومنذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات بدأت عودة رأس المال الإخواني المهاجر، وظهرت بدايات تشكل طبقة من رجال الأعمال والمستثمرين الإخوان، وكما ظهرت أيضا شبكة من المؤسسات والشركات الاقتصادية وثيقة الصلة بالإخوان، فتأسست شركات الإسكان والاستثمار العقاري وشهدت نموا كبيرا، ومؤسسات الرعاية والخدمات الصحية وبخاصة في مجال الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية، والمؤسسات التعليمية الخاصة المدارس والمستلزمات التعليمية، وشركات استيراد وتجارة السيارات، وشركات تجارة السلع الغذائية، وكان واضحا أنها كلها تتفق مع مطالب السوق الاستهلاكية المتعاظمة في هذه الفترة وأنها تغطي انسحاب الدولة وتملأ فراغها.

كما استثمر الإخوان في مجال السياحة والإدارة والتطوير والتدريب، والإلكترونيات وتقنية المعلومات وغيرها من المجالات التي تلتقي واحتياجات المجتمع المصري الآخذ في

الانفتاح على العالم في ذاك الوقت، وكان المهندس خيرت الشاطر صاحب المبادرة دائما في الدخول لهذه المجالات الجديدة، فقد كان أول رجال الأعمال الإخوان دخولا مجال الإدارة من خلال تأسيسه مركز الأمة نهاية الثمانينات ومن ثم شركة سلسبيل لأنظمة الحاسب الآلي[1].

وقد قامت مجموعة قياديين من جماعة الإخوان المسلمين في 1988 م أبرزهم رجل الأعمال المصري الذي يحمل الجنسية الإيطالية يوسف ندا بتأسيس بنك حمل إسم بنك التقوى وحسب موقع للإخوان المسلمين فقد كان البنك "أول بنك إسلامي" يعمل خارج الدول الإسلامية، وقد قام يوسف ندا بدمج أمواله مع أموال صديقه غالب همت، حتى يزداد رأسمال البنك، وبالفعل استطاع البنك تحقيق مكاسب كبيرة في سنواته الأولى، وأصبح يوسف ندا شخصية مرموقة في عالم الاقتصاد والمال في أوروبا، ودول العالم الإسلامي[2]، يقع مركز البنك الرئيسي في جزيرة ناسو بجزر البهاما المجاورة للولايات المتحدة وهي جزر متاح بها العمل على نظام "الأوفشور" في العمليات المصرفية والاستثمارية من دون مراقبة من الحكومات، ويطلق عليه تسمية أخرى شائعة " بنك جماعة الإخوان المسلمين"، إذ أنه أحد الجوانب الاستثمارية الأخرى لجماعة الإخوان، إلا أن البنك أعلن إفلاسه عام 1998 بعد تعرضه لهجمة دولية واتهامه بتمويل الإرهاب.[3]

وقد عملت الجماعة دائما على التحالف مع عدد من أصحاب رؤوس الأموال داخل مصر وخارجها، واعتمدت عليهم بشكل رئيسي بالإضافة إلى اشتراكات أعضاء الجماعة في تمويل أنشطتها الحزبية ودعايتها الانتخابية، حيث أشارت تقديرات الأمن المصري بان الجماعة قد صرفت ما يزيد 300 مليون جنيه مصري في حملتها الانتخابية عام 2005 التي حصلوا بها على 161 مقعدا من مقاعد مجلس الشعب، حيث يشير القيادي البارز للجماعة عصام العريان أن

---

[1] تمام، حسام: دراسة بعنوان **قراءة في رأس مال الإخوان المسلمين والاقتصاد المصري**، مرجع سابق.

[2] مقالة بعنوان: **الحرب الاقتصادية على الإخوان**، 2 كانون ثاني 2007، انظر الموقع الالكتروني لإخوان برس: http://www.ikhwanpress.com

[3] انظر " **بنك التقوى** عبر الموسوعة الحرة وكيبيديا:http://ar.wikipedia.org

إنفاق الجماعة على حملاتها الانتخابية لا يبرر اعتقال الأمن لرجال الأعمال ما داموا يمولـــون أنشطة سلمية، في إشارة ضمنية للعلاقة بين مصادر تمويل الجماعة ورجال الأعمال في مصر[1].

وقد حذَّرت دراسةٌ رسميةٌ لهيئة سوق المال المصرية من خطورة التصعيد الأمني الذي مارسته الأجهزة الأمنية المصرية ضد رجال الأعمال بجماعة الإخوان المسلمين عـــام 2007، حيث اعتبرت انه قد يتسبب في انتكاسة جديدة بأداء البورصة المصرية، لا سيما وقد بدأ كثيـــرٌ من رجال الأعمال في تسييل محافظهم المالية خوفاً من تعرُّض السوق لنكسةٍ، كما أن عددا من خبراء الاقتصاد أكدوا أن شركات الإخوان المغلقة تُمثِّل من الناحية الاقتصادية رافدًا من روافـــد الاقتصاد القومي، وتعمل في أنشطة واستثمارات متعددة في مجال العقارات والتنمية الزراعيـــة والملابس الجاهزة والبرمجيات والمواد الغذائية[2]

حيث تشير تلك الحقائق إلى التحالف القائم بين الجماعة وعدد مـــن رجـــال الأعمـــال وتفهمهم منذ البداية لأهمية توظيف المال في خدمة الجماعة وتطورها، علـــى الـــرغم مـــن أن مصادر الجماعة المالية وقدراتها المالية تبقى محاطة بدرجة عالية من الغموض والسرية لسبب رئيسي هو كونها جماعة محظورة في معظم فتراتها مما يجعل الإدارة المالية للجماعة تتصـــف بالسرية.

الإخوان والآخر

1- الإخوان والأقباط

تتعدى علاقة الإخوان بالأقباط في مصر العامل الديني إلى العامل السياسي البراغماتي والذي تمثل في اتخاذ المرشد محمد مهدي عاكف لقبطي مستشارا له وإفساح المجال أمام أقباط للفوز في دوائرهم من خلال عدم ترشيح الجماعة لمرشحين فيها من أجل تقديم صورة مشـــرقة

---

[1] العوضي، هشام: **صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك 1982-2007**، مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة، بيروت، 2007،ص295

[2] طوالبه، محمود " **العنف والارهاب من منظور حركات الاسلام السياسي** " مرجع سابق ص 177-178

عن الإخوان وتقبلهم للآخر، إلا أن تلك العلاقة ما زالت بحاجة إلى مزيد من خطوات بناء الثقة بسبب الحملات التحريضية الإعلامية والتعبوية العنصرية من قبل أفراد وجهات في كلا الطرفين أو من بعض الجهات المناوئة للجماعة، كما أن المرحلة القادمة من عمر الجماعة هي مرحلة القرار وحسم المواقف وعدم جدوى أنصاف المواقف أو ضبابية الخطاب، فإخوان اليوم يمثلون ثقلا حقيقيا في مجلس الشعب ويشكلون أحد أعمدة النظام السياسي الجديد بعد ثورة 25 – 1–2011،وبعد فوز محمد مرسي في الانتخبات الرئاسية، وهذا يعني بأن الإخوان أمام اختبار صدقية رؤى المعتدلين من مفكري الجماعة وتطميناتهم خلال السنوات السابقة للأقباط بأن وجود الجماعة في الحكم ومشاركتها في القرار لا يتناقض مع حقوقهم كمواطنين كاملي الحقوق وهو أحد أبرز الشروط التي يعتقد بالباحث بأنها ستوفر شرعية ومدخل للجماعة إلى المجتمع الدولي أو تبقيها حبيسة حدود مصر والعالم الإسلامي.

وتنطوي علاقة جماعة الاخوان المسلمين بالاقباط على أهمية كبيرة ليس لأنها تظهر موقف الجماعة من قضية غاية في الحساسية في المجتمع المصري لكن لأن تلك العلاقة تؤثر على النسيج المجتمعي والسلم الأهلي في مصر.

يعتبر الأقباط الأقلية الأكبر في الشرق الأوسط، ويتركز وجودهم في مصر والسودان والمهجر، وليس هناك إحصائية رسمية موثوقة تظهر العدد الدقيق للأقباط في مصر، وبالتالي فإن عددهم يبقى ميدانا للمناكفة السياسية حينا ولتحقيق مكاسب اجتماعية وسياسية في أحيانا أخرى، إلا أن معظم الدراسات تشير إلى أن نسبتهم تقارب 10% من المجتمع المصري[1].

ويشكل الأقباط جزءا أصيلا من المجتمع المصري ومن النسيج الاجتماعي فيه، حيث امتازت العلاقة ما بين أقباط مصر ومسلميها خلال بداية القرن الماضي بأنها علاقة وثيقة، إذ كان المسلمون يتعلمون في مدارس الأقباط بينما كان الأقباط يتعلمون في مدارس الأوقاف، فيما كان هناك رواقا للأقباط داخل الأزهر يتعلمون فيه المنطق والعلوم الشرعية[2]، وقد أسهم أقباط

[1] سالم، أقباط، عن الموسوعة الحرة وكيبيديا، على الرابط الالكتروني http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%B7

[2] هويدي، فهمي: **مواطنون لا ذميون**، دار الشروق، القاهرة، ط3، 1999، ص49.

مصر في تأسيس الحركة الوطنية ونشاطاتها، حيث كانوا من أوائل الداعمين للثورة العرابيـــة[1]، المناوئين للاحتلال البريطاني الذي مارس سياسية تهدف إلى تعميق الطائفية في مصر من خلال تعميق الشعور لدى مسلمي مصر بضرورة احتكار المناصب العليا كونهم الأكثريـــة العدديـــة وتعميق الشعور بالاضطهاد لدى الأقباط من خلال دعم صحف طائفية مثل صحيفة الوطن[2]، وقد عزز اغتيال رئيس الوزراء القبطي بطرس غالي باشا هذا الشعور الطائفي وتمخض عنه تنظيم مؤتمرات ذات مطالب طائفية لأقباط مصر ورفض لها من خلال تنظيم المسلمين لمؤتمر لهـــم عام 1911 مما وتر العلاقة بين المواطنين المسلمين والأقباط خلال تلك الفترة تمثلت بمعـــارك إعلامية عبر صحف الطرفين[3].

إلا أن توتر العلاقة بين الطرفين لم تنحدر نحو ترسيخ نزعة انفصالية لـــدى الأقبـــاط، حيث كانت مطالبهم الوطنية تتمثل بمطالب الحركة الوطنية القائمة على الاستقلال القومي، وقد برز عدد من الشخصيات القبطية الوطنية التي كان لها دورا في تشكل الوعي القومي المصري بشكل عام قد يكون أحد أبرزهم هو مكرم عبيد سكرتير عام حزب الوفد لما يربو عن عقدين من الزمن والذي كان من أبرز رموز الحركة الوطنية التي دافعت عن استقلال مصر وتمثيل ســـعد زغلول في العديد من الزيارات الخارجية والمتحدث باسم الوفد في الخارج[4].

- البنا والأقباط

تتميز مواقف البنا من الأقباط ما بين التسامح والتشدد مما يجعلها سلاح في يد أنصاره للدفاع عن موقف الجماعة المنفتح على الآخر وفي ذات السياق سلاح في يد مناوئيه.

---

[1] لطيفة محمد: **القوى الاجتماعية في الثورة العرابية**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1981، ص 127.

[2] أبو سيف، يوسف: **الأقباط والقومية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987،ص.ص 116-118.

[5] المرجع السابق ص 121.

[4] الفقي، مصطفى: **الأقباط في السياسة المصرية مكرم عبيد ودوره في الحركة الوطنية**، دار الشـــروق، القـــاهرة، ط2، 1988، ص.ص، 60-63.

أذ يدعو البنا في رسالته " إلى الشباب " إلى احترام اروبط الانسانية ويحـــرم اإعتـــداء على أصحاب الديانات الأخرى حتى في لحظات الغضب والخصومة، مشيرا ان للـــذميين مـــا للمسلمين وعليهم ذات الواجبات.

إلا أن البنا يشترط هذه الوحدة بالحفاظ على الإيمان وعلى مصالح المسلمين في قوله في ذات الرسالة " ولكننا إلى جانب هذا لا نشتري هذه الوحدة بإيماننا ولا نساوم في سبيلها علـــى عقيدتنا ولا نهدر من أجلها مصالح المسلمين "[1]، وهو الأمر الذي يجد فيه الباحث تناقضا لسببين

1- لأن البنا في هذا السياق يقسم المواطنين إلى قسمين، مسلمين يجب تغليب مصالحهم علـــى غيرهم وهو تناقض صارخ مع مبادئ الدولة المدنية الديمقراطية.

2- لأن ميدان الحفاظ على الإيمان ومصالح المسلمين قابل للإجتهاد والتباين، فقد يجتهد البعض بأن بناء المزيد من الكنائس فيه مصلحة للأمة كونه يوفر أجـــواء مـــن التســـامح والمحبـــة والتعددية فيها، بينما قد يرى البعض الآخر بان في بناء الكنائس تأثير سلبي على مصـــالح المسلمين أو متانة إيمان الأمة كما سنرى خلال الأسطر اللاحقة.

وفي إطار الممارسة العملية فقد حرص البنا على بناء علاقة وثيقة بالأقباط فليس من باب المصادفة أن يقوم البنا حينما رشح نفسه في الانتخابات النيابية سنة 1944، باختيار وكيلا مسيحيا عنه في لجنة "الطور" -التابعة لدائرة الإسماعيلية- هو "الخواجة بـــاولو خريســـتو"، بالإضافة إلى حرصه على مشاركة الأقباط مناسباتهم الدينية ودعوتهم لمقر الجماعة خلال أعياد المسلمين[2].

ويستخدم منافسو الجماعة ذات المراجع والدلائل للإشارة إلى تطرف البنا وموقفه من الأقباط وعلى وجه الخصوص الوصية التاسعة للجماعة والتي تنص على " احرص على أن لا يقع القرش إلا في يد أخيك المسلم " حيث يقول محمد عبد المجيد معقبا على تلك الوصـــية فـــي

---

[1] البنا حسن: **رسالة الى الشباب**، مرجع سابق.

[2] ســـيف، نـــور: دراســـة بعنـــوان **علاقـــة حســـن البنـــا بالأقبـــاط**، 27-2-2010، عـــن الـــرابط الالكترونـــي http://avokato28.maktoobblog.com

مقال له بعنوان " خوفي على مصر من الإخوان المسلمين رسالة الى المرشد العام " إن أصبح سيد القصر إخوانيا فإن عالما جديدا من التقسيم المواطني سيُدخل مصر في متاهات مستقبل مظلم ولو حمل راية روحية"[1].

- الأقباط في فكر منظري الجماعة

تتباين مواقف منظري الجماعة من الأقباط ما بين المتشدد والمنفتح، ففي حين يصف يوسف القرضاوي الأقباط بأنهم أصل مصر وأنهم أخوة يجب حمايتهم كمواطنين كاملي الحقوق لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين[2]، إلى الآراء المتشددة لبعض رموز الجماعة ومنظريها والتي تبلورت في أفكار محمد الغزالي الذي رفض مبدأ الوحدة الوطنية وأدانها[3]، أو أفكار سيد قطب الذي دعا في كتابه " معالم في الطريق " إلى قتال غير المسلمين حتى يعطوا الجزية[4].

فيما شكلت آراء محمد عبد الله الخطيب عضو مكتب الإرشاد للإخوان ومفتيها تتويجا للفكر المتطرف في الجماعة من خلال فتواه التي شكلت مادة خصبة لكل منافسي الجماعة وأعداءها للاستدلال على نظرة الجماعة المتطرفة للأقباط والعمل على إظهارها كموقف رسمي للجماعة حينما أجاب على سؤال لأحد المواطنين عن حكم بناء الكنائس في ديار الإسلام بالقول " إن حكم بناء الكنائس في ديار الإسلام على ثلاثة أقسام الأول: بلاد أحدثها المسلمون وأقاموها كالمعادي والعاشر من رمضان وحلوان، وهذه البلاد وأمثالها لا يجوز فيها إحداث كنيسة ولا بيعه، والثاني ما فتحه المسلمون من البلاد بالقوة كالإسكندرية بمصر والقسطنطينية بتركيا، فهذه

---

[1] عبد المجيد، محمد: مقال بعنوان " **خوفي على مصر من الإخوان المسلمين رسالة إلى المرشد العام** "مجلة الحوار المتمدن، العدد 1196، 13-5-2005، عن الرابط الالكتروني
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=37259

[2] تصريح ليوسف القرضاوي حول أحداث ماسبيرو عبر قناة الجزيرة نشرت عبر مجلة المشهد بتاريخ 22-10-2011 على الرابط الالكتروني http://al-mashhad.com/Articles/23213.aspx

[3] الغزالي، محمد: **التسامح والتعصب بين المسيحية والاسلام**، الدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع، 1-1-2010،ص 326.

[4] قطب، سيد: **معالم في الطريق**. فلسطين 2004، ص 57.

البلاد أيضا لا يجوز بناء هذه الأشياء فيها، وبعض العلماء قال بوجوب الهدم لأنها مملوكة للمسلمين، والمختار هو إبقاء ما وجد بها من كنائس وبيع على ما هي عليه من وقت الفتح ومنع بناء أو إعادة ما هدم منها وهو رأي الشافعي واحمد إلا إذا اشترطوا في عقد الصلح مع الإمام إقامتها، فعهدهم إلى أن يكثر المسلمون على البلد، وواضح انه لا يجوز إحداث كنيسة في دار الإسلام "[1].

أحيت هذه الفتوى مخاوف الأقباط وغيرهم من النوايا الحقيقة لجماعة افخوان المسلمين تجاه الأقباط.

إذ تقول مجلة " ميدل ايست اون لاين " في مالق تصدر صفحتها الاكترونية بتاريخ 29-3-2012 بان نظرة جماعة الاخوان المسلمين للأقباط محل التباس، **"** مشيرة اليها بانها مواطنة من نوع خاص غير تلك التي تعرفها الدولة القومية الحديثة؛ من حقوق وواجبات، ومساواة أمام القانون، ومشاركة في الحياة السياسية، وسعي لتطوير جودة الحياة، والحصول على نصيب عادل من السلطة" 2

فيما يشير أحمد صبحي منصور في مقال له بعنوان " الاخوان المسلمون والاقباط " بان وصول جماعة الإخوان المسلمين للسلطة يعني تراجعا لزمن لزمن المحاكم التي ستتعامل مع الأقباط باعتبارهم خصما يجب التخلص منه، وبأن الاثار الفرعونية والقبطية سيتم ازالتها باعتبارها اوثانا لا بد من تدميرها 3.

ولعل تصريحات قيادات جماعة الإخوان المسلمين قد أكدت هذه المخاوف من خلال تصريحات عدد من قياداتها مثل تصريح المرشد العام للإخوان المسلمون مهدي عاكف في

---

[1] علي، عبد الرحمن: **الاخوان المسلمون فتاوى في الاقباط والديمقراطية والمراة والفن**، ط1، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2005 ص 23-24

[2] منصور، احمد : مقال بعنوان " **الاخوان والاقباط**،8 -3-2012، عن الرابط الالكتورني لمجلة أهل القران http://www.ahl-alquran.com/arabic/chapter.php?page_id=230

[3] مقال بعنوان " الاخوان والاقياط والجزية، 29-3-2012، عن الرابط الالكتورني لمجلة ميدل ايست اون لاين http://www.middle-east-online.com/?id=128401

حديث لجريدة المصري اليوم في ايلول من العام 2005 ان المطالب القبطية بالغاء الشريعة كمرجعية للدستور هي خط احمر يجب على الاقباط عدم تجاوزه، معتبره عبثا لا يتحق حتى مجرد الرد عليه محذرا من تاليب الشعب لحماية دينه بحسب وصف مهدي عاكف.

فيما تجاوز الدكتور كمال حبيب تحذيرات المرشد العام المبطنة قائلا بشكل اكثر وضحا "إن هذه المطالب بمثابة خط أحمر لا يجوز الاقتراب منه، كما أن الاقتراب منه سيفجر حربا أهلية داخل مصر". فيما اشار ممدوح إسماعيل محامي الجماعات الإسلامية في مصر الى أن المطالب بالغاء الشريعة لن تكون الى على جثث الجميع وهي مقدمة لحمامات دم ستنهمر في مصر ودعوة للعودة الى زمن العنف من جديد.

- موقع الأقباط في الممارسة الفعلية للإخوان في الميدان السياسي

يعتبر المرشد السابع للإخوان " محمد مهدي عاكف أكثر مرشدي الجماعة انفتاحا على الأقباط، فقد اتخذ من القبطي " رفيق حبيب" مستشارا سياسيا له، وعمل على التواصل الدائم مع الأقباط وحرص على مشاركتهم مناسباتهم المختلفة، بالإضافة إلى قيام الإخوان بدعم عدد من الأقباط في انتخابات مجلس الشعب فقد رشحت الجماعة على قائمة التحالف الإسلامي عام 1987 النائب القبطي جمال أسعد عبد الملاك ليكون أول نائب قبطي بعد عودة التعددية الحزبية في مصر وقامت بإخلاء دوائر للبعض منهم كما حدث حينما أخلت الجماعة دائرة الوايلي للمرشح القبطي منير فخري عبد النور ودائرة غربال بمحافظة الإسكندرية للمرشح ماهر خلة عام 2005 [1].

- الأقباط في مبادرات الإخوان ورآهم المعلنة

لقد أفرد الإخوان جزءا من مبادرتهم للإصلاح التي تقدموا بها عام 2004 حول رؤيتهم للعلاقة مع الأقباط والتي اشتملت على النقاط التالية:

[1] علي، عبد الرحمن: **الاخوان المسلمون فتاوى في الاقباط والديمقراطية والمراة والفن**، مرجع سابق، ص 81.

1- أنهم جزء من نسيج المجتمع المصري

2- أنهم شركاء الوطن والمصير.

3- لهم ما لنا وعليهم مثل ما علينا.

4- حرية الاعتقاد والعبادة محترمة للجميع، والتعاون في كل ما يخدم الوطن، ويحقق الخير لكل المواطنين أمر لازم.

5- تأكيد الوحدة الوطنية، وعدم السماح لأي نشاط يؤدي إلى إثارة مشاعر التفرقة الدينيـــة أو التعصب الطائفي.

6- الحرص على روح الأخوة المصرية التي أظلت أبناء مصر على مر القــرون، مســلمين وأقباط، وإشاعة الأصول الداعية إلى المحبة والمودة بينهم، لتمكين الأمة من العمل المتكامل لبناء مستقبلها، وحماية لها من ويلات التعصب الطائفي المقيت، وعدم السماح لأية محاولا تؤدي لإثارة الفتن بين المصريين[1]

- الأقباط ضمن خطة التمكين

وثيقة "التمكين" هي عبارة عن وثيقة ضبطها رجال الأمن المصري في مكتب خيــرت الشاطر عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين والنائب الأول للمرشد الحالي للجماعــة محمد بديع في شركته "سلسبيل" عام 1992 حيث عُرفت القضية باسمها "قضية سلسبيل" والتي اتهم فيها الإخوان بغسيل الأموال وتلقي أموال من الخارج حيث تهــدف الخطــة إلــى تمكــين الإخوان من السيطرة على مؤسسات المجتمع التي تبدأ بالحث على التغلغل في قطاعات الطلاب والعمال والمهنيين ورجال الأعمال ومؤسسات الدولة مثل الجيش والشرطة وتركز على ضرورة التغلغل في المناطق والفئات الشعبية [2].

[1] علي، عبد الرحيم: **الإخوان المسلمون من حسن البنا الى مهدي عاكف**، مرجع سابق ص 377.

[2] مجلة المجلة: **خطة التمكين ونوايا الإخوان**، 12 نيسان 2010..

حيث توجز الوثيقة علاقة الإخوان بالأقباط في مصر بما يلي:

1- **التعايش:** وذلك من خلال إقناع الدوائر القبطية المؤثرة والتي تبدأ بالكنيسة وتمتد لتشمل الجمعيات القبطية في الداخل والخارج ورجال العمال والمفكرين الأقباط بان تطبيق الحكم الإسلامي لن يتعارض مع مصالحهم بل على العكس من ذلك فهو سيعفيهم من أعباء كثيرة ويضمن لهم الأمن والاستقرار بشكل لا يستطيعه النظام القائم في حينه.

2- **التحييد:** حيث يعتبر هذا المبدأ امتداد للمبدأ الأول ونتيجة مترتبة عليه، فبعد تعايش الأقباط وفقا للوضع السياسي والاجتماعي الذي يطمح له الإخوان، وبعد أن يطمئن الأقباط للإخوان وبأنهم لا يشكلون خطرا على مصالحهم واستقرارهم ووجودهم تأتي مرحلة التحييد والذي أطلقت عليه الوثيقة " تأمين الجانب القبطي " بمعني تامين هذه الشريحة والاطمئنان إلى سلامة تحركها داخليا وخارجيا.

3- **الحد من الفاعلية:** وهو المحصلة النهائية وفقا للخطة فيما يتعلق بالأقباط والذي يتأتى من خلال إضعاف تأثيرهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث وصفت الوثيقة هذا الهدف بإحداث التفتيت والتهميش لهذه الشريحة التي تم وصفها بأنها نقطة بالغة الحساسية تتطلب معالجة حساسة ومتدرجة وعلى مراحل[1].

2 - الإخوان والمرأة

يعتبر موقف حركة الإخوان المسلمين من المرأة في المجتمع من أبرز القضايا التي تطفو على السطح والتي تشغل الرأي العام المصري والإسلامي والعالمي في آن واحد، حيث أن نظرة الجماعة إلى المرأة في المجتمع أضحت من أبرز القضايا المرتبطة بالحرية والليبرالية والدولة المدنية، وبالتالي فإن الإجابة عن العديد من القضايا التي تخص المرأة ومشاركتها

[1] البدري، جمال شاكر:**السيف الاخضر الاصولية الاسلامية المعاصرة**، ط1، صفحات للدراسات والنشر القاهرة، 2007، ص127-128

السياسية وتقلدها مناصب قيادية بما فيها رئاسة الدولة تبقى أحد أبرز التحديات التي تواجه الجماعة في انطلاقها لميدان العمل العام الرسمي والشرعي وصاحب القرار في آن واحد.

منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين، أسس حسن البنا قسم الأخوات المسلمات وكانت أول رئيسة لهذا القسم هي لبيبة أحمد وأنشأ أيضا معهد أمهات المؤمنين في الإسماعيلية، كما أن الجماعة رشّحت أكثر من مرة نساء على قوائمها الانتخابية مثل د. مكارم الديري، وجيهان الحلفاوي في مصر، أم نضال، ومريم صالح في فلسطين، ود. حياة المسيمي في الأردن.[1]

- البنا والمرأة

تعتبر نظرة حسن البنا للمرأة ومشاركتها السياسية متحفظ جدا، حيث تقوم رؤية البنا على ان المجتمع الإسلامي يفرق بالحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة نظرا لتباين دور كل منهما في المجتمع.

وتتعدد الأدبيات التي استعرض فيها البنا نظرة الجماعة الى المرأة وحقوقها وواجباتها ودورها في المجتمع، ومن أبرز تلك الأدبيات ما كتبه البنا تحت عنوان " المرأة المسلمة " والتي يستعرض به موقفه من المرأة وحقوقها والمتمثل بكونها شريكة للرجل بالحقوق والواجبات بما فيها الحقوق الشخصية والسياسية، كذلك فإن البنا يرى بان الفوارق بالحقوق والواجبات بين المرأة والرجل مرده إلى اختلاف الدور الذي خلق من أجله كل منهما في المجتمع[2].

حيث يرى البنا بان الاختلافات الطبيعية في التكوين الجسدي والنفسي لكل من المرأة والرجل تحتم وجود فوارق في الحقوق وطبيعة المهام.

ويرى البنا بأن من واجبات الرجل أن يعلم بناته القراءة والكتابة والحساب والدين وتاريخ السلف الصالح وتدبير المنزل ورعاية الأطفال، فيما يصف ما دون ذلك من العلوم مثل

[1] الاخوان والمراة: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة عن الموقع الالكتروني: http://ar.wikipedia.org/wiki

[2] البنا، حسن: **المرأة المسلمة**، عن الرابط الالكتورني http://www.hassanalbanna.org/pages/Books/6.pdf

التبحر في علوم اللغات أو دراسة الحقوق والقوانين بأنه " عبث لا طائل منه " ولا داعي لانشغال المرأة في إضاعة وقتها فيه لأنها " أولا وأخيرا للمنزل" كما يصف البنا[1].

ويؤمن البنا بأن المجتمع الإسلامي هو مجتمع فردي لا زوجي بمعنى أن للرجال مجتمعاتهم وللنساء مجتمعاتهن، حيث حارب الاختلاط واعتبره مقدمة للوقوع في المعاصي وسببا من أسباب خنوثة الرجال، حيث يجيز البنا للمرأة مشاركة الرجال في مناسبات ثلاثة لا غير وهي " حضور العيد والخروج في الجماعة والمشاركة في القتال للضرورات القصوى " ويقف البنا موقفا معارضا لمشاركة المرأة في العمل العام معراضة تكاد تصل التحريم "[2].

ويؤكد البنا ذات المواقف تجاه المرأة في رسالته نحو النور والتي يؤكد خلالها على ضرورة مقاومة تبرج المرأة وإعادة النظر في مناهج تعليم البنات ووجوب التفريق بينها وبين مناهج تعليم الصبيان في كثير من مراحل التعليم، وتحريم الاختلاط بين الطلاب والطالبات[3].

بأن نظرة البنا للمرأة قد امتازت بالتشدد والمغالاة فاقتصار تعليم المرأة على ما يخدمها للقيام بدورها الوحيد الذي وجدت له وهو – البيت – كما يقول البنا هو تشدد وتوجه نحو أقصى اليمين يكاد الباحث لا يجد فيه اختلاف عن موقف القوى الراديكالية المتطرفة التي تجهد الجماعة نفسها بالنأي عنها، حيث أن الأخطر أن البنا يتحدث عن تلك المواقف كونها موقف الإسلام من المرأة مما يسقط عليها بعدا دينيا، على الرغم من اختلاف العديد من المفكرين الإسلاميين في نظرتهم لدور المرأة وحقوقها الشخصية والعامة من أمثال جمال الدين الأفغاني ورفاعة الطهطاوي ومحمد عبده*، فقد دافع محمد عبده عن ضرورة تعليم المرأة أسوة بالرجل، واتخذ

---

[1] البنا، حسن: **المرأة المسلمة**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] البنا، حسن: **رسالة نحو النور**، عبر الرابط الالكتروني http://hanasabri.maktoobblog.com

* **محمد بن عبده بن حسن خير الله:** " 1849– 1905" يُعدّ "الإمام محمد عبده" واحدًا من أبرز المجددين في الفقه الإسلامي في العصر الحديث، وأحد دعاة الإصلاح وأعلام النهضة العربية الإسلامية الحديثة؛ فقد ساهم بعلمه ووعيه واجتهاده في تحرير العقل العربي من الجمود الذي أصابه لعدة قرون، كما شارك في إيقاظ وعي الأمة نحو التحرر، وبعث الوطنية، وإحياء الاجتهاد الفقهي لمواكبة التطورات السريعة في العلم، ومسايرة حركة المجتمع وتطوره في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية.

موقفا معارضا من تعدد الزوجات لأن به احتقاراً شديداً للمرأة، لأنك لا تجد امرأة ترضى أن تشاركها في زوجها امرأة أخرى، كما أنك لا تجد رجلاً يقبل أن يشاركه غيره في محبة امرأته، وهذا النوع من الاختصاص طبيعي للمرأة كما أنه طبيعي للرجل"[1].

- المرأة في رؤى مفكري الجماعة ورموزها

يرى سيد قطب بأن الإسلام قد ساوى ما بين الرجل والمرأة من حيث الجنس والحقوق الإنسانية، وكذلك في ناحية الأهلية للتملك والتصرف الاقتصادي، ويشير بأن التفاوت في بعض التفاصيل مرده الملابسات المتعلقة بالاستعداد والدربة والتبعة، كما ويؤكد سيد قطب حق المرأة بالعمل وقت الحاجة لكنه يفضل عليه قيامها برعاية الأسرة، ويشير بان تفضيل المرأة للعمل على وظيفتها الأساسية يشكل جاهلية وتخلف حضاري وفي موضوع تعليم المرأة يتفق قطب مع البنا بضرورة الاختلاف في المناهج التدريسية لكل منهما حيث يرى قطب بان ميادين الدراسة التي يجب على المرأة خوضها هي ما يتعلق بالطفل وغرائزه، صحة الطفل والحامل، أدب الأطفال، التربية الجنسية، ترويض الرجال، التدبر المنزلي[2]

فيما يظهر المستشار محمد مأمون الهضيبي المرشد العام الأسبق للجماعة المرأة نظرة منفتحة تجاه المرأة حيث يشير بأنها مخاطبة بالخطاب الإلهي فى القرآن الكريم والسنة، كخطاب الرجل، ومكلفة مثله، ومسئوليتها كاملة كمسؤولية الرجال في القضايا الجنائية والمدنية كالرجال، وتتمتع بالاستقلالية المالية والذمة المالية الكاملة دون حاجة لموافقة الرجال على تصرفاتها المالية، كما أشار بأن قوامة الرجل على المرأة لا تتعدى حدود المشاركة الزوجية القائمة على التواد والتراحم والتشاور، وأكد حق المرأة في المشاركة فى الانتخابات النيابية والمحلية والنقابات، وحقها في تقلد المناصب العليا باستثناء رئاسة الدولة، تاركا حث توليها لمنصب القضاء للاجتهاد[3].

---

[1] عمارة، محمد: **الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده الجزء الثاني**، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص 79.

[2] دياب، محمد حافظ: **سيد قطب الخطاب والايدلوجيا**، مرجع سابق، ص.ص 202- 203

[3] عبد الحليم، محمود: **دراسة بعنوان الإخوان المسلمون والموقف من المرأة** نشرت على الموقع الالكتروني للمركز العربي للأبحاث والدراسات http://www.alkharitah.com/NewsDetails.aspx?NID=3334

وهو الأمر الذي يوافقه فيه يوسف القرضاوي في فتوى له حول مشاركة المرأة في العمل السياسي إذ يشير إذ يقول بأن الإسلام لم يفرق بين المرأة والرجل حقهم بممارسة الحقوق السياسية، مؤكدا أحقية المرأة في تقلد مختلف المناصب العامة باستثناء الإمامة الكبرى التي يرى القرضاوي إجماع علماء الأمة على اقتصارها على الرجال[1]

ويجمع مفكرو الجماعة ورمزها على موقف الجماعة باقتصار منصب الإمامة الكبرى على الرجال حيث تمسك محمد حبيب النائب الأول السابق للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر بموقف الجماعة الرافض تولي المرأة منصب رئاسة الدولة وصرح في مقابلة مع رويترز" Reuters " أن رئاسة الدولة "يجب أن تكون لمسلم"، مشيرا إلى أن الجماعة ارتضت هذا الخيار، وقال "أتصور أننا لن نعدل عنه"، كما قال إن المسيحيين والنساء "سيتولون جميع الوظائف العامة ويتمتعون بكل الحقوق بدون أي تمييز باستثناء رئاسة الجهورية"[2].

- المرأة في مبادرة الإخوان للإصلاح

يمكن استطلاع نظرة الإخوان المعاصرة للمرأة من خلال مبادرتهم الإصلاحية في الثالث من آذار 2004 والتي نصت " إن المرأة هي نصف المجتمع وهي القائمة على تنشئة الأجيال رجالاً ونساءً، فلا ريب في استحقاقها أن تكون الجنة تحت أقدامها، وهي مخلوقٌ طاهرٌ مكرَّمٌ، كرَّمه الله تعالى كما كرَّم الرجل (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَم)[3] وهي مخلوقٌ عاقلٌ ورشيدٌ، وهي مخاطَبة بالخطاب الإلهي في القرآن والسنة كخطاب الرجل، ومكلَّفة مثله، ومسئوليتها كاملة، فمسئوليتها الجنائية والمدنية كالرجل، وذمتها المالية كاملة، وجميع تصرفاتها المالية صحيحة ونافذة دون الحاجة إلى موافقة زوجٍ أو أبٍ أو أخٍ أو غيرهم، ونطاق قِوامة الرجل على زوجته

---

[1] القرضاوي، يوسف: **المرأة والعمل السياسي شبهات وردود**، عبر الموقع الالكتروني للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، http://www.iumsonline.net/ar/default.asp?contentID=3532&menuID=17

[2] الجزيرة نت: **إخوان مصر يتمسكون بعدم أهلية المرأة لرئاسة الدولة**، 26-10-2007 عن الموقع الالكتروني http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1072861

[3] سورة الاسراء اية 70

محصور في مسائل المشاركة الزوجية فقط وهي قوامة مودةٍ وتراحمٍ وتشاورٍ في مقابل مسئولياتٍ يتحملها الزوج "[1]، ولهذا المقام الكريم نرى:

1- أنَّ من حقِّ المرأة المشاركة في انتخابات المجالس النيابية وما هو في مثلها.

2- من حقِّها أن تتولى عضوية هذه المجالس في نطاق ما يحفظ لها عفتها وحيادها وكرامتها دون ابتذال

3- من حقِّها تولي الوظائف العامة، عدا الإمامة الكبرى وما في حكمها.

4- القضاء على الأمية المتفشية بين النساء، ولا سيما في الريف.

5- تضمين مناهج التعليم ما يتناسب مع طبيعة المرأة ودورها وحاجتها.

6- صيانتها في كل مكان: في وسائل الانتقال، وفي أماكن العمل".[2]

ويلاحظ الباحث تبني الإخوان في مبادرتهم الإصلاحية لرؤية الهضيبي تجاه الحقوق السياسية للمرأة حيث ان مقدمة المبادرة تجاه المرأة مأخوذة حرفيا من كتاب الهضيبي " الإسلام والسياسة " والتي استعرض بها الهضيبي موقفه تجاه عدد من القضايا المعاصرة بما فيها المرأة.

كما يرى بأن مبادرة الإخوان الاصطلاحية لم تحدث تغيرا في رؤية الجماعة للمرأة ولم تشكل انعطافة حقيقية في فكر الجماعة تجاهها، حيث يرى الباحث أن رفض الإخوان لتولي المرأة لمنصب رئاسة الجمهورية " الإمامة الكبرى " يتعارض مع إعلانهم في أكثر من موقف أنهم مع الدولة المدنية، حيث أن الدولة المدنية تساوي بين الرجل والمرأة وتقوم على الاختيار الديمقراطي سواء كان رئيس الجمهورية رجل أم أنثى وهو الأمر الذي أكده القيادي الإخواني

---

[1] علي، عبد الحليم: **الاخوان المسلمون من حسن البنا الى مهدي عاكف**، مرجع سابق، ص 91.

[2] منديات الجزيرة توك: مبادرة الاخوان للاصلاح في مصر 16-4-2010 عن الموقع الالكتروني http://aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?t=239172

وعضو البرلمان المصري السابق جمال حشمت حينما قال " ما جاء في ولايـــة غيـــر المســـلم والمرأة لا يناسب الواقع ولا الظروف التي نعيشها، ولا يناسب الدولة المدنية التي تحدث عنهـــا الإخوان[1].

بالإضافة إلى أن الباحث يرى بأن غياب المرأة عن المواقع المتقدمة في الجماعـــة ولا سيما مكتب الإرشاد الذي يخلو من أي امرأة يشكل نقطة سلبية في مسيرة الجماعة إذ أن ذلـــك يتيح باب الانتقاد بأن من لا يمنح الحقوق داخل بيته الداخلي من الصعب أن يمنحه فـــي البيـــت الأكبر المتمثل بالمجتمع.

3- الإخوان والأحزاب

لقد مرت نظرة حركة الإخوان وعلاقتهم بالأحزاب بكثير من التقدم، فقد كانـــت نظـــرة الحركة للأحزاب في بداية تأسيسها نظرة عداء وتشكيك، وهو الأمر الذي ظهر في تصريحات مؤسسها وأبرز منظريها،إلا أن تجربة الحركة قد أكسبتها واقعية وتجربة عملية نتج عنه هـــذا سلوكا منفتحا وبراغماتيا تجاه الأحزاب، إذ أن الجماعة سرعان ما اكتشـــفت بـــأن التنظيـــر الأيدلوجي شيء والتطبيق العملي له شيء آخر، له أدواته ومتطلباته الخاصة وبالتـــالي فـــان تأسيس الحركة لحزب سياسي مدني يندرج في إطار الواقعية السياسية أكثر منه تراجعا أيدلوجيا لفكر الإخوان تجاه قضية الحزبية.

تمتاز التجربة السياسية المصرية بجذورها الحزبية العميقة، حيث تشير الهيئـــة العامـــة للإستعلامات في مصر بأن الحزب الوطني الذي أنشأه العرابيون عام 1879 يُعد أول الأحزاب السياسية في تاريخ مصر، كما ويشير ذات المصدر بأن الأحزاب السياسية المصرية قد مـــرت بالمراحل التالية منذ ذلك الحين:

- المرحلة التكوينية التي سبقت ثورة1919.

[1] البنـــــا، حســـــن: رســـــالة مـــــؤتمر الطلبـــــة، عـــــن الموقـــــع الالكترونـــــي http://www.4shared.com/document/rj5DqyFc/____.html

- مرحلة التعددية الحزبية التي تلت ثورة 1919 واستمرت حتى عام.1952

- مرحلة التنظيم السياسي الواحد من عام 1936، حتى عام .1976

- مرحلة التعددية الحزبية المقيدة التي بدأت مع صدور قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977واستمرت حتى قيام ثورة 25 يناير عام . 2011

- المرحلة التكوينية للتعددية الحزبية الحقيقية فيما بعد الثورة إذ يبلغ عدد الأحزاب المصرية بعد الثورة 36 حزبا سياسيا[1].

ويقسم الباحث مراحل علاقة الجماعة بالأحزاب إلى مرحلتين أساسيتين:

- مرحلة العداء والتشكيك

حيث ساهم في تشكل هذه المرحلة مواقف البنا المضادة للأحزاب ولفكرة الحزبية من أساسها، حيث أظهر البنا عداءا كبيرا للحزبية وفرق بينها وبين السياسة إذ يقول في رسالة مؤتمر الطلبة"الفارق بعيد بين الحزبية والسياسة، وقد يجتمعان وقد يفترقان، فقد يكون الرجل سياسيًّا بكل ما في الكلمة من معان، وهو لا يتصل بحزب ولا يمت إليه، وقد يكون حزبيا ولا يدرى من أمر السياسة شيئًا، وقد يجمع بينهما فيكون سياسيًّا حزبيًّا أو حزبيًّا سياسيًّا على حد سواء، وأنا حين أتكلم عن السياسة في هذه الكلمة فإنما أريد السياسة المطلقة، وهى النظر في شئون الأمة الداخلية والخارجية غير مقيدة بالحزبية بحال"[2]

ويشير البنا بأن الحزبية لا تجوز في مصر أبدا إذ يقول " الحزبية السياسية إن جازت في بعض الظروف في بعض البلدان، فهي لا تجوز في كلها، وهى لا تجوز في مصر أبدا، ويرى كذلك بان شعار الحزبية هو الخلاف والانقسام" [3].

---

[2] الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، تطور الحياة الحزبية في مصر، عن الرابط الالكتروني http://www.sis.gov.eg/Ar/LastPage.aspx?Category_ID=121

[2] البنا، حسن: **رسالة مؤتمر الطلبة**، مرجع سابق.

[3] دسوقي عبده: **الحزبية في فكر الإخوان المسلمين تقنين آراء وتأصيل اتجاهات**، 1-5-2011، ويكيبيديا الإخوان المسلمين عن الموقع الالكتروني http://www.ikhwanwiki.com

وقد جاء في مقررات مؤتمر الطلبة مطالبة الهيئات الإسلامية جميعًا بالاشتراك الفعلي في السياسة العامة للأمة، مع العمل على تكوين اتحاد عام لها، وحل جميع الأحـــزاب الحاليـــة السياسية، وأن تستبدل بها هيئة موحدة لها منهاج إصلاحي إسلامي يتناول كل شئون النهضـــة، وتتوافر على وضعه وإنفاذه جميع المواهب والقوى؛ لما ثبت من أضرار النظام الحزبي، وفشله بالنهوض بالأمة[1]

ويشير البنا في رسالة المؤتمر الخامس بان الأحزاب المصرية قد نشأت على الحزبيـــة البغيضة والمصالح الشخصية فيقول :

"ويعتقد الإخوان كذلك أن الأحزاب هي سبب رئيسي في إفساد حياة الناس في مختلـــف مرافق حياتهم، وتعطيل مصالحهم، وإتلاف أخلاقهم، وتمزيق روابطهم، وان لها فـــي حيـــاتهم العامة والخاصة أسوأ الآثار"[2].

كما ان البنا هاجم في ذات الرسالة التعددية الحزبية في مصر ودعا إلى سياسة الحـــزب الواحد وهو الحزب القائم على إقامة النظام الإسلامي حيث يقول في ذات الرسالة " ويعتقدون – أي الإخوان – كذلك أن النظام النيابي، بل حتى البرلماني، في غنى عن نظام الأحزاب بصورتها الحاضرة في مصر، وإلا لما قامت الحكومات الائتلافية في البلاد الديمقراطية، فالحجة القائلة بأن النظام البرلماني لا يتصور إلا بوجود الأحزاب حجة واهية، وكثير مـــن الـــبلاد الدســـتورية البرلمانية تسير على نظام الحزب الواحد"[3].

وينظر البنا بتشكيك كبير لأهداف الأحزاب حينما يقول في رسالته لمؤتمر طلبة الإخوان "وأعتقد كذلك أن هذه الأحزاب المصرية الحالية أحزاب مصنوعة أكثر منها حقيقية , وأن العامل

---

[1] البنا، حسن: **رسالة المؤتمر الخامس**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] مقال بعنوان: **موقف الإسلام مـــن الأحـــزاب السياســـية**، مجلـــة الســـفير، 2-2-2011 عـــن الموقـــع الالكترونـــي http://www.essevir.net/index.php/ta7lilat/671-2011-02-02-12-02-06

في وجودها شخصي أكثر منه وطني , وأن المهمة والحوادث التي كونت هذه الأحزاب ويجب أن ينتهي هذا النظام بانتهائها"[1].

ويعبر البنا بوضوح كبير فكرته من الأحزاب حين يقول " أيها الإخوان لقد آن الأوان لأن ترتفع الأصوات بالقضاء على نظام الحزبية في مصر، وأن يستبدل به نظام تجتمع به الكلمة وتتوحد به جهود الأمة حول منهاج إسلامي صالح"[2].

إلا أن البنا يظهر موقفا أكثر انفتاحا على الجماعات الإسلامية الأخرى، حيث يقول البنا " وأما موقفنا من الهيئات الإسلامية جميعا على اختلاف نزعاتها، فهو موقف حب وإخاء وتعاون وولاء، نحبها ونعاونها... "[3].

فيما كرست أفكار سيد قطب تلك النظرة السلبية للأحزاب وعملت على تعزيزها إذ يقول " فما يتنازع الناس إلا حين تتعدد وجهات القيادة والتوجيه فيكون الهوى المطاع هو الذي يوجه الآراء والأفكار، فإذا استسلم الناس لله ورسوله انتفى السبب الأول الرئيسي للنزاع بينهم"[4]، ويقول عن انسحابه من الأحزاب التي كان عضوا فيها وهي الوفد والسعديين " فلم أعد أرى في حزب من هذه الأحزاب ما يستحق عناء الحماسة له والعمل من أجله" [5].

وقد أفرزت هذه النظرة تجاه الأحزاب الأخرى علاقة عداء بين الجماعة وغيرها من الأحزاب ولا سيما الوطنية منها، حيث دعمت الجماعة قرار الضباط الأحرار بحل الأحزاب السياسية قبل أن تبدأ مرحلة الصراع مع النظام الجديد، فيما دعا سيد قطب إلى إقامة الديكتاتورية العادلة[6]

---

[1] رسائل الامام الشهيد: **رسالة في مؤتمر الطلبة:** عن الرابط الالكتروني http://ummaty.net/es/contents/books/37/A06.htm#8

[2] المرجع السابق

[1] **مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا: دار** التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1992، ص 16. http://ummaty.net/es/contents/books/37/A06.htm#8

[2] موقع خيمة الالكتروني مقال بعنوان: **سيد قطب**، عن الموقع الالكترونيhttp://www.khayma.com/sohel/tareekh/tareekh17.htm

[3] المرجع السابق

[3] عزوز، سليم: **الإخوان المسلمون الوجه والقناع، القاهرة**، 1997،د. ن، ص 33.

- مرحلة الانفتاح على الأحزاب

بدأت ملامح هذه المرحلة بالتشكل في ظل تقلد المرشد العام الثالث " عمر التلمساني " قيادة الجماعة ويرى الباحث بأنها لا تزال مستمرة حتى الآن، حيث أن من أبرز ملامح تلك الفترة تغلغل الجماعة في مختلف قطاعات المجتمع المصري خلال فترة التقاء مصالحه بمصالح النظام القائمة على إضعاف التيار الناصري والشيوعي في مصر، حيث برز خلال تلك الفترة جيلا اخوانيا جديدا كان طليعته خريجي الجامعات الذين ابدوا انفتاحا أكبر على الأحزاب السياسية.

حيث تجاوز التلمساني خلال تلك الفترة مبدأ الجماعة ضد الحزبية والذي رسخه البنا من خلال طرحه تكوين حزب سياسي يتنقل بالجماعة نحو ميدان المشاركة السياسية المعلنة، حيث قام بكتابة برنامج سياسي لحزب تحت اسم " حزب الشورى " لتتوالى بعدها محاولات جيل السبعينات الجديد بطرح رؤاها حول ذات الفكرة والتي تمثلت بمقترح تأسيس حزب سياسي باسم "حزب الإصلاح".

الا أن محاولات الجيل الجديد ووجهت في كل مرة بمعارضة كبيرة من الجيل الأول في الجماعة إلى أن تم تأسيس أول حزب رسمي للجماعة عام 2011 تحت إسم الحرية والعدالة [1].

حيث يرى الباحث بان تشكيل هذا الحزب لا يشكل رد فعلي آني على الظروف الجديدة في مصر ما بعد الثورة بقدر ما هو مخاض تحولات فكرية رافقت الحركة خلال ابتداء من عقد السبعينات حتى اللحظة.

وقد ساهم الجيل الجديد في الجماعة في تشكيل سلوك سياسي أكثر واقعية وانفتاح على الأحزاب الأخرى، إذ تحالفت الجماعة مع حزب الوفد الجديد عام 1984 وخاضوا انتخابات عام 1987 ضمن تحالف مع حزب الأحرار وحزب العمل المصري.

---

[1] علي، عبد الرحيم: **الإخوان المسلمين من حسن البنا الى مهدي عاكف**، مرجع سابق، ص.ص 214.217.

4- الإخوان والإصلاح السياسي

تقوم رؤية الجماعة بأن الإصلاح السياسي هو المدخل الحقيقي والأساسي لكل أنواع الإصلاح الأخرى، وترى الجماعة بأن هذا الإصلاح يتمثل بإجراء انتخابات حرة نزيهة تكفل لها ضمانات النزاهة والحيادية، وتشرف عليها السلطة القضائية إشرافًا تامًا وكاملاً، بدءًا من إعداد كشوف جديدة للناخبين، ومرورًا بتوقيع كل ناخب أمام اسمه في كشوف الإدلاء بالأصوات، وانتهاءً بفرز الأصوات وإعلان النتائج.[1]

البنا والإصلاح السياسي

يقوم الفكر السياسي للبنا على ضرورة إقامة الدولة الإسلامية والاحتكام إلى الشريعة الإسلامية في الحكم حيث يقول في رسالته " إلى أي شيء ندعو الناس" وإذاً لا مناص للحكومة المصرية والهيئات المصرية والأحزاب المصرية من أن تفي بعهدها الشرعي لله ولرسوله يوم نطقت بالشهادتين فالتزمت الإسلام، وبعهدها المدني الوطني لهذا الشعب يوم أصدرت الدستور، ونصت فيه على أن الدين الرسمي هو الإسلام، وبغير ذلك تكون قد غدرت بعهدها، وخانت أمانة الله والناس عندها، وعليها أن تصارح الشعب ليحدد موقفه منها وموقفها منه، ولا محل اليوم للمداورة والخداع"[2].

وقد وضع البنا تصوره لشكل الحكم ونظرته الإصلاحية لنظام الحكم في رسالته " نظام الحكم " والتي يشير فيها إلى أن دعائم الحكم الإسلامي يقوم على أسس ثلاثة وهي

1- مسؤولية الحاكم: حيث يرى البنا بان الحاكم مسؤول أمام الله والناس وبالتالي فهو محاسب أمامهم على أداءه.

---

[1] الفضلي، سيد: الاخوان المسلمون والاصلاح السياسي،12-7-2003 عن الموقع الالكتروني لموسوعة الاخوان المسلمين http://www.ikhwanwiki.com

[2] رسائل الامام الشهيد: رسالة مشكلاتنا في ضوء النظام الاسلامي: عن الموقع الالكتروني http://ummaty.net/es/contents/books/37/A13.htm

2- وحدة الأمة:- يشير البنا إلى حق الأمة أن تبدي رأيها في مسيرة الحكم ولكن في الفروع، حيث أن الأصل ثابت وهو النظام الإسلامي.

3- احترام إرادة الأمة: يشير البنا إلى ضرورة أن يأخذ الحاكم بآراء الرعية وملاحظاتها ويلتزم بالصالح منه[1].

ويؤيد البنا تبني النظام النيابي نظاما للحكم ويرى أنه لا يتعارض مع الإسلام على أن تكون ممارسات الوزارة من مسؤولية الرئيس وله حق تفويض من يراه مناسبا لإدارة شؤونها.

إلا أن أبرز ما في رؤية البنا تجاه نظام الحكم هو نظرته للانتخابات واقتصارها على أهل الحل والعقد، حيث يقول البنا " وأما عن احترام رأى الأمة , ووجوب تمثيلها واشتراكها في الحكم اشتراكاً صحيحاً، فإن الإسلام لم يشترط استبانة رأي أفرادها جميعاً في كل نازلة، وهو المعبر عنه، في الاصطلاح الحديث بالاستفتاء العام، ولكنه اكتفى في الأحوال العادية (بأهل الحل والعقد) ولم يعينهم بأسمائهم، ولا بأشخاصهم، والظاهر من أقوال الفقهاء ووصفهم إياهم أن هذا الوصف ينطبق على ثلاث فئات هم:

1 - الفقهاء المجتهدون الذين يعتمد على أقوالهم في الفتيا واستنباط الأحكام.

2 - وأهل الخبرة في الشؤون العامة.

3- ومن لهم نوع قيادة أو رئاسة في الناس كزعماء البيوت والأسر وشيوخ القبائل ورؤوساء المجموعات.

فهؤلاء جميعاً يصح أن تشملهم عبارة "أهل الحل والعقد"[2].

---

[3] يمكن الاطلاع على رسالة حسن البنا " نظام الحكم " على الرابط الالكتروني http://ummaty.net/es/contents/books/37/A14.htm#1

[1] رسائل الامام الشهيد: **رسالة نظام الحكم**، عن الرابط الالكتروني http://ummaty.net/es/contents/books/37/A14.htm#1

ولقد رتب النظام النيابي الحديث طريق الوصول إلى أهل الحل والعقد بما وضع الفقهاء الدستوريون من نظام الانتخابات وطرائقه المختلفة، والإسلام لا يأبى هذا التنظيم ما دام يـؤدى إلى اختيار أهل الحل والعقد، وذلك ميسور إذا لوحظ في أي نظام من نظـم تحديـد الانتخـاب صفات أهل الحل والعقد، وعدم السماح لغيرهم بالتقدم للنيابة عن الأمة.

كما يربط البنا الإصلاح السياسي بشفافية العملية الانتخابية وتوفر الشروط التي تضمن مصداقيتها إذ يرى البنا بأن معالم الإصلاح السياسي تتمثل في الآتي:

1- وضع قائمة من الصفات التي يجب أن تتوافر في المرشحين، سواءٌ أكانوا ممثلين لهيئات أم لم يكونوا .

2- وضع حدود للدعاية الانتخابية .

3- الدعوة إلى إصلاح الجداول الانتخابية وطرق التصويت؛ لتكون في منأى عن التلاعب من ذوي المصالح الشخصية وعن التصويت الإجباري.

4- فرض عقوبات رادعة على التزوير والرشوة في الانتخابات.[1]

- المبادرة الإصلاحية للإخوان

تتمثل نظرة الإخوان المعاصرة للإصلاح السياسي بمبادرة الإخوان للإصلاح الشـامل التي تقدم بها المرشد العام للإخوان محمد مهدي عاكف عام 2004 حيث أكدت الجماعة أن شكل الدولة المرجوة هي القائمة على إيجاد نظام جمهوري برلماني دستوري ديمقراطي فـي نطـاق مبادئ الإسلام،.وتأكيد حق الفرد في المشاركة السياسية الفاعلة، والانفتاح على العالم من خلال إقامة علاقات دولية تقوم على مبدأ الندية، وعلى الاحترام المتبادل للحقوق والسـيادة الوطنيـة،

[1] رضوان، زينب: **النظرية الاجتماعية في الفكر الاسلامي**، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 60-62.

واحترام القوانين والمواثيق الدولية، وتأكيد حق الشعوب في تقرير مصائرها، من خلال تطبيق الديمقراطية[1]

حيث تنص بنود المبادرة فيما يتعلق بالإصلاح السياسي على ما يلي[2]:

1- الإقرار التام بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات، بحيث لا يجوز لأحد أو حزب أو جماعة أو هيئة، أن تزعم لنفسها حقًّا في تولي السلطة أو الاستمرار في ممارستها إلا استمدادًا من إرادة شعبية حرة صحيحة.

2- -الالتزام واحترام مبدأ تداول السلطة، عبر الاقتراع العام الحر النزيه.

3- التأكيد على حرية الاعتقاد الخاص.

4- تأكيد حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المعترَف بها.

5- تأكيد حرية الرأي والجهر به، والدعوة السلمية إليه، في نطاق النظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع، وتعتبر حرية التملك واستعمال وسائل الإعلام المختلفة ضرورة لتحقيق ذلك.

6- تأكيد حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وألا يكون لأية جهة إدارية حق التدخل بالمنع أو الحد من هذا الحق، وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر إخلالاً بالتزام العمل السلمي، وعدم الالتجاء للعنف أو التهديد به.

7- تأكيد حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة، والدعوة إليها، والمشاركة فيها في نطاق سلامة المجتمع، وعدم الإخلال بالأمن العام، أو استعمال أو التهديد باستعمال العنف أو حمل أي سلاح.

---

[1] علي، عبد الرحيم: **الاخوان المسلمون من حسن البنا الى مهدي عاكف**، مرجع سابق، ص 365

[2] المرجع السابق، ص 365-367

8- تأكيد حق التظاهر السلمي.

9- تأكيد ضرورة تمثيل الشعب عبر مجلس نيابي منتخب انتخابًا حُرًّا، ولمدة محـــدودة، يُعـــاد بعدها الانتخاب، مع ضرورة أن تشمل قوانين الانتخاب الضمانات التي تؤكـــد نـــــزاهتها وصحتها وحيدة القائمين على إجرائها، والإيمان بأن النظام السليم لإدارة الدولة والمجتمـــع هو نظام الحكم البرلماني، الذي يجعل الحزب الحاصل على أعلى الأصوات- في انتخابات حرة نزيهة- هو الذي يتولى تشكيل الحكومة.

10- ضمان حق كل مواطن ومواطنة في المشاركة في الانتخابات النيابية متى تـــوفرت فيـــه الشروط العامة التي يحددها القانون.

11- ضمان حق كل مواطن ومواطنة في تولي عضوية المجالس النيابية متـــى تـــوفرت فيـــه الشروط العامة التي يحددها القانون.

12- إبعاد الجيش عن السياسة ليتفرغ للدفاع عن أمن الدولة الخارجي، وعدم اســـتعانة ســـلطة الحكم به بالطريق المباشر أو غير المباشر لفرض إرادتها وســـيطرتها، أو التهديـــد بمنـــع الحريات العامة الشعبية، وأن يكون وزير الدفاع مدنيًّا سياسيًّا كسائر الوزراء.

13- أن تكون الشرطة وجميع أجهزة الدولة الأمنية وظائف مدنية كما هـــو نـــصُّ الدســـتور، وتحديدُ مهامِّها في الحفاظ على أمن الدولة والمجتمع ككل، وعدمُ تسخيرها للحفاظ على كيان الحكومة، أو اتخاذها أداةً لقمع المعارضة، ووضعُ نظام يحكم عملها، ويحكم قيادتها، وعلى وجه الخصوص منع تدخلها في الأنشطة العامة والانتخابات.

14- تحديد سلطات رئيس الجمهورية، بما يجعله رمزًا لكل المصريين، فلا يترأس أي حـــزب سياسي، ويكون بعيدًا كل البعد عن المسئولية التنفيذية للحكم، وتحديد مدة رئاســـته، بمـــا لا يتجاوز فترتين متتاليتين.

15- إلغاء القوانين سيئةِ السُّمعة، وعلى الأخص: قانون الطوارئ، وقانون الأحزاب، وقانون المدعي العام الاشتراكي، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الصحافة، وقانون النقابات، وغيرها من القوانين، التي أدت إلى حالة الخنق والجفاف والجمود السياسي الذي تعانيه الحياة السياسية المصرية، واستبدال ما تدعو الحاجة إليه بما يؤكد حرية المواطن وكرامته وحقه في الاشتراك في العمل العام.

16- الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة من محاكم استثنائية عسكرية.

17- القضاء على ظاهرة التعذيب داخل مقارِّ الشرطة، ومقارِّ مباحث أمن الدولة، وتطبيق مبدأ (الشرطة في خدمة الشعب (وتقليص دور الأمن السياسي على حساب الأمن الجنائي، وحفظ كرامة المواطن المصري.

18- إلغاء القوانين التي شلَّت حركة العمل الجادِّ في النقابات المهنية والعمالية، وتَبَنِّي مشروعات القوانين التي تؤدي إلى إعادة الحياة إلى النقابات والعمل النقابي في مصر، وتُعلِي من قيمة أداء المِهَن الحرة، وتحقق لها المناخ الملائم للمشاركة السياسية والاجتماعية في نطاقها المهني.

يلاحظ من بنود المبادرة السابقة الانفتاح الكبير الذي يبديه الإخوان في العديد من القضايا ومن أهمها نظرتهم لقضية الأحزاب، حيث دعت الجماعة ومنذ تأسيسها إلى محاربة الحزبية في المجتمع، إلا أنها عادت لتدعو لحرية تشكيل الأحزاب من جديد، كما انه من الملاحظ أيضا غياب الدعوة الواضحة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في بنود المبادرة واقتصارها على مطالب مدنية عامة وهو الأمر الذي يعزوه الباحث إلى محاولات الإخوان طمأنة كافة شرائح المجتمع المصري بما فيهم الأقباط إلى التوجهات الجديدة للجماعة القائمة على الاعتراف بالآخر والاحتكام للشعب كمقدمة لمشاركة أوسع للجماعة في الحياة السياسية المصرية.

النتائج والتوصيات

النتائج

1- لقد استخدمت جماعة الإخوان المسلمين خلال مسيرتها الممتدة منذ العام 1928 -2005 اساليب تغييرية مختلفة ومتناقضة احيانا، واستطاعت تحقيق العديد من النجاحات التدريجية تمثلت بحصولها على 20% من مقاعد البرلمان عام 2005، وبذلك تكون الحركة قد استطاعت تحقيق نجاحات تدريجية في المجتمع المصري وهو الأمر اذي أهلها لتصدر الحياة السياسية في مصر ما بعد الثورة.

2- على الرغم من أن جماعة الإخوان عانت خلال معظم سنواتها من فرض حالة من الحظر على انشطتها إلا انها استطاعت أن تفرض نفسها القوة الاولى والمنافس الاقوى لحزب النظام واستطاعت اكتساب شرعية الانجاز والتاثير في الشارع المصري والتي لا يمكن تجاوزها أو اغفال دورها في صناعة التغيير.

3- استخدمت الحركة مختلف الأساليب لتحقيق رؤيتها التغييرية في المجتمع بما فيها استخدام أساليب عنفية في فترات محددة من عمر الجماعة إلا أن نمط التغيير العنفي قد الصق بالجماعة واضحى احد الصور النمطية عنها في الغرب وعند الكثير من المواطنين.

4- استطاعت الجماعة وبشكل كبير استثمار وسائل الاعلام وبناء امبراطورية مالية واعلامية ضخمة استخدمتها لصالح رؤيتها التغييرية على الرغم من حالة الحظر التي عاشتها الجماعة خلال معظم سنواتها.

5- اظهرت الحركة براغماتية عالية في رؤيتها للواقع السياسي المصري وعلاقتها بمختلف اللاعبين على الساحة المصري " الأحزاب، النظام على اختلاف توجهاته، الاقباط، المجتمع المدني " حتى لو كان ذلك على حساب احداث تغييرات في رؤية الجماعة كتحالفها مع احزاب علمانية كانت تعتبر منافسها التقليدي ايدلوجيا وشعبيا مما منحها قدرة على الاستمرارية والنمو داخل المجتمع المصري.

6- أدت السياسة المركزية لنظام الحكم السابق في مصر لرسم صورة نمطية عن الجماعة قائمة على عدم تقبل الآخر وبالأخص الأقباط والمرأة وسعيها لإقامة إمارة إسلامية في مصر ورفع الشرعية عن الجماعة الى وضع العديد من العقبات أمام تطور الجماعة ومنحها وضعها الطبيعي في المجتمع المصري.

7- لقد مرت الجماعة بالعديد من التغيرات على صعيد الفكر والممارسة ولا سيما تجاه نظرتها للعديد من القضايا بما فيها نظرتها للأحزاب ونظرتها الإصلاحية للاقتصاد.

التوصيات

1- من الهام جدا أن تقوم الجماعة بتغيير الصورة النمطية التي رافقتها حول استخدامها المتكرر للعنف كوسيلة رئيسية للتغيير وبالأخص كونها تمتلك اليوم فرصة كبيرة لذلك كونها القوة البرلمانية الأولى في مجلس الشعب.

2- على الجماعة أن تتبنى خطابا واضحا وممارسة فعلية تجاه رؤيتها لشكل الدولة المصرية ودور الأقباط والمرأة داخل المجتمع.

3- على الجماعة أن تقيم مراجعة شاملة لمسيرتها منذ نشأتها حتى اليوم وتبني أساليب علنية لإحداث التغيير والتخلي عن أساليب التغيير السري أو العنفي التي لا حاجة لها بعد الثورة المصرية والاعتراف بحزب الحرية والعدالة كأحد الأحزاب الرسمية في مصر.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

القرآن الكريم

ابراهيم، حسنين توفيق: **الاخوان السلمون والتعددية الحزبية. قراءة في رؤيـــة حســـن البنـــا**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1996.

أبو سيف، يوسف: **الأقباط والقومية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

الإخوان في برلمان 2000: **دراسة تحليلية لأداء نواب الإخوان المسلمين في برلمان 2000-2005**، إعداد مركز الأمة للدراسات والتنمية 2005.

اسماعيل. حمادة: **حسن البنا وجماعة الاخوان المسلمين بين الدين والسياسة 1928- 1949**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2010.

أمين، جلال: **وصف مصر في نهاية القرن العشرين**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000.

البدري، جمال شاكر:**السيف الاخضر الاصولية الاسلامية المعاصرة**، ط1، صفحات للدراســـات والنشر القاهرة، 2007.

البشري، طارق: **المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية**، دار الشروق، القـــاهرة، ط1، 1994.

البنا، حسن: مقال بعنوان ***خطوتنا الثانية***، **مجلة النذير**، 30 ربيـــع الاول 1357 هـــــ، مـــايو 1938.

البهي، محمد: "**الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي**"، مكتبـــة وهبـــة، القـــاهرة، 1975.

بورغا، فرنسوا: **الاسلام السياسي – صوت الجنوب – قراءة جديدة للحركة الاسلامية في شمال افريقيا**، القاهرة: دار العالم الثالث , 1992.

بيومي، زكريا سليمان: **الإخوان السلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية 1928–1948**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1978.

بيومي، زكريا سليمان: **الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية1928–1948**، مكتبة وهبة، القاهرة،1991.

تمام، حسام: **التنظيم الدولي للاخوان... الوعد والمسيرة والمال**، المنار الجديد، ايلول 2004.

توفيق، عبد الرحمن: **التغيير**. مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، ط2، 2008.

الجرجاني، **باب التاء**، مادة التغيير

جمعة أمين عبد العزيز:أوراق **من تاريخ الإخوان المسلمين. الكتاب الرابع: مرحلة التكوين ــ البناء الداخلي 1938م ــ 1943م**، دار النشر والتوزيع الإسلامية، القاهرة، 2004.

حرب، أسامة الغزالي: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، 1987.

الحفني، عبد المنعم: **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والاحزاب الاسلامية**، مكتبة مدبولي.

حنفي، حسن: **الدين والتنمية في مصر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1989.

الخالدي، صلاح عبد الفتاح: **في ظلال القران في الميزان**، دار المنارة، جدة، ط1، 1986.

الخضيري، محسن: **إدارة التغيير**. ط1، دار الرضا للنشر، دمشق، 2003.

الدستور المصري

الدلال، عبد الله: **الاسلاميون والديمقراطية في مصر عصف ورميم**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007.

دياب.حافظ: " **سيد قطب الخطاب والايدلوجيا** "، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010.

رضوان، زينب: النظرية الاجتماعية في الفكر الاسلامي، دار المعارف، القاهرة، 1982.

زكريا. فؤاد: **الحقيقة والوهم في الحركة الاسلامية المعاصرة**، دار فكر، القاهرة، 1987.

السعيد، رفعت: **حسن البنا من... كيف.... ولماذا**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1977.

سعيد، سامية امام: **من يملك مصر، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري 1974-1980**، دار المستقبل العربي، القاهرة 1986.

السيد، مصطفى كامل: **انتخابات مجلس الشعب في ابريل 1987 دلالات نتائج الانتخابات**، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 1988.

طه، بدوي؛ حوسي، ليلى: **النظم والحياة السياسية**، بدون ناشر، الإسكندرية، 1991م.

طوالبة، حسن: **العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي، مصر والجزائر نموذجاً**، ط1، عالم الكتب الحديث، اربد، 2005.

الطويل، محمود: **الاخوان في البرلمان**، ط1، المكتب المصري حديث، القاهرة،1992.

ظريف.محمد: **الإسلام السياسي في الوطن العربي، المغرب: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، ط 2، نوفمبر 1992م.

عبد الحليم، محمود: **الاخوان المسلمين احداث صنعت التاريخ رؤية من الداخل**، الجزء الاول، دار الدعوة، القاهرة، 1979.

عبد العاطي، محمد أحمد: **الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1995.

عبد الفتاح، إسماعيل: **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

عبد المجيد، حنان محمد: **التغيير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط1.

عزوز، سليم: **الإخوان المسلمون الوجه والقناع، القاهرة**، د. ن، 1997.

العشماوي، محمد سعيد: **الإسلام السياسي**، مدبولي الصغير، القاهرة، ط4، 1996.

علي، عبد الرحمن: **الاخوان المسلمون فتاوى في الاقباط والديمقراطية والمراة والفن**، ط1، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2005.

علي، عبد الرحيم: **الاخوان المسلمون من حسن البنا الى مهدي عاكف**، ط1،مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2007.

عمارة. محمد: **الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، 2003.

عمارة، محمد: **الأعمال الكاملة لرفاعة رافع طهطاوي الجزء الثاني السياسة والوطنية والتربية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1973.

عمارة، محمد: **الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده الجزء الثاني**، دار الشروق، القاهرة، 1993.

عمارة، محمد: **الجامعة الإسلامية والفكرة القومية نموذج مصطفى كامل**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1994.

عودة، عبد القادر: **الإسلام وأوضاعنا السياسية**، مؤسسة الرسالة، 1984.

العوضي، هشام: **صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك 1982-2007** "، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2009.

عوف، أحمد: **أحوال مصر من عصر لعصر من الفراعنة إلى اليوم**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، د. ت.

الغزالي. اسامة: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، ط1، 1987.

الغزالي، محمد: **التسامح والتعصب بين المسيحية والاسلام**، الدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع، 1-1-2010.

الفريجات، غالب: **على طريق التنمية السياسية**، ط1، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

الفقي، مصطفى: **الأقباط في السياسة المصرية مكرم عبيد ودوره في الحركة الوطنية**، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1988.

القرضاوي، يوسف: **الإخوان المسلمون 70 عاما من الدعوة والتربية والجهاد**،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1،بيروت،2001.

قطب، سيد: **لماذا اعدموني؟** الشركة السعودية للابحاث والتسويق، 1970.

قطب، سيد: **معالم في الطريق**، د. ن، ط1، فلسطين، 2004.

كمال، احمد عادل: **النقط فوق الحروف الاخوان السلمون والنظام الخاص**، الزهراء للاعلام والنشر، القاهرة، 1989.

لطيفة محمد: **القوى الاجتماعية في الثورة العرابية**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1981.

متولي، محمد: **مصر والحياة النيابية والحزبية قبل عام 1952 دراسة تاريخية وثائقية**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1980.

المحافظة، علي: **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798-1914، الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987.

محمود، مصطفى: **الإسلام السياسي والمعركة القادمة**، مطبوعات أخبار اليوم قطاع الثقافة،القاهرة، د.ت.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم: **تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972.

مصطفى، هالة: "**الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح الى جماعات العنف** "، وكلة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1992.

مصطفى، هالة: **انتخابات مجلس الشعب 2000. مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة، 2001.

المغربي، كاريمان: **الإخوان السلمون من حسن البنا الى سيد قطب**، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية,القاهرة، 1997.

مغيث، كمال: **الحركة الاسلامية في مصر في العصر الحديث**، ط1، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، 1998.

مقابلة مع محمد فودة، القاهرة 13 كانون الثاني 2001، العوضي، هشام: **صراع على الشرعية الاخوان المسلمين ومبارك 1982-2007**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

مقلد، إسماعيل صبري؛ ربيع، محمد محمود، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت، جامعة الكويت، 1999.

المنسي، احمد: **رجال العمال في انتخابات العام 2005**، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 1997.

منصور، احمد: **الشيخ احمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة**، ط1، الدار العربية للعلوم ودار ابن حزم، بيروت، 2004.

المودودي، أبو الأعلى سيد أحمد حسن: **تدوين الدستور الإسلامي**، مؤسسة الرسالة، 1980.

المودودي، أبو الأعلى: **منهاج الانقلاب الإسلامي**، دار الأنصار، القاهرة، 1985.

ميتشيل، ريتشارد: **ايدلوجية جماعة الاخوان المسلمين**، الجزء الثاني، **التنظيم والايدلوجية**، ترجمة منى انيس وعبد السلام رضوان، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1978.

موقف الاخوان من الثورة: **برنامج القاهرة اليوم**، قناة اوربيت الفضائية، 14-2-2011

ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس.

النجار، ابراهيم وآخرون: **دليل الحركات الإسلامية فى العالم**، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 2006.

النظام الداخلي لجماعة الإخوان المسلمين.

النفيسي عبد الله، عبد الله: **محرر الحركات الاسلامية رؤية مستقبلية اوراق في النقد الذاتي**، مكتبة مدبولي، 1989.

الهضيبي، حسن: **دعاة لا قضاة**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1977.

هلال، حمادة: **مبارك والإخوان صراعات علنية وصفقات سرية**، دار حواء، القاهرة، 2006.

هلال، علي الدين: **السياسة والحكم في مصر**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1977.

هويدي، فهمي: **مواطنون لا ذميون**، دار الشروق، القاهرة، 1990.

هويدي، فهمي: **مواطنون لا ذميون**، دار الشروق، القاهرة، ط3، 1999.

الوصيفي، سيد: **الإخوان المسلمون بين الابتداع الديني والإفلاس السياسي**، دار المشارق الإسلامية، ط1، 2010.

وهبان، أحمد: **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

يوسف، سيد: **الاخوان المسلمون هل هي صحوة اسلامية؟**، مركز المحروسة، القاهرة، 1994.

يوسف، فاروق: **النظم السياسية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1985.

المجلات والجرائد

ابروندي، عماد، **التنمية السياسية ودور الأحزاب السياسية، الحوار المتمدن**، العدد 2755، 31-8-2009م.

الرفاعي، مصطفى احمد: مقال بعنوان " ***خطر اليهود في مصر*** "، **مجلة النذير**، 3 ذو الحجة 1357 هـ يناير 1939

السيد، رضوان: ***الإسلام السياسي والأنظمة العربية***، **مجلة شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق، لبنان، العدد 41، 1995م.

صحيفة المنارة: مقال بعنوان " **رنة الفرح تتجاوب اصدائها في البلاد** "17 ديسمبر 1948.

عبد الرحمن، أميرة : **بحث منشور بعنوان الإخوان المسلمون... من جمعية دعوية إلى تنظيم دولي**، جريدة القدس، 12- 2-2009.

عشماوي، صالح: مقال بعنوان " ***اتحدت احزاب الشيطان*** "، **مجلة النذير**، 25 رمضان 1357 هـ، نوفمبر 1938.

عشماوي، صالح: مقال بعنوان " ***اليهود في مصر*** "، **مجلة النذير**، 15 رمضان 1357 ه، اكتوبر 1938.

قطب، سيد: مقال بعنوان " **إذا *لم تكن ثورة فحاكموا محمد نجيب*** " **مجلة روز اليوسف**، 8 اغسطس 1952، العدد 1262.

لقاء مع الرئيس المصري السابق حسني مبارك مع مجلة لومند الفرنسية نشر في جريدة الأهرام المصرية بتاريخ 1/11/ 1993

مجلة العالم: **حوار مع المستشار محمد مأمون الهضيبي**، العدد 534، أيلول 1995.

مجلة المجلة: **خطة التمكين ونوايا الإخوان**، 12 نيسان 2010..

وقائع المؤتمر الصحفي لوزير الداخلية المصري اللواء حبيب العادلي جريدة الجمهورية عدد 1994/4/14م

المراجع الأجنبية

Appelbaum P, Richard: **Theories of social change**, Markham Publishing,Chicago,1970,P. 9

Ayubi، Nazih: Government and the state in Egypt today, paper presented at: Egypt under Mubarak conference. editited by Charles Tripp and Roger Owen, London,New York,1989, P13.

Ibrahim Saad Eddin: **An Islamic alternative in Egypt, the Muslim Brotherhood and Saadat**, American university, Cairo, 2002, p58.

Lapalombara.Josehp. penetration، a crises of government، Binder، P20.

Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press, 1968) p.32

الانترنت

الاخوان المسلمون من الجذور حتى اليوم، عن الموقع الالكتروني http://www.ikhwan.net/forum/showthread.php?

الاخـــوان المســـلمون والعلاقـــة بالملـــك والحكومـــات، عـــن الموقـــع الالكترونـــي
http://www.ikhwanwiki.com/index.php?

إخوان اون لايـــن: شـــرح رســـالة هـــل نحـــن قـــوم عميليـــون؟،عن الموقـــع الالكترونـــي
http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=18584&SecID=371

الاخـــوان والمـــراة: ويكيبيـــديا، الموســـوعة الحـــرة عـــن الموقـــع الالكترونـــي:
http://ar.wikipedia.org/wiki

الأداء البرلماني لنواب الإخـــوان في الميزان، 20 تشرين اول 2005، عن الموقع الالكتروني " سـويس انفـو " علـى الـرابط
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=4777302

اسامة. نـــور: الحريـــة والعدالـــة السياســـات والاســـتراتيجيات عـــن الـــرابط الالكترونـــي
http://www.hurryh.com/Party_StudiesReports_Details.aspx?Kind=9&
News_ID=1031

اقتصاد مصر، عن الموقع الالكتروني للموسوعة الحرة ويكيبيديا عبـــر الـــرابط الالكترونـــي
http://ar.wikipedia.org/wiki

أكـــرم البنـــي، مفهـــوم التغييـــر، عـــن الـــرابط الإلكترونـــي: .www.Al/modulcs.
www.AladwaaPhp?name=news and file= anticle and sid= 969.

إمام، عبد الله: مقال بعنوان الإخوان وعبد الناصر، 2-10-2007، عن الموقـــع الالكترونـــي الفكـــر العربـــي القـــومي علـــى الـــرابط
http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=print&si
d=421

أنور السادات والإخوان: خطاب للرئيس الراحل أنور السادات في البرلمان المصري، عن الموقع الالكتروني http://www.youtube.com/watch?v=TP1tAd1jhs8

أو وندي، عماد: التنمية السياسية ودور الأحزاب السياسية،الحوار المتمدن، العدد 2755، 31-8-2009، عن الرابط الالكتروني .http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=183082

بادوي، مصطفى: بحث بعنوان عوامل التغيير الاجتماعي عند كارل ماركس، منتدى آفاق السسيولوجيا والانثروبولوجيا المغرب،16-5-2009، عن الرابط الالكتروني http://afaksocio.ahlamontada.com/t232-topic

البرنامج الانتخابي لحزب الحرية والعدالة: عن الرابط الالكتروني http://www.hurryh.com/Party_Program.aspx

البنا حسن: رسالة الى الشباب، عن الموقع الالكتروني لرابطة الطلاب المسلم في لبنان http://www.alrabita.info/forum/showthread.php?t=8246

البنا حسن: مذكرات الدعوة والداعية، ص 69. عن الموقع الالكتروني لحسن البنا عبرالرابط الالكتروني http://www.hassanalbanna.org/pages/Books/12a.pdf

البنا، حسن: المرأة المسلمة، عن الرابط الالكتورني http://www.hassanalbanna.org/pages/Books/6.pdf

البنا، حسن: رسالة الجهاد، عن الرابط الالكتروني www. maktoobblog.com

البنا، حسن: رسالة المؤتمر الخامس: الشبكة الدعوية،عن الرابط الالكتروني http://www.daawa-info.net/books1.php?id=5128&bn=195&page=6

البنا، حسن: رسالة المؤتمر السادس، عن الموقع الالكتروني http://www.4shared.com/dir/19015739/844471bc/001.html

البنا، حسن: رسالة إلى أي شيء ندعو الناس، عن الموقع الالكتروني ملتقى الصراط http://alsrat.com/vb/showthread.php?t=960

البنا، حسن: رسالة مؤتمر الطلبة، عن الموقع الالكتروني http://www.4shared.com/document/rj5DqyFc/____.html

البنا، حسن: رسالة نحو النور، عبر الرابط الالكتروني http://hanasabri.maktoobblog.com

البنا، حسن: رسالة نحو النور، عن الموقع الالكتروني، 29-11-2010 عن الموقع الالكتروني http://www.dahsha.com

البنا، حسن:" رسالة دعوتنا " عن الموقع الالكتروني http://ikhwanwayonline.maktoobblog.com/

البنا، حسن: رسالة المؤتمر الخامس،الشبكة الدعوية عن الرابط الالكتروني http://www.daawa-info.net/books1.php?id=5128&bn=195&page=6

بنك التقوى عبر الموسوعة الحرة وكيبيديا:http://ar.wikipedia.org

تركماني، عبد الله: ندوة دراسية بعنوان الإسلام السياسي خيارات وسياسات. مركز الجزيرة للدراسات، 24 شباط 2010، عن الرابط الإلكتروني http://www.aljazeera.net

تصريح ليوسف القرضاوي حول أحداث ماسبيرو عبر قناة الجزيرة نشرت عبر مجلة المشهد بتاريخ 22-10-2011 على الرابط الالكتروني http://al-mashhad.com/Articles/23213.aspx

تمام، حسام: دراسة بعنوان قراءة في رأس مال الإخوان المسلمين والاقتصاد المصري، مرصد الظاهرة الإسلامية، عبر الموقع الالكتروني

http://www.islamismscope.net/researches/219-2010-04-01-13-01-47.html

التميمي، عبد الملك خلف: مقال بعنوان الدولة الدينية والدولة المدنية، على الرابط الالكتروني http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=22938

التنظيم العالمي للاخوان المسلمين: عن الموقع الالكتروني للموسوعة الحرة وكيبيديا: http://ar.wikipedia.org

الجزيرة نت: إخوان مصر يتمسكون بعدم أهلية المرأة لرئاسة الدولة، 26-10-2007 عن الموقع الالكتروني http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1072861

جمعة أمين، مقال بعنوان "مفهوم التغير ومعناه" عن الرابط الإلكتروني:.www.Manaraat.net.Play.php?catsmKtba=7136

حادثة المشية: الموسوعة الحرة ويكيبيديا، عن الرابط الالكتروني http://ar.wikipedia.org

حبيب، كمال، مقال بعنوان: قصة التنظيم الدولي للاخوان المسلمين... مد وجزر التنظيم الدولي، جريدة الشرق الاوسط،17 نيسان 2006، العدد 9943، عن الموقع الالكتروني http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=348634&issueno=9943

حزب الحرية والعدالة http://www.hurryh.com/About_us.aspx

حسنين، صبري: مقال بعنوان شعار "الإسلام هو الحل" تميمة حظ الإخوان في انتخابات مصر، جريدة إيلاف الالكترونية، لندن، 26-10-2010، عن الرابط الالكتروني http://www.elaph.com/Web/news/2010/10/606783.html

خالد عزب وصفاء خليفة: الطريق إلى اغتيال المرشد العام حسن البنا "الحلقة الأولى، 24-9-2010، عبر الموقع الالكتروني
http://www.dostor.org/weekly/reportage/10/september/21/29512

خفاجي، أحمد: مقال بعنوان" الدولة الدينية والدولة المدنية " 1-3-2007على الرابط الالكتروني
http://matpool.maktoobblog.com

خليل. العناني: مقال بعنوان: حزب الحرية والعدالة هاجس الاستقلالية، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، 1حزيران 2011، عن الرابط الالكتروني http://carnegieendowment.org

دسوقي عبده: الحزبية في فكر الإخوان المسلمين تقنين آراء وتأصيل اتجاهات، 1-5-2011، ويكيبيديا الإخوان المسلمين عن الموقع الالكتروني http://www.ikhwanwiki.com

دسوقي، عبده مصطفى: مقال بعنوان الإخوان المسلمون في الأردن، 19-6-2010، عن الموقع الالكتروني للإخوان المسلمون
http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=66742&SecID=373

رؤية سياسية: التغيير في فكر الاخوان، انظر الموقع الالكتروني لاخوان سوهاج
http://www.ikhwansohag.com/modules.php?name=News&file=article&sid=1225.

رسائل الامام الشهيد حسن البنا: رسالة التعاليم، عن الرابط الالكتروني
http://ummaty.net/es/contents/books/37/A16.htm#13

رسائل الامام الشهيد: رسالة في مؤتمر الطلبة:عن الرابط الالكتروني
http://ummaty.net/es/contents/books/37/A06.htm#8

رسائل الامام الشهيد: رسالة المؤتمر الخامس، عن الرابط الالكتروني
http://ummaty.net/es/contents/books/37/A05.htm

رسائل الامام الشهيد: رسالة مشكلاتنا في ضوء النظام الاسلامي: عن الموقع الالكتروني http://ummaty.net/es/contents/books/37/A13.htm

رسائل الامام الشهيد: رسالة نظام الحكم، عن الرابط الالكتروني http://ummaty.net/es/contents/books/37/A14.htm#1

رشوان، ضياء:الإخوان المسلمون ما بعد مشهور،الشاهد للدراسات السياسية والاستراتيجية، ب، ت، عن الرابط الالكتروني http://ashahed2000.tripod.com/drasat/4-11.html

زريقات، مراد بن علي: التغير الاجتماعي عند ابن خلدون،ورقة عمل مقدمة لندوة إبن خلدون التي تعقدها الجمعية السعودية لعلم الاجتماع،2007، عبر الرابط الالكتروني http://www.murad-zuriekat.com/articles16.html

سالم، أقباط، عن الموسوعة الحرة وكيبيديا، على الرابط الالكتروني http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%B7

السعيد، رفعت: مقال بعنوان عن اللتنظيم الدولي للاخوان، 14-نيسان -2007 عن الموقع الالكتروني لصحيفة الاهرام http://www.ahram.org.eg/archive/2007/4/14/OPIN2.HTM

سعيد، طلال احمد: "الدولة المدنية والدولة الدينية، الحوار المتمدن العدد 2231، 25-3-2008 عن الموقع الالكتروني. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=12922

سليمان، محمد: التغيير السياسي عند المودودي، 2003/12/13م، عن الموقع الإلكتروني http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4782

سيف، نور: دراسة بعنوان علاقة حسن البنا بالأقباط، 27-2-2010، عن الرابط الالكتروني http://avokato28.maktoobblog.com

شاهين، محمد علي: صالح عشماوي الرجل الذي صمد كالطود الأشمّ للاضطهاد والسجن والقمع الفكري، انظر الموسوعة الاخوانية http://www.ikhwan.net

شبكة فلسطين للحوار: ملخص تاريخ الإخوان الحلقة الثانية، 21-6-2009، عن الرابط الالكتروني http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=437061

شيء حول منهجية التغيير عند الإخوان المسلمين، 31-10-2010 عن الموقع الالكتروني لشبكة فلسطين للحوار http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=694347

طه، احمد: اشكالية العلاقة بين جماعة الاخوان المسلمين والنظام المصري... الملامح المستقبلية بين الادماج والاقصاء، مؤسسة الفكر الاسلامي المعاصر للابحاث والنشر، عن الموقع الالكتروني http://www.islammoasser.org/studies_researches.php?Action

عارف، نصر، مفهوم التنمية 2007/9/9 عن الموقع الإلكتروني: Islamonline.net/iol-arabic/awalia/mafatkem-2.9sp.

عاشور، عمر: أصل أزمة مصر الطائفية ليس دينيا ولا أيدلوجيا، 13 يناير 2010، عن الموقع الالكتروني لصحيفة اليوم السابع http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=336108

عاشور، عمر: الأقباط والإخوان والسلفيون والإستبداديون: تفجير الأسكندرية وأزمة مصر التي لم تحل، مركز كارينغي للشرق الاوسط، كانون الثاني 2011 عن الموقع الالكتروني http://carnegie-mec.org/publications/?fa=42286

عبد الحكيم، درقاوي، مفهوم التغيير في القرآن الكريم، موقع آفاق للشريعة 2010/1/16م، عن الموقع الإلكتروني: www.Alukah.net/sharia/0/9223.

عبد الحليم، محمود: دراسة بعنوان الإخوان المسلمون والموقف من المرأة نشرت على الموقع الالكتروني للمركز العربي للأبحاث والدراسات http://www.alkharitah.com/NewsDetails.aspx?NID=3334

عبد العزيز، جمعة: أوراق من تاريخ الإخوان، دار التوزيع والنشر الإسلامية ج3، عن الموقع الالكتروني " ويكيبيديا الإخوان المسلمين http://www.ikhwanwiki.com

عبد المجيد، محمد: مقال بعنوان " خوفي على مصر من الإخوان المسلمين رسالة إلى المرشد العام "مجلة الحوار المتمدن، العدد 1196، 13-5-2005، عن الرابط الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=37259

عبيدات، أحمد: سيادة القانون والتنمية السياسية، موقع بوابة المرأة الالكتروني، 8-7-2004. عن الموقع الالكتروني http://www.womengateway.com/arwg/e-library/Studies/PoliticalParticipation/workpaperP.htm+

العجمي، محمد بن سيف: حقيقة دعوة جماعة الإخوان المسلمين.. حقائق وأسرار !!، 2-8-2008، عن الرابط الالكتروني لمنتديات الساخر http://www.alsakher.com/vb2/archive/index.php/t-70533.html

العريان، عصام: شرح رسالة دعوتنا، عن الموقع الالكتروني للإخوان http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=18015&SecID=371

عصام العريان يعلن موقف الإخوان الرسمي من المشاركة في الوقفات الاحتجاجية: اخوان تيوب، 23-1-2011 عن الرابط الالكتروني http://www.youtube.com/watch?v=Avh_th-Rtds&feature=related

علي، عبد الحليم: الإخوان والموقف من العنف ورؤيتهم للآخر،عبر الرابط الالكتروني http://www.facebook.com/note.php?note_id=233501889997864

العناني، خليل: مبارك والاخوان خبرة الثلاثين عاما، مركز الجزيرة للدراسات، 3-3-2011، عن الرابط الالكتروني http://www.aljazeera.net/NR/exeres/97A463B8-25DD-4D4E-976B-A8EB17E0F567.htm

العوضي، هشام: صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك 1982-2007، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

الفضلي، سيد: الاخوان المسلمون والاصلاح السياسي،12-7-2003 عن الموقع الالكتروني لموسوعة الاخوان المسلمين http://www.ikhwanwiki.com

فهمي. هويدي: مقال بعنوان: " فهمي هويدي يقرأ موقف الإخوان من الثورة "، منتديات الفكر القومي العربي، 9-2-2011 عن الموقع الالكتروني http://www.alfikralarabi.net/vb/showthread.php?t=23315

فوزي منصور: مفهوم التغيير والإصلاح عند الدكتور عباس الحواري من خلال كتابه الإصلاح المنشود، 2008/8/25، عن الرابط الإلكتروني: www.Magh nass.com/alttajdid/19274.

قالة بعنوان: الحرب الاقتصادية على الإخوان، 2 كانون ثاني 2007، انظر الموقع الالكتروني لإخوان برس:http://www.ikhwanpress.com

القرضاوي، يوسف: الدولة المدنية والدولة الدينية.. تحديد مفاهيم2010-10-8، عن الموقع الالكتروني قضية سلسبيل، عن الموقع الالكتروني للموسوعة الحرة ويكيبيديا http://ar.wikipedia.org

كيف كان يفكر حسن البنا، 22-2-2010، عن الموقع الالكتروني لشبكة يمانيون. http://www.yemenies.net/showthread.php?t=2306

كيف ينظر الأقباط المسيحيين لجماعة الإخوان المسلمين عن الموقع الالكتروني لقناة الحقيقة:
http://truthsat.tv/article85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%9F.html

كيف ينظر الأقباط المسيحيين لجماعة الإخوان المسلمين عن الموقع الالكتروني لقناة الحقيقة:
http://truthsat.tv/article

اللائحة الداخلية لجماعة الإخوان المسلمون عبر الرابط الالكتروني
http://www.ikhwan.net/forum

اللائحة الداخلية للإخوان المسلمين عن: www.Ikhwanhttp:// .on line.com
/article.asp? artD=58497@secID=211

لقرضاوي، يوسف: المرأة والعمل السياسي شبهات وردود، عبر الموقع الالكتروني للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين،
http://www.iumsonline.net/ar/default.asp?contentID=3532&menuID=17

مبادرة الإخوان للإصلاح، بناء الإنسان المصري، مرجع سابق عن الربط الالكتروني
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/78E610D2-2560-4541-A847-9738BC9A1D09.htm#1.

مبادرة جماعة الإخوان المسلمين للإصلاح الداخلي في مصر، المعرفة، 16-5-2005، عن الوقع الالكتروني http://www.aljazeera.net/NR/exeres/78E610D2-2560-4541-A847-9738BC9A1D09.htm

مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا: دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1992.
http://ummaty.net/es/contents/books/37/A06.htm#8

محمد، زيد: بحث بعنوان وسائل التغيير عند الإخوان المسلمين، د. ت، عبر الرابط الالكتروني لموقع مطرية أن لاين http://site.matariaonline.com/dindetail.asp?id=165

مرسي، هشام: تعريف التغيير وأنواعه، عن الموقع الإلكتروني: www.Manaraat.net.Play.php?catsmKtba=7136.

مرشدو الإخوان المسلمين من البنا إلى عاكف.. سبع شخصيات تولت المنصب فى 82 عاما.. وبديع ثامنهم، عن الموقع الالكتروني http://sayedmokhtar.maktoobblog.com

المستشار حسن الهضيبي المرشد الثانى لجماعة الاخوان المسلمين في الوثائق الأمريكية، عن الموقع الالكتروني http://ikhwanwayonline.wordpress.com

مقال بعنوان: موقف الإسلام من الأحزاب السياسية، مجلة السفير، 2-2-2011 عن الموقع الالكتروني http://www.essevir.net/index.php/ta7lilat/671-2011-02-02-12-02-06

منديات الجزيرة توك: مبادرة الاخوان للاصلاح في مصر 16-4-2010 عن الموقع الالكتروني http://aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?t=239172

الموسوعة الحرة عن الموقع الالكتروني http://ar.wikipedia.org/wiki

الموسوعة الحرة ويكيبيديا: الإخوان المسلمون: عن الرابط الالكتروني http://ar.wikipedia.org

موقع خيمة الالكتروني مقال بعنوان: سيد قطب، عن الموقع الالكترونيhttp://www.khayma.com/sohel/tareekh/tareekh17.htm

موقع داماس الالكتروني: جماعة الاخوان المسلمين في مصر تدشن قناتها الاخبارية الاولى، على الرابط الالكتروني http://www.damasgate.com/vb/t211802/

نشـــأة الأحـــزاب المصـــرية وتطورهـــا قبـــل العـــام 1952، عـــن الموقـــع الالكترونـــي .www.eaddla.org/nashzt%20a%20masr.doc

النظام العام للإخوان المسلمين لعام 1994 عن الموقع الالكتروني http://ar.wikisource.org

النمنم،حمدي: بحث بعنوان سيد قطب ديكتاتورية عادلة نظيفة وشريفة، المصري اليـــوم، 29-12-2005، عبـــــــر الـــــــرابط الالكترونـــــــي http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=20850&IssueID=312

الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، تطور الحياة الحزبية في مصر، عن الرابط الالكترونـــي http://www.sis.gov.eg/Ar/LastPage.aspx?Category_ID=121

ويكيبيديا الإخوان المسلمون: الإخون المسلمون والعلاقة بالقصـــر والحكومـــات عـــن الموقـــع الالكتروني http://www.ikhwanwiki.com

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: الإخوان المسلمون والعمل السياســـي، عـــن الـــرابط الالكترونـــي http://ar.wikipedia.org/wiki

اليوسف، عبد الرحمن بن عبد الخالق: ما مفهوم الإسلام السياسي؟، طريق الإســـلام، 29-7-2008، عن الموقع الالكتروني http://ar.islamway.com/fatwa/22581

الملاحق

حول المبادئ العامة للإصلاح

مبادرة جماعة الإخوان المسلمين للإصلاح الداخلي في مصر

إيمانا وتصديقا بقول الله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) وإحساسا منا بالمسؤولية الشرعية والوطنية والقومية، وقيامًا بالواجب الشرعي حيث يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "الدين النصيحة".

وحيث تشهد المنطقة العربية والإسلامية اليوم محاولات دؤوبة ومستمرة من أجل فرض تغيير عليها من الخارج بالقوة حينًا وبالضغوط الشديدة أحيانًا أخرى.

ويقينًا منا أن هذه المحاولات الخارجية لا تستهدف في جوهرها ولا أغراضها إصلاحا حقيقيا لصالح شعوب المنطقة بل هي تهدف في المقام الأول والأخير لاستمرار هيمنة الولايات المتحدة الأميركية وسيطرتها على ثروات ومقدرات المنطقة وتفوق الكيان الصهيوني المغتصب لأرض فلسطين وزرع حكومات أكثر تعاونا معها في إستراتيجيتها العامة.

ولما بدا لنا من عدم تجاوب الحكومة المصرية مع المطالب الوطنية التي عرضها الإخوان المسلمون مع كل القوى الوطنية منذ عام 1987 وحتى اليوم في أكثر من وثيقة وعريضة، وأن جرعات الإصلاح التي تقوم عليها الحكومات المتتالية بطيئة جدا إلى درجة تأخرت معها مسيرة الإصلاح طوال العقد الماضي بصورة كبيرة: لذا ارتأينا أن نتقدم بهذه المبادرة.

وبداية لابد لنا أن نؤكد بكل وضوح:

- **أولا:** إن الإخوان المسلمين يرفضون كل صور الهيمنة الأجنبية ويدينون كافة أشكال التدخل الأجنبي في شؤون مصر والمنطقة العربية والإسلامية.
- **ثانيا:** إن الإصلاح الشامل هو مطلب وطني وقومي وإسلامي، وإن الشعوب هي المعنية أساسا بأخذ المبادرة لتحقيق الإصلاح الذي يهدف إلى إنجاز آمالها في حياة حرة كريمة ونهضة شاملة وحرية وعدل ومساواة وشورى.
- **ثالثا:** إن البداية يجب أن تكون من الإصلاح السياسي الذي هو نقطة الانطلاق لإصلاح بقية مجالات الحياة كلها والتي تُعانى في مصر والوطن العربي والإسلامي تدهورا متسارعا يكاد يصل بنا إلى القاع.

- **رابعا:** إن القيام بريادة هذا الإصلاح لا تقوى عليه حكومة ولا أي قوة سياسية منفردة، بل هو عبء يجب أن يحمله الجميع، وإن المصالحة الوطنية العامة التي تؤدي إلى تضافر الجهود جميعا هي فريضة الوقت ليس لمجرد الوقوف ضد المخططات الهادفة إلى استباحة المنطقة، بل للنهوض من عثراتنا وعلاج مشكلاتنا.

ويرى الإخوان المسلمون أن واجب الوقت يقتضي من كل القوى السياسية والنخب الفكرية والثقافية وكافة المهتمين بالشأن العام أن يلتفوا حول إطار عريض ينطلق من المقومات الأساسية لهذا المجتمع، وأن يتعاونوا في المتفق عليه –وهو كثير– وأن يتحاوروا حول المختلف فيه –وهو قليل– من أجل الصالح العام لهذه الأمة.

إن الثالوث المدمر لهذه الأمة من جمود سياسي، وفساد وظلم اجتماعي، وتخلف علمي وتقني يهدد مصر الآن في أمنها الوطني ومكانتها القومية وريادتها الإسلامية ودورها العالمي.

ومن منطلق أن هداية البشر إلى الحق، وإرشاد الناس جميعًا إلى الخير، وإنارة العالم بمبادئ الإسلام هي الغاية العليا لدعوتنا (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِه).

وإيمانًا بأننا ندعو بدعوة الله، وهي أسمى الدعوات، وننادي بفكرة الإسلام، وهي أقوم الفِكَر، ونقدم للناس شريعة القرآن، وهي أعدل الشرائع (صِبغَةَ اللَّهِ ومَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبغَةً ونَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ) فإننا نؤمن بأن العالم كله عامة، ونحن خاصة، في حاجة إلى هذه الدعوة، وإلى كل شيء يمهد لها ويهيئ سبيلها.

ومن منطلق (إِنْ أُرِيدُ إلا الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ) نرى أن الغاية لدعوتنا هذه هي الإصلاح الحقيقي الشامل الذي يجب أن نتعاون عليه جميعًا، من خلال القنوات الدستورية والقانونية، لإقامة شرع الله، وفي ذلك صلاح الدنيا والدين (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا ولا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ).

ومن الحق أن نعترف أننا بَعُدْنا إلى حد كبير عن مقتضيات الإسلام الذي يحض على أن نقتبس النافع، وأن نأخذ بالحكمة أنَّى وجدناها، فهي ضالتنا، ولا أمل لنا في تحقيق أي تقدم يُذكَر في شتى نواحي حياتنا، إلا بالعودة إلى ديننا وتطبيق شِرعتنا، والأخذ بأسباب العلم، والتقنية الحديثة، وحيازة المعرفة بأقصى ما نستطيع، في ظل ثوابت هذا الدين العظيم، ومن منطلق مبادئه وقيمه.

ولذلك فإن لنا مهمة محددة، نقدمها كتصور أساسي للإصلاح، من خلال حقنا الأصـــيل في المشاركة الجادة والفاعلة في الحياة السياسية المصرية، على أساس كوننا جزءا هامّا من هذا الشعب الحر الأبيِّ.

وتتمثل هذه المهمة إجمالاً في العمل على إقامة شرع الله من منطلق إيماننا بأنه المَخْرَج الحقيقي الفاعل لكل ما نعاني منه من مشكلات داخلية وخارجية –سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية– وذلك من خلال تكوين الفرد المسلم والبيت المســلم والحكومـــة المســلمة، والدولة التي تقود الدول الإسلامية، وتقيم شتات المسلمين، وتستعيد مجدهم، وترد عليهم أرضهم المفقودة وأوطانهم السليبة، وتحمل لواء الدعوة إلى الله، حتى تُسعِد العالم بخير الإسلام وتعاليمه.

فهذه غايتنا أيها الإخوة والأخوات الكرام، وهذا منهجنا.. **وعليه، فرؤيتنا لإحداث هذا الإصلاح، وتحقيق هذه الغاية تتحدد في الخطوط الرئيسية التالية:**

بناء الإنسان المصري

مكافحة الفقر

الإصلاح السياسي

الإصلاح الاجتماعي

الإصلاح القضائي

المرأة

الإصلاح الانتخابي

الإخوة الأقباط

الإصلاح الاقتصادي

المجال الثقافي

التعليم والبحث العلمي

السياسة الخارجية

إصلاح الأزهر الشريف

بناء الإنسان المصري

"

الإنسان هو محور هذا الكون وهو وسيلة تحقيق كل تنمية وتقدم ورقي"

إننا نؤمن أن الإنسان هو محور هذا الكون فهو الذي خلقه الله تعالى بيده ونفخ فيه من روحه وأسجد له ملائكته وعلمه الأسماء كلها وسخر له ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه، وكرمه وفضله على كثير ممن خلق تفضيلا، واصطفى منه رسله وأنزل عليهم كتبه هداية وسعادة، ومن ثمّ كانت سعادة الإنسان هي هدف كل تنمية وتقدم ورقي، وكان الإنسان هو وسيلة تحقيق كل تنمية وتقدم ورقي.

لذلك كان لابد من تزكية كل ما يسمو بإنسانية الإنسان، ويرتفع بخصائصه التي يتميز بها عن غيره من المخلوقات، ولما كان الإيمان بأركانه وقواعده، والأخلاق بمكارمها ومحاسنها، أسمى ما يتصف به الإنسان، إذ أنها تحيي الضمائر فتمنع المنكر والحرام، وتحض على المعروف والحلال، ولا تكتفي بأداء الواجبات، بل تدفع إلى الإتقان والبذل والتضحية والعطاء.

ولما كان الشعب المصري كله متدينا بطبعه، إلا أنه في الفترة الأخيرة رانت على القلوب غلالة من الغفلة والأنانية وسادت بعض القيم المادية والشهوات الآنية، فأثرت تأثيرا سلبيا على الشخصية المصرية السوية، ومن ثمّ كان لا مناص لمن يريد الإصلاح أن يسعى إلى تطهير جوهر هذه الشخصية وإعادة بنائها ولا سيما الأجيال الجديدة منها على أساس من الإيمان والاستقامة والأخلاق، وإلا كان الإصلاح كمن يحرث في الماء أو يبنى في الهواء.

ولذلك فإننا في هذا المجال نستهدف تحقيق ما يلى:

1. تأكيد احترام ثوابت الأمة المتمثلة في الإيمان بالله وكتبه ورسله وشرعه.
2. تربية النشء نظريا وعمليا على مبادئ الإيمان والأخلاق الفاضلة.
3. إطلاق حرية الدعوة لشرح مبادئ الإسلام وطبيعته وخصائصه وأهمها شموله لتنظيم كل جوانب الحياة.
4. حث الناس على الالتزام بالعبادات والتمسك بالأخلاق الفاضلة والمعاملات الكريمة بكل الوسائل.
5. تنقية أجهزة الإعلام من كل ما يتعارض مع أحكام الإسلام ومقتضيات الخلق القويم.

الإصلاح السياسي

إننا نؤكد تمسكنا بنظام الدولة نظاما جمهوريا برلمانيا دستوريا ديمقراطيا في نطاق مبادئ الإسلام.

"جوانب الإصلاح الشامل لا يتحقق إلا من خلال تطبيق الديمقراطية التي نؤمن بها"

كما نؤمن بحق الفرد في المشاركة السياسية الفاعلة، كما نؤمن بأن هذه المشاركة أساس لاستقلال القرار السياسي، داخليًّا وخارجيًّا، كما نؤمن بحقنا في علاقات دولية تقوم على الندِّية، وعلى الاحترام المتبادل للحقوق والسيادة الوطنية، واحترام القوانين والمواثيق الدولية، وتأكيد حق الشعوب في تقرير مصائرها، وأن هذا وغيره من جوانب الإصلاح الشامل لا يتحقق إلا من خلال تطبيق الديمقراطية التي نؤمن بها، ونلتزم بأصولها، وندعو الأحزاب والقوى السياسية الأخرى إلى تأييدها كميثاق وطني.

تتمثل بنوده فيما يلي:

- الإقرار التام بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات، بحيث لا يجوز لأحد أو حزب أو جماعة أو هيئة، أن تزعم لنفسها حقًّا في تولي السلطة أو الاستمرار في ممارستها إلا استمدادًا من إرادة شعبية حرة صحيحة.
- الالتزام واحترام مبدأ تداول السلطة، عبر الاقتراع العام الحر النزيه.
- التأكيد على حرية الاعتقاد الخاص.
- تأكيد حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المعترَف بها.
- تأكيد حرية الرأي والجهر به، والدعوة السلمية إليه في نطاق النظام العام والآداب العامة، والمقومات الأساسية للمجتمع، ويعتبر حرية التملك واستعمال وسائل الإعلام المختلفة ضرورة لتحقيق ذلك.
- تأكيد حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وألا يكون لأية جهة إدارية حق التدخل بالمنع أو الحد من هذا الحق، وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر إخلالاً بالتزام العمل السلمي، وعدم الالتجاء للعنف أو التهديد به.
- تأكيد حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة، والدعوة إليها، والمشاركة فيها في نطاق سلامة المجتمع، وعدم الإخلال بالأمن العام، أو استعمال أو التهديد باستعمال العنف أو حمل أي سلاح.
- تأكيد حق التظاهر السلمي.

- تأكيد ضرورة تمثيل الشعب عبر مجلس نيابي منتخب انتخابًا حُرًّا، ولمدة محـــدودة، يُعـــاد بعدها الانتخاب، مع ضرورة أن تشمل قوانين الانتخاب الضمانات التي تؤكـــد نـــــزاهتها وصحتها وحيدة القائمين على إجرائها، والإيمان بأن النظام السليم لإدارة الدولة والمجتمـــع هو نظام الحكم البرلماني الذي يجعل الحزب الحاصل على أعلى الأصوات في انتخابـــات حرة نزيهة، هو الذي يتولى تشكيل الحكومة.
- ضمان حق كل مواطن ومواطنة في المشاركة في الانتخابات النيابية، متى تـــوفرت فيـــه الشروط العامة التي يحددها القانون.
- ضمان حق كل مواطن ومواطنة في تولي عضوية المجالس النيابية، متـــى تـــوفرت فيـــه الشروط العامة التي يحددها القانون.
- إبعاد الجيش عن السياسة ليتفرغ للدفاع عن أمن الدولة الخارجي، وعدم اســـتعانة ســـلطة الحكم به بالطريق المباشر أو غير المباشر لفرض إرادتها وســـيطرتها، أو التهديـــد بمنـــع الحريات العامة الشعبية، وأن يكون وزير الدفاع مدنيًّا سياسيًّا كسائر الوزراء.
- أن تكون الشرطة وجميع أجهزة الدولة الأمنية وظائف مدنية كما هو نصَّ الدستور، وتحديد مهامها في الحفاظ على أمن الدولة والمجتمع ككل، وعدم تسخيرها للحفـــاظ علـــى كيـــان الحكومة، أو اتخاذها أداة لقمع المعارضة، ووضع نظام يحكم عملها، ويحكم قيادتها، وعلى وجه الخصوص منع تدخلها في الأنشطة العامة والانتخابات.
- تحديد سلطات رئيس الجمهورية، بما يجعله رمزًا لكل المصريين، فلا يتـــرأس أي حـــزب سياسي، ويكون بعيدًا كل البعد عن المسؤولية التنفيذية للحكم، وتحديد مدة رئاسته، بمـــا لا يتجاوز فترتين متتاليتين.
- إلغاء القوانين سيئة السمعة، وعلى الأخص قانون الطوارئ، وقانون الأحـــزاب، وقـــانون المدعي العام الاشتراكي، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقـــانون الصـــحافة، وقـــانون النقابات، وغيرها من القوانين، التي أدت إلى حالة الخنق والجفاف والجمود السياسي الـــذي تعانيه الحياة السياسية المصرية، واستبدال ما تدعو الحاجة إليه بما يؤكد حريـــة المـــواطن وكرامته وحقه في الاشتراك في العمل العام.
- الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة من محاكم اســـتثنائية عسكرية.

- القضاء على ظاهرة التعذيب داخل مقار الشرطة، ومقار مباحث أمن الدولة، وتطبيق مبـــدأ (الشرطة في خدمة الشعب) وتقليص دور الأمن السياسي على حساب الأمن الجنائي وحفظ كرامة المواطن المصري.
- إلغاء القوانين التي شلت حركة العمل الجاد في النقابات المهنية والعمالية وتَبَنِّي مشروعات القوانين التي تؤدي إلى إعادة الحياة إلى النقابات والعمل النقابي في مصر، وتُعلي من قيمة أداء المهن الحرة، وتحقق لها المناخ الملائم للمشاركة السياسية والاجتماعية فـــي نطاقهـــا المهني.

الإصلاح القضائي

"الإصلاح القضائي يتمثل في استقلال القضاء والفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق وتعديل القوانين لتتطابق مع مبادئ الإسلام"

باعتبار أن السلطة القضائية هي صمام أمن المجتمع وأمان المـــواطن، وأن اســـتقلالها ضرورة أساسية للقيام بوظائفها الحيوية لإقامة مجتمع الحق والعدل، فإننا نؤمن بأن الإصـــلاح القضائي من أساسيات الإصلاح الشامل.

والذي يتمثل –في نظرنا– فيما يلي:

1. كفالة استقلال القضاء بجميع درجاته، وبكل الإجراءات، ووضع كل الشروط لإبعاده عن أية مظنة أو مطمع، واحترام أحكام القضاء وعدم التحايل عليها، وألا يُحاكَم أحد إلا أمام قاضيه الطبيعي، وأن تُلغَى جميع أنواع المحاكم الاستثنائية، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على جرائم ومخالفات العسكريين فقط.
2. الفصل بين سلطتَي الاتهام والتحقيق، وأن تكون النيابة مستقلة غير تابعة لوزير العدل، ويحق لكل من تحبسه احتياطيًّا أن يتظلم فورا من قرارها أمام جهة قضائية.
3. تعديل القوانين وتنقيتها بما يؤدي إلى تطابقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، باعتبارهـــا المصدر الرئيسي للتشريع، إعمالاً لنص المادة الثانية من الدستور.

الإصلاح الانتخابي

- كف يد السلطة والأمن عن التدخل في أي خطوة من خطوات العملية الانتخابية.
- تتولى أمر الانتخابات وتشرف عليها لجنة أو هيئة مسؤولة عن العملية الانتخابية بداية من جداول الناخبين وحتى إجراء الانتخابات والفرز، وهذه الهيئة تتشكل من القضاة.

- رجال القضاء هم الذين يشرفون على العملية الانتخابية ومجلس القضاء الأعلى هو الـذي يختار القضاة المشرفين على كافة خطوات العملية الانتخابية دون أي تـدخل مـن وزيـر العدل.
- اللجنة تفصل فيما يعترض الدعاية الانتخابية.
- لكافة المرشحين حق الإعلان والدعاية الانتخابية من عقد مؤتمرات وتوزيـع مطبوعـات انتخابية وتسيير مسيرات وتعليق لافتات.

الإصلاح الاقتصادي

نحن نؤمن بالنظام الاقتصادي الذي ينبثق من إسلامنا كدين ونظام حياة شامل وكامـل، يؤكد على حرية النشاط الاقتصادي، وعلى دور الفرد في هذا النشاط، محترمًا للملكية المتعددة، والتي تشمل كأساس الملكية الخاصة، شريطة قيامها بوظيفتها الاجتماعية، وملكية الدولة بالنسبة للمرافق العامة، والمنشآت الحيوية.

وعلى ذلك فنحن نعمل على تشجيع القطاع الخاص، وذلك من خلال برنامج مـدروس للخصخصة يتسم بتقييم عادل للمشروعات العامة موضع الخصخصة، وشفافية كاملة عنه، مـع الحفاظ على الحقوق الكاملة للعمال، كما نؤمن بضرورة إقامة المشـروعات العامـة الكبـرى، شريطة دراسة متأنية لجدواها الاقتصادية، والتمويلية والفنية، ومشاركة عامة في الإحاطة بهـا ودراستها واعتمادها.

"نعمل على تشجيع القطاع الخاص، ونؤمن بضرورة إقامة المشروعات العامة الكبرى، وضرورة التعاون مع بقية دول العالم لخير البشرية"

كما نؤمن بضرورة التعاون مع بقية دول العالم لخير البشرية، ومن ثَمَّ نعتمـد تحريـر التجارة والانفتاح أسلوبا رئيسيّا لعلاقاتنا مع الدول الأخرى، في ظل الاعتماد المتبادل، وثـورة المعلومات والاتصالات، ولكننا ضد الهيمنة والتبعية التي تهدف إليها حركة العولمة المعاصرة، ومن ثمَّ سوف نعمل على تعظيم إيجابيات اتفاقية الجات، ومنظمة التجارة العالمية، والحـد مـن سلبيات هذه الاتفاقيات.

وعليه يقوم الإصلاح الاقتصادي –في نظرنا– على ما يلي:

1. اعتبار المال الصالح قوام الحياة، ووجوب الحرص عليه، مع تحـريم وتجـريم الربـا كمصدر للتمويل أو الكسب.

2. إيجاب العمل والكسب على كل قادر.

3. الكشف عن منابع الثروات الطبيعية، ووجوب الاستفادة منها.

4. حرمة المال واحترام الملكيات، وبالذات المال العام.

5. تنظيم المعاملات المالية، والتدقيق في شؤون النقد، باتباع سياسات نقدية ومالية وضريبية وتجارية وإنمائية رشيدة.

6. تطبيق النظام الاجتماعي، ومساعدة العاطلين في إيجاد العمل الذي يناسبهم.

7. تقرير مسؤولية الدولة في حماية النظام الاقتصادي.

8. حظر استغلال النفوذ، ومحاربة الإثراء غير المشروع.

ووفقا لهذه المبادئ العامة نرى أساسا:

- العمل على تعظيم الإنتاج بدءا بالضرورات ثم الحاجيات ثم الكماليات، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار ومنح التسهيلات والإعفاءات لكل مستوى حسب أهميته، فالإنتاج الغذائي والكسائي والمساكن ومستلزمات الإنتاج يجب أن تحظى بأكبر قدر من الإعفاءات والتسهيلات.
- الاقتصاد في الاستهلاك بصورة عامة، وربطه بالإنتاج، ومنع الإسراف والتبذير والإنفاق الترفي والمظهري عن طريق:

1. إعادة النظر في النفقات الحكومية ولا سيما ما يتعلق منها بالحفلات والمناسبات... إلخ.

2. الاهتمام بضبط كافة السلع المدعمة وضمان وصولها لمستحقيها من أجل ترشيد الدعم.

3. ترشيد استهلاك السلع الترفيهية والكمالية.

- التشجيع على الادخار بكل الوسائل الممكنة ومنها على سبيل المثال:

1. تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد وتبصيرهم بحق الأجيال القادمة.

2. تنويع سبل الاستثمار في المجالات المشروعة حسب أولويات حاجة الإنتاج وضرورات الاستهلاك.

3. استخدام الصناديق الاجتماعية في إقامة المشروعات الصغيرة وتمليكها للعاملين فيها.

4. إيجاد نظام لتسويق منتجات هذه المشروعات داخليا، وتيسير إجراءات التصدير إلى الأسواق العربية والأفريقية والخارجية.

- ربط الصناعات الصغيرة المغذية والوسيطة بالصناعات الكبرى لدعمها وتطويرها واستهلاك منتجاتها، ودعم هيئة الرقابة على الجودة للالتزام بالمواصفات العالمية لضمان استمرار تسويق منتجات هذه المشروعات وذلك عن طريق:

1. تشجيع رؤوس الأموال المصرية والعربية على الاستثمار في هذا المجال.
2. ربط سياسة التعليم والتدريب بخطة إنشاء هذه المشروعات.
3. ربط سياسة البحث العلمي بحل مشكلات هذا القطاع وتطويره.
4. تشجيع الابتكارات والاختراعات في هذا المجال.

- إحداث تنمية زراعية جادة وشاملة، رأسية وأفقية، وتوفير التمويل اللازم لتحديث العملية الزراعية، خاصة لصغار المزارعين، وإتاحة فرص التسويق التعاوني، ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتطوير التصنيع الزراعي.
- العمل على تشجيع الصادرات ودعم الصناعات التصديرية والعمل على فتح أسواق جديدة، مع ترشيد الواردات دون مساس بمتطلبات التنمية المتوازنة لقطاعات الاقتصاد الوطني، والضرورات الأساسية من مواد غذائية ودواء.
- عدم الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل الفجوة الادخارية (الفرق بين الاستثمار المطلوب والادخار القومي) وذلك من خلال تشجيع الاستثمار المباشر العربي فالإسلامي، ثم من بقية دول العالم ومؤسساته.
- تغليظ العقوبات على جرائم الفساد الاقتصادي والمالي من الغش والنصب والاحتكار واستغلال النفوذ والمنصب واغتصاب أموال الدولة وأراضيها والتهرب من الضرائب والعمولات والرشاوى إلى غير ذلك من صور الفساد والإفساد.

التعليم والبحث العلمي

"لا تبخل الدول المتقدمة بالمال والتدريب والإعداد"

التعليم والبحث العلمي هما وسيلتا أي تقدم مأمول، ولذلك لا تبخل الدول المتقدمة بالمال والتدريب والإعداد وتوفير الأبنية والمكتبات والملاعب والمعامل والأجهزة على أجيالها الراغبة في التعليم، ولما كنا نريد أن نلحق بهذا الركب وجب علينا أن نهتم بالتعليم معلما ومنهجا ومعهدا أو مدرسة.

ولذلك فنحن نسعى لتحقيق ما يلي:

1. تحسين أوضاع المعلمين الوظيفية والمادية حتى يستغني المعلم بدخله الرسمي من وظيفته عن الحاجة للدروس الخصوصية، فيستعيد مكانته الأدبية والاجتماعية، ودوره الغابر كقدوة ومرب للأجيال.
2. تطوير مناهج التدريس في كليات التربية ودور المعلمين والقيام ببرامج التدريب المستمر حتى يتخرج المعلم مؤهلا لوظيفة محبا لها مستشعرا لعظمة مهمته في الحياة.
3. رفع نسبة الأموال المخصصة للتعليم من الدخل القومي.
4. العمل على معالجة جادة لمشكلة الأميّة بطريقة عملية ونهائية.
5. ترسيخ القيم الدينية والمبادئ الأخلاقية والمثل العليا والانتماء للوطن.
6. الاهتمام بالرياضات البدنية والتدريب العسكري، وتجهيز المدارس بالملاعب والأجهزة الرياضية.
7. اتباع نظام التعليم الإقليمي الذي يزود التلاميذ بما يقفهم على شؤون إقليمهم الخاص ويزيد من قدرتهم على استغلالها والانتفاع بها.
8. تطوير مناهج التعليم بما يحقق النهضة المصرية والحفاظ على الشخصية المصرية ومقوماتها، بما يتفق وثوابت الأمة وخصوصيتها الثقافية وميراثها الحضاري والاهتمام بالعلوم الحديثة مثل الحاسبات والهندسة الوراثية.
9. رفع نسبة المخصص للبحث العلمي من ميزانية الدولة.
10. تحرير مجالات البحث العلمي من سيطرة البيروقراطية.
11. التوسع في مجال إرسال البعثات إلى الخارج.
12. توفير حياة كريمة ومستوى مادي مريح للعاملين بالبحث العلمي.
13. توفير الإمكانات العلمية من معامل ومكتبات وأجهزة وكيماويات.
14. حصر دقيق للبحوث العلمية والدراسات التي تمت حتى يمكن الاستفادة منها وعدم تكرارها.
15. وضع خطة لكل معهد بحثي بحيث يتعاون العاملون فيه بروح الفريق، حتى تتكون المدارس العلمية المتكاملة في التخصصات المختلفة.

16. زيادة الاحتكاك العلمي عن طريق المؤتمرات العلمية وتبادل الزيارات بين الأساتذة والباحثين على المستوى الداخلي والعالمي.
17. ربط البحث العلمي بالإنتاج، واستحداث أسلوب المشروعات البحثية المتخصصة التي تنفق عليها وحدات الإنتاج.
18. حل مشكلات المجتمع سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي...., إلخ عن طريق البحث العلمي والاستغناء عن استيراد الحلول الجاهزة التي قد لا تتناسب مع ظروفنا.

إصلاح الأزهر الشريف

"اختيار شيخ الأزهر يجب أن يكون بالانتخاب من هيئة كبار العلماء ويقتصر القرار الجمهوري على تسمية من ينتخبه العلماء"

إن الأزهر الشريف مؤسسة فريدة في العالم، حبا الله تعالى بها مصر، ولقد قامت على دراسة وحماية ونشر علوم القرآن والشريعة واللغة العربية في مصر، وتخرج فيها علماء من كل بلاد الإسلام فكانوا خير رسل من مصر لشعوبهم، بالإضافة إلى دور الأزهر التاريخي المجيد في حمل راية الجهاد وقيادة المجاهدين أمام كل غزوات الاحتلال الأجنبي على مصر، فضلا عن صدعه بالحق في وجوه الحكام الظالمين، ووقوفه بجانب المستضعفين المظلومين.

كل ذلك جعله قبلة لطلاب العلم من كل أنحاء العالم الإسلامي، وجعله محل احترام بل تقديس المسلمين من إندونيسيا وحتى المغرب العربي، الأمر الذي يفرض على كل من يحب مصر والإسلام ويسعى لرفع شأنهما أن يقوي الأزهر ويدعمه، وأن يتيح له حرية الفكر والحركة والدعوة، وأن يمده بالمال والرجال الذين يحملون أمانته ويؤدون رسالته.

ومن هذا المنطلق فإننا نسعى لتحقيق الآتي:

- التوسع في إنشاء الكتاتيب والحضانات مع التركيز على حفظ القرآن الكريم وجزء من السنة النبوية الشريفة وتعلم الأخلاق الفاضلة.
- دعم المعاهد الأزهرية بالمعلمين الأمناء الأكفاء، ووضع المناهج التي تناسب ظروف العصر.
- دعم الكليات الشرعية بما يؤهل المتخرجين منها للدعوة والتدريس والفتيا والاجتهاد في علوم الشريعة.

- الاهتمام بالكليات الأزهرية المدنية حتى تخرج الطبيب والمهندس والمحاسب.. إلخ الداعية الذي يدعو إلى المعروف بلسانه وكيانه وسلوكه كما كان مستهدفا منها.
- إعادة تشكيل هيئة كبار العلماء بالانتخاب من العلماء.
- اختيار شيخ الأزهر يكون بالانتخاب من هيئة كبار العلماء ويقتصر القرار الجمهوري على تسمية من ينتخبه العلماء.
- إعادة أوقاف المسلمين إلى هيئة أوقاف مستقلة عن ميزانية الدولة، وصرف عوائدها فيما أوقفت عليه، وبالذات مخصصات الأزهر ومرتبات شيخه وعلمائه وطلبة العلم فيه.
- إطلاق حرية الدعاة والأئمة والوعاظ في شرح مبادئ الإسلام وشريعته وقيمه وأخلاقه وتنظيمه لشؤون الحياة وحله لمشكلاتها دون تدخل من السلطة الإدارية إلا بما يقتضيه العلم والخلق الإسلامي.

مكافحة ظاهرة الفقر

"وصلت نسبة الفقراء من مجموع السكان طبقا للإحصاءات المتاحة إلى أكثر من 50"%

شاعت ظاهرة الفقر في مجتمعنا، إذ وصلت نسبة الفقراء من مجموع السكان طبقا للإحصاءات المتاحة إلى أكثر من 50%.

وعليه، يتعين أن نوجه اهتمامنا إلى معالجة جادة لهذه الظاهرة، وذلك من خلال:

- توفير المقومات الأساسية لحياة كريمة لعموم شعبنا وبالذات للطبقات الفقيرة، وذات الدخل المحدود، وتشمل هذه المقومات:

1. المسكن الملائم الذي تتوافر فيه ضروريات الحياة الكريمة من إضاءة ومياه نقية وصرف صحي ومساحة مناسبة لأفراد الأسرة.
2. الغذاء المتوازن بسعر مناسب وبكمية ونوعية تحفظ بنية الجسم وحيويته.
3. الملبس المناسب الذي يستر الجسم ويحفظ للإنسان آدميته وكرامته.
4. الخدمات الصحية التي توفر رعاية صحية حقيقية من تطبيب ودواء في متناول هذه الفئات.
5. الخدمات التعليمية الجادة والمجانية حقا والتي تعمل على رفع المستوى الثقافي لهذه الطبقات.

الإصلاح الاجتماعي

نحن نؤمن بأن التماسك والسلام الاجتماعي ضرورة لكل تقدُّم، وهذا يتطلب العمل الجاد والمستمر على القضاء على مظاهر الفقر والحد من آثارها، كما يتطلب القضاء على العشوائيات، ومحاربة الإدمان والمخدرات، ورفع مستوى الفئات المُهَمَّشة، وتضييق الفجوة في توزيع الدخل والثروة، من خلال مؤسسات الزكاة في ظل نظام إسلامي متكامل.

وعليه فيتمثل الإصلاح الاجتماعي –في نظرنا– فيما يلي:

- تحقيق الربانية والتدين في المجتمع.
- الحفاظ على الآداب العامة، وتعزيز مؤسسات النظام الاجتماعي.
- دعم مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية.
- رعاية الأسرة، وبالذات (المرأة والشباب والأطفال).
- محاربة الجرائم والفساد.
- إحياء نظام الحِسْبة.
- إقامة العدل الاجتماعي، وتوفير العمل والكسب.
- العناية بالصحة العامة.
- إصلاح التربية والتعليم.
- تنظيم السياحة، وخاصة السياحات العلمية والثقافية والعلاجية والبعد عن أنواع السياحات المشبوهة.
- تأهيل العاطلين مهنيًّا، وتوفير فرص العمل المناسب لهم.
- الحفاظ على كيان الأسرة الشرعية أساسا للمجتمع ومحضنا للنشء، وبيئة صالحة للتربية، والتصدي لمحاولات الخروج عليها والالتفاف من حولها لإقامة علاقات غير شرعية بكل أشكالها.

المـــــــرأة

"نطاق قوامة الرجل على زوجته محصور في مسائل المشاركة الزوجية"

إن المرأة هي نصف المجتمع وهى القائمة على تنشئة الأجيال رجالا ونساء، فلا ريب في استحقاقها أن تكون الجنة تحت أقدامها، وهى مخلوق طاهر مكرم كرمه الله تعالى كما كرم

الرجل (ولقد كرمنا بنى آدم...) وهى مخلوق عاقل ورشيد وهى مخاطبة بالخطاب الإلهي في القرآن والسنة كخطاب الرجل ومكلفة مثله ومسؤوليتها كاملة، فمسؤوليتها الجنائية والمدنية كالرجل وذمتها المالية كاملة، وجميع تصرفاتها المالية صحيحة ونافذة دون الحاجة إلى موافقة زوج أو أب أو أخ أو غيرهم، ونطاق قوامة الرجل على زوجته محصور في مسائل المشاركة الزوجية –فقط– وهى قوامة مودة وتراحم وتشاور في مقابل مسؤوليات يتحملها الزوج.

ولهذا المقام الكريم نرى:

1. أن من حق المرأة المشاركة في انتخابات المجالس النيابية وما هو في مثلها.
2. من حقها أن تتولى عضوية هذه المجالس في نطاق ما يحفظ لها عفتها وحيادها وكرامتها دون ابتذال.
3. من حقها تولي الوظائف العامة عدا الإمامة الكبرى وما في حكمها.
4. القضاء على الأمية المتفشية بين النساء ولا سيما في الريف.
5. تضمين مناهج التعليم ما يتناسب مع طبيعة المرأة ودورها وحاجتها.
6. صيانتها في كل مكان: في وسائل الانتقال وفى أماكن العمل.

الإخوة الأقباط

إننا نؤكد أن موقفنا من الإخوة الأقباط موقف مبدئي ثابت مفروض على المسلمين بموجب إسلامهم وإيمانهم، مؤكد بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة (قولية وعملية).

وهذا الموقف يتلخص في النقاط التالية:

- هم جزء من نسيج المجتمع المصري.
- هم شركاء الوطن والمصير.
- لهم مثل ما لنا وعليهم مثل ما علينا.
- حرية الاعتقاد والعبادة محترمة للجميع، والتعاون في كل ما يخدم الوطن ويحقق الخير لكل المواطنين أمر لازم.
- الحرص على روح الأخوة التي ظلت تربط على مدى القرون بين أبناء مصر جميعا مسلمين وأقباطا وإشاعة الأصول الداعية إلى المحبة والمودة.

- تأكيد الوحدة الوطنية وعدم السماح لأي نشاط يؤدى إلى إثارة مشاعر التفرقة الدينية أو التعصب الطائفي.
- الحرص على روح الأخوة المصرية التي أظلت أبناء مصر على مر القرون مسلمين وأقباطا وإشاعة الأصول الداعية إلى المحبة والمودة بينهم لتمكين الأمة من العمل المتكامل لبناء مستقبلها وحماية لها من ويلات التعصب الطائفي المقيت وعدم السماح لأي محاولات تؤدى لإثارة مشاعر التفرقة أو التعصب الطائفي بين المصريين.

المجال الثقافي

"يجب أن تنبثق ثقافتنا من مصادرها الإسلامية، وهذا يتطلب إصلاحا جادا لمفردات الثقافة القائمة ووسائلها من صحف ومجلات وإذاعة وتلفاز"

نحن نؤمن بضرورة أن تنبثق ثقافتنا من مصادرها الإسلامية، تنمية للفرد والمجتمع، وهذا يتطلب إصلاحا جادا لمفردات الثقافة القائمة ووسائلها من صحف ومجلات وإذاعة وتلفاز، بحيث تتأسس مادتها وتنطلق من المبادئ والقيم الإسلامية، تربيةً للفرد.

وتعميقًا لهذه المبادئ والقيم في وجدانه، وذلك لحمايته من التغييب والتغريب، وبما ينأى بها عن مواطن العبث بالمبادئ الأخلاقية والسقوط في هاوية الفحش والبذاءات وما توافق الناس جميعا على تسميته ببرامج ومسلسلات وتمثيليات هابطة تخدش الحياء وتشيع الفحش، وتقوية هذه الوسائل بما يجعلها قادرة على مواجهة عصر السماوات المفتوحة والفضائيات الوافدة، والاتصالات والمعلومات فائقة الزخم والسرعة.

وعليه، فيتمثل الإصلاح الثقافي –في نظرنا– فيما يلي:

1. صياغة رشيدة لنظام التعليم.
2. صياغة واعية للإعلام المقروء والمسموع والمرئي.
3. حرية وتدعيم نشر الكتاب.
4. تشجيع الندوات والمؤتمرات والمعارض.
5. تشجيع السياحة العلمية وسياحة المؤتمرات.
6. إعادة النظر في دور المجلس الأعلى للثقافة، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وكافة المؤسسات الثقافية، بما يكفل الإصلاح الثقافي المنشود.
7. ترشيد دور السينما والمسرح، بما يتفق ومبادئ وقيم الإسلام.

السياسة الخارجية

ثمة دوائر يجرى العمل فيها في مجال السياسة الخارجية بما يحقق المصلحة العامة وهي:

- الدائرة العربية، ويتطلب الأمر دعم الجامعة العربية وتفعيلها، وتفعيل آليات العمل العربي مثل الدفاع العربي المشترك والسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية.
- ثم الدائرة الأفريقية، مصر بلد أفريقي تربطها بدول حوض النيل والدول الأفريقية روابط تنمية هي حريصة عليها.
- ثم الدائرة الإسلامية: وهى الدائرة العقائدية، وتهتم السياسة الخارجية بهذه الدائرة بالسعي لتحقيق الوحدة الإسلامية وتفعيل المؤتمر الإسلامي.
- وأخيرا الدائرة العالمية: ترتبط مصر بدول العالم بروابط عديدة، كما أنها عضو في الأسرة الدولية والمنظمات الدولية، وهى من ثم تسعى لتأكيد الشرعية الدولية، كما تسعى لخروج المنظمات الدولية من وصاية القوى الكبرى.

هذه هي الخطوط الرئيسية للإصلاح الشامل والممكن والمأمول، في شتى مجالات حياتنا السياسية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي تمثل الحد الأدنى المطلوب لتحقيق تقدم مستمر لمجتمعنا، وتنمية مستدامة لاقتصادنا، وثقافة واعية لأبنائنا، يمكن –بعون الله وتوفيقه ثم مؤازرتكم– أن نسهم إسهامًا حقيقيًّا في العمل على تنفيذها على المستوى القومي.

والله من وراء القصد، وهو وحده الهادي إلى سواء السبيل.

المرشد العام للإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف

القاهرة 2004/3/3.

المصدر: نص مبادرة الإخوان المسلمين، موقع إخوان أون لاين.

An- Najah National University
Faculty Of Graduates Studies

Methods of Political Change for Islamic Political Groups Between Ideology and Practice "Muslim Brotherhood in Egypt as Case Study"

By
Ra'ed Muhammad Abdel Fattah Debiy

Supervised By
Dr. Ra'ed N'erat

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in Economic Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2012

Methods of Political Change for Islamic Political Groups Between Ideology and Practice
"Muslim Brotherhood Movement in Egypt as aCase Study"

By
Ra'ed Muhammad Abdel Fattah Debiy
Supervised By
Dr. Ra'ed N'erat

Abstract

This study discusses the methods of political change among the Islamic political movements. "The Muslim Brotherhood Movement in Egypt 1928-2005" will be a case study, Islamic political movement has been crucial role in modern middle east history.

The role is expected to increase further in light of the revolutions that are taking place in the Arab world2011 which resulted in the elections that were organized in a number of Arab countries such as Tunisia, Morocco and Egypt. results have shown the growing role of the Islamic political movements as a partner in the decision-making process after long absence from the official political scene.

We argue in the study that the Muslim Brotherhood in Egypt has adopted, in its quest to make the change it desires in the Egyptian society, a number of different methods that are sometimes seen as contradictory. However, the selection mechanism of these methods and their execution in light of the prohibition that the Brotherhood Movement experiences often come close to changes in intellect and ideology.

For that purpose, the study laid down a number of questions about the nature of these methods and the mechanisms that the Egyptian Brotherhood Movement has adopted in its quest to achieve full change in the Egyptian society since its establishment in 1928 until the year 2005.

Based on this, the study suggests the variability of the methods that the Muslim Brotherhood Movement have adopted in order to achieve political change that corresponds to its intellectual visions; however, it did not succeed in forming a government that has an Islamic reference.

A number of scientific research methodologies such as, the analytical, descriptive methodology in order to analyze the positions, ideas and behaviors of the Movement in different stages to achieve total change; The extent to which these methods did or did not fulfill the goals of the Movement was examined. Moreover, the researcher followed the historical methodology to shed light on the most significant historical stages in the Movement's history.

The study was concluded with a number of results. First, it emphasized the hypothesis which said that the Brotherhood Movement did not succeed in quest to achieve change during the period of the study. Second, The movement was able to obtain the accomplishment and de facto legitimacy during its quest to change in spite of the fact that the Movement was banned over a long time of its history and existence.

Finally, the study recommens for more success first, that it is necessary for the Brotherhood Movement to change its stereotype which always depicted it as a movement that uses violence , second it is important for Muslim Brotherhood Movement to adopt a clear discourse not subject to different interpretation about its vision of the shape of the Egyptian state, the role of the Copts and women.